

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٦

الخميس، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد على عبد السلام التريكي . . . . . (الجمهورية العربية الليبية)

غياب لبضع سنوات قليلة. وأعرب عن امتناني الشديد على كل التعاون الذي حظي به وفدنا وعلى الطريقة الودية التي استقبل بها.

في الليلة الماضية زرت قاعة لنكون لمشاهدة فيلم أخرجه أوليفر ستون في السنة الماضية. ذلك الفيلم يحمل عنوانا يحفز على التفكير اسمه "جنوب الحدود". وفي هذا الفيلم يمكنك مشاهدة رئيس الجمهورية إيفو موراليس بمضغ أوراق نبات الكوكا، إلى جانب أوليفر ستون. والكوكا والكوكايين، كما يقول الرئيس موراليس، ليسا شيئا واحدا. ويمكنك مشاهدة كرسيتينا، رئيسة جمهورية الأرجنتين، وسيارة الرئيس بيرون. ويمكن أن تستمع إلى ما قالت عن الأحداث في أمريكا الجنوبية، في أمريكا اللاتينية. ويمكنك أن تشاهد الرئيس لولا، رئيس جمهورية البرازيل، في منطقة غواجيرا الفنزويلية، منخرطا في العمل معنا لمساعدة السكان الأصليين، الذين تعرضوا للاستغلال طيلة قرون، في بناء مشاريع صناعية أساسية. وستشاهد الرئيس فرناندو لوجو، الأسقف وعالم الدين المتحرر، يعيش اليوم في البيت الذي

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب السيد هوغو رفائيل شافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

اصطحب السيد هوغو رفائيل شافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هوغو رفائيل شافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس شافيز - فرياس (تكلم بالإسبانية): أحيي جميع مواطني العالم الذين حضروا هنا - كما يفعلون سنويا - لهذا التجمع ذي الأهمية العظيمة للعالم. ويسعدني غاية السعادة أن أعود إلى نيويورك وفي الأمم المتحدة بعد

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



عنوان الفيلم ”جنوب الحدود“، وإنني أستغل الفرصة وعنوان الفيلم لأخبركم بأن ثورة قد اندلعت إلى الجنوب من الحدود. ثورة اندلعت في أمريكا الجنوبية. ثورة اندلعت في أمريكا اللاتينية. وثورة ثارت في الكاريبي. ويجب أن يرى العالم هذا، ويجب عليه أن يفهمه وأن يقبل به، لأنه واقع ولأنه لن يتغير. والأكثر من ذلك أن هذه الثورة تتخطى الحدود الأيديولوجية. إنها ثورة جغرافية وثورة جغرافية - سياسية. إنها ثورة تاريخية؛ إنها جزء من زمننا. جذورها عميقة. إنها ثورة شاملة وأخلاقية وروحية. وإننا نؤمن بأنها ثورة ضرورية. هذه الثورة عظيمة سواء من حيث روحها أو من حيث ضخامتها، وأما ستستمر في النمو مع مرور الأيام والشهور والسنين. لماذا هي ثورة عظيمة؟ إنها ثورة عظيمة لأننا انتظرناها فترة طويلة جدا: لقد مهدت قرون من التاريخ لهذه اللحظة من الزمن. إنها عظيمة من حيث المساحة التي تغطيها.

لن أطيل في الكلام أكثر من السيد القذافي. لقد قال القذافي كل ما يجب أن يقال. وهذا التصفيق للقذافي ولخطابه. غير أنني لن أتكلم أيضا أقل من السيد أوباما ولا من الرئيس لولا.

كنت أشرح لماذا تتسم هذه الثورة بالعظمة. أولا، بسبب الوقت، الوقت المتراكم الذي ولى. قرون وقرون من المعارك ومن النضال ومن الآمال ومن عذاب الملايين من بني البشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي. هذه الثورة عظيمة بالمساحة التي تغطيها. هذه الثورة عظيمة بأسسها الراسخة العميقة. هذه الثورة عظيمة بجماهير الشعب الذين ينضمون إليها. لا أحد يسعى إلى إبطاء خطاها ولا أحد يمكنه أن يبطئ خطاها.

هذا ما قاله هنا الرئيس موراليس (انظر A/64/PV.5)، هذا الرفيق العظيم وقائد سكان أيمارا الأصليين، إيفو

كان يقيم فيه سترويسنر طيلة سنوات عديدة. ويمكن أن تشاهد كيف أصبح أسقف رئيسا للجمهورية.

ويمكنك أن تشاهد رفائيل كوريا، رئيس جمهورية إكوادور، في هافانا مع الرئيس راؤول كاسترو. ويمكنك أن ترى فيديل. بل يمكنك أن ترى أوباما، في ترينيداد، يتبادل الحديث مع مجموعة منا، مادّا يد الود إلينا وتعلو وجهه ابتسامة عريضة.

أعتقد أن الفيلم طريف، فيلم واحد من الأفلام الكثيرة التي أخرجها أوليفر ستون، صانع الأفلام العظيم هذا من الولايات المتحدة. فقد سبق أن أخرج فيلمين عن فيديل هما: ”بجشا عن فيديل“ و”القائد“. وثمة الكثير في هذا الفيلم - رسائل كثيرة يمكن أن تساعد في فك ألغاز الزمن الذي نعيش فيه.

وقد مكثنا في القاعة بعد انتهاء الفيلم في الليلة الماضية، تتجاذب أطراف الحديث مع مجموعة من الناس من الولايات المتحدة ومن أجزاء أخرى من العالم. وذلك التواصل كان بناء جدا ودالا على أهمية ما يسميه فيديل ”معركة الأفكار“. وقد اقتربت مني سيدة في الخمسينات من عمرها وقالت ”إنني سعيدة جدا“. كانت امرأة أمريكية شمالية، بيضاء جدا؛ مواطنة تقليدية من مواطني الولايات المتحدة، مولودة في هذا البلد، ولكنها تتكلم باللغة الإسبانية قليلا. قالت لي: ”إنني سعيدة جدا“. سألتها: لماذا؟ فقالت: ”لأنني الآن، بعد أن شاهدت هذا الفيلم، عرفت من أنت. كنت أعتقد أنك شخص سيء جدا“.

هذه الإنسانية كانت ضحية القصف المعادي الكثيف الذي تشنه وسائل الإعلام، القصف الأيديولوجي من الولايات المتحدة والعالم كله، الذي يستهدف تزييف الحقائق وقلب العالم رأسا على عقب، على حد تعبير إدواردو غليانو.

وأعتقد أنه ينبغي للعالم أن يدعمها. وعلى الولايات المتحدة أن تدعمها. وعلى أوروبا أن تدعمها، لأن هذه الثورة - التي لم يلاحظها بعض إخواننا وأحواتنا - هي بداية طريق الخلاص لهذا الكوكب، والخلاص للبشرية، والتهديد الذي تمثله الرأسمالية والإمبريالية والجوع والحرب. هذه هي الثورة الضرورية. ولقد سمي هذا العالم لعدة قرون "العالم الجديد". والآن يمكننا حقا أن نسميه "عالمًا جديدًا".

قبل سنوات - كما ذكرنا الليلة الماضية - دعيت إلى المشاركة في حديث - وكنا مجموعة كبيرة من القيادات الهامة. وكانوا هامين بجد ذاتهم. وهم كانوا زعماء النقابات هنا في الولايات المتحدة. وكان بعض العمال يشكون من مصنع للبسكويت لم يدفع لهم أجورهم. وكانوا مضربين عن العمل، وسألني أحدهم، "لماذا لا تشتري هذا المصنع؟" وقلت، "سأنظر في الأمر". فرمما نجعله مصنعا اشتراكيا للبسكويت، إذا سمح لي أو باما. ولعله يمكننا ذلك - أي شراؤه وإعطائه للعمال، ونسمح لهم بصنع البسكويت وتوزيعه. لماذا يكون هناك فقط رأسمالي واحد أو اثنان يستغلان الكثير من الناس؟ هذه هي الاشتراكية التي تمثل سبيل الخلاص لهذا الكوكب.

بالأمس سألني صحفي - بعد عرض الفيلم كان هناك متتدي سألني فيه - هل تدافع عن الاشتراكية رغم فشل الاتحاد السوفياتي؟ الرد بسيط جدا. لقد فشل الاتحاد السوفياتي سبيله في وقت مبكر. لم يكن هناك اشتراكية حقيقية في الاتحاد السوفياتي. لكن هذا القرن - القرن الحادي والعشرون - سيكون قرن الاشتراكية - اشتراكية البشرية.

أنا متأكد من أن كل واحد يستمع إليّ قد قرأ آينشتاين. لقد أقنع ألبرت آينشتاين الرئيس الأمريكي بصناعة القنبلة النووية - أي أن يبدأ البحث قبل بدء النازيون به. ثم

موراليس. وقاله أيضا في فيلم "جنوب الحدود"، الذي ينبغي لكم ألا تفوتوه. وأوليفر ستون قال لي مساء أمس أن الضغوط تمارس لمنع الشعب الأمريكي من رؤية الفيلم. أين هي حرية التعبير التي يتشدقون بها؟ إنه فيلم فحسب! لماذا يخشون من فيلم؟ ولكن يوجد ضغط فعلي من الاحتكار الذي يتحكم بصناعة الأفلام، ويدير صالات العرض، هذه كلها احتكارات ما فتمت تمارس الضغوط. لكن الفيلم سيعرض في أماكن أخرى. ومن حسن الحظ أننا في عصر أجهزة الكمبيوتر والاتصالات. ولم نعد نعلم على صالات عرض الأفلام التي تديرها الاحتكارات.

في الفيلم يستشهد إيفو، أثناء حديثه مع أوليفر ستون، بعبارة كان يرددها قائد عظيم لشعب أيمارا، واحد من أسلافه كان قد قُتل، من بين الملايين الكثيرين الذين قتلهم الغزو الإسباني أو الغزو البرتغالي أو الغزو الإنكليزي، الغزو الأوروبي لقارتنا. إنني أعرف أن جميع الحاضرين يدركون أن السفن الأوروبية عندما رست على الشواطئ الأمريكية كان ما يقرب من ٩٠ مليون إنسان من السكان الأصليين يعيشون هنا.

لم يبق على قيد الحياة بعد مائتي عام سوى أربعة ملايين. فهذه أكبر إبادة جماعية في التاريخ - وهي إبادة جماعية للقارة نفسها، وهي الإبادة الجماعية لأيبا يالا، كما يسميها سكاننا الأصليون. ولذا يكرر إيفو في الفيلم الجملة التي قالها زعيم أيمارا العظيم، الذي اعتقل واحتجز - وربط من يديه ورجليه بأربعة خيول وتم تمزيقه، وتلفظ الهندي توباك كاتاري أثناء موته بنبوءة: "اليوم أموت، لكنني سأعود يوما ما بالملايين". لقد عاد توباك كاتاري، ونحن ملايين. نحن ملايين.

لا شيء ولا أحد يمكنه أن يوقف الثورة الكبرى لأمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد تحدث جون كيندي عن ثورة في الجنوب، وقال إن السبب الرئيسي لذلك هو الجوع. وجرى اغتياله بعد فترة لا تتجاوز بضعة أيام. لم يكن جون كيندي ثوريا، لكنه كان رجلا ذكيا، مثلما أعتقد أن الرئيس أوباما رجل ذكي. وآمل أن يحفظ الله أوباما من الرصاصات التي قتلت كيندي. وآمل أن يتمكن أوباما من أن ينظر ويرى - يرى حقيقة - ما يجب مشاهدته. لم نعد نشتم رائحة الكبريت هنا. لقد اختفت تلك الرائحة. إننا نشتم شيئا آخر - إنه رائحة الأمل. يتعين أن يكون الأمل في قلوبكم وأن تؤمنوا بالأمل.

لا يمكننا تدمير هذا الكوكب. وماذا عن أطفالنا؟ وماذا عن الأجيال المقبلة؟ هيا لتصدى لهذا التحدي. بالأمس كان يقول لولا إنه لا توجد إرادة سياسية. وكانت هذه الكلمات بمثابة سياط. إنني أعرف إرادة لولا. وأدرك تماما موقفه الإنساني. إنه أخ حقيقي لي، وكان مصيبا فيما قاله. لكنني لا أقول تحديدا إنه لا توجد إرادة سياسية. بل أقول إننا نفتقر إلى بعض الإرادة السياسية، لأنها موجودة عند لولا وعندنا، لكن لا بد من زيادتها. ويتعين عليها أن تواصل النمو لدى الزعماء وفي المجتمع وبين الناس وفي صفوف الشباب - ولا سيما في قلوب الشباب - والعمال وفي كل مكان في العالم.

وهذا ما قاله كندي: هناك ثورة في الجنوب. وأضاف "إن من يجعلون الثورة السلمية أمرا مستحيلا سوف يجعلون الثورة العنيفة أمرا حتميا". هذا ما قاله جاك كندي. وتستطيعون العثور على ذلك على الشبكة العالمية؛ وتستطيعون العثور على كل شيء على الشبكة العالمية.

أيتها العزيزة ماريا فيرنانديز إسبينوزا، وقد كنت مرة سفيرة إكوادور الشقيقة، ولم أرك منذ أيام. إننا نود أن نقدم التحية للرئيس كوريا. وكانت السفيرة وزيرة الخارجية في بداية الثورة الشعبية مع كوريا الذي قاد شعب إكوادور،

ندم فيما بعد على ما قام به عندما شاهد كارثة هيروشيما و كارثة نجازاكي. لكن ألبرت آينشتاين، وبعد كل سنوات دراسة، توصل العالم الشهير، وهو من بين أشهر العلماء الذين ساروا على الأرض، إلى نتيجة - وهذا مكتوب بخط يده - هي "لماذا الاشتراكية؟" لقد استخلص آينشتاين أن السبيل الوحيد للجنس البشري ليعيش على هذا الكوكب هو الاشتراكية. الرأسمالية هي السبيل إلى فناء الجنس البشري. فنحن، بصفتنا نوعا، منذ متى نحن موجودون؟ هذه منطقة كاسترو، إنه يعرف هذه الأرقام. لكن، بالرغم من ظهور الحياة لأول مرة هنا قبل ثلاث بلايين سنة على الأقل، نحن الجنس البشري ربما ظهرنا قبل أقل من ٣٠٠ ٠٠٠ سنة، وهو بالكاد ما نسبته ٠,٠١ في المائة من الزمن الذي وجدت فيه الحياة على هذا الكوكب. لذا ظهرنا بعد وقت طويل وسمحوا الحياة عن هذا الكوكب؟

سمعنا ذلك من كل فرد - أوباما ولولا وكريستينا فيرنانديز والقذافي وسار كوزي - وكل واحد قال الشيء نفسه. فكلهم رفعوا أصواتهم مطالبين بالتغيير. وما هو التغيير؟ الرأسمالية لا تسمح بالتغيير. فلا نخدع أنفسنا. ومن خلال الاشتراكية وحدها يمكننا أن نحدث تغييرا حقيقيا. والثورة في أمريكا اللاتينية تمتلك ناصية ذلك كله ولديها عنصر اشتراكي قوي. وكما قال مارياتيكي، المفكر الشهير من بيرو، إنها اشتراكية هندية - أمريكية. إنها اشتراكية الخاصة بنا. إنها اشتراكية بوليفارية. إنها اشتراكية خوسيه مارتى. إنها اشتراكية جديدة. إنها ليست مستنسخة عن أي شخص آخر. لقد قال مارياتيكي إنه لا توجد كتيبات إرشادية للاشتراكية. إنها ابتكار بطولي ينبغي تجديده باستمرار.

بالأمس كنا نتذكر ما قاله أمام كونغرس الولايات المتحدة أحد رؤساء أمريكا الشمالية، أي أحد رؤساء الولايات المتحدة، قبل اغتياله بفترة قصيرة، وهذا مسجل.

مرتكبو الانقلاب؟ إن رياح العهد الجديد سوف تكنسهم بعيدا. ولا يمكن للانقلاب أن ينجح، وهذه القوى الرجعية لن تنجح، لا في هندوراس ولا في أي واحد من البلدان الأمريكية. وقد خرج الشعب إلى الشوارع على مدار ٩٠ يوما، وهم يقاومون ويقاومون ويقاومون.

وهكذا، لدينا رئيس، وهو ثابت في إيمانه، ومعه مجموعة من أبناء وطنه، ومعه زوجته، السيدة الأولى. ويبدوا أنهم لا يسمحون بدخول الطعام؛ ويجري قطع المياه بين الحين والآخر. ولحسن الحظ يوجد هناك خزان ماء. وتمكنوا صباح هذا اليوم من الحصول على أحدث أجهزة اعتراض المكالمات الهاتفية، التي قال لي الرئيس إنها من صنع إسرائيلي. وقد اعترفت إسرائيل بالانقلاب، وأظن أنها البلد الوحيد في العالم الذي فعل ذلك. ولديهم كل أنواع الأجهزة لاعتراض إشارات الإرسال والتشويش على الاتصالات، وهم أيضا يحاولون بث الرعب في الأشخاص القلائل داخل السفارة البرازيلية، ويهددون باقتحام السفارة. فهل تدرك الجمعية العامة مدى رجعية ذلك؟ إنهم في ذلك يشبهون شكلا من أشكال الجبايرة من قاطني الكهوف أو عمالقة الظلام أو السحرة المنتمين إلى عصر سكان الكهوف. ولكن هؤلاء لن يعودوا.

وقد خرج الناس إلى الشوارع، وهم يمارسون الاحتجاج. والمطار مغلق حاليا. من الذي يقف وراء الانقلاب؟ إنها البرجوازية في هندوراس؛ والبرجوازية، والأغنياء هم الذين استولوا على الدولة. إن أربع أو خمس أسر ثرية وقوية هي التي تملك الدولة. وأظن أن علينا أن نأتي بنسخ من كتاب لينين: الدولة والثورة، حيث يتكلم عن الدولة البرجوازية، والسيطرة على كل شيء من جانب الدولة البرجوازية، بما في ذلك البرلمان الوطني، والجهاز القضائي والجيش.

شعب بوليفار وإلوي ألفارو، الشعب النبيل والعظيم في بوليفيا وفي كل المنطقة.

ويسعى البعض إلى وقف مسار ثورتنا السلمية. وتوجد امرأة شجاعة أخرى، هي باتريشيا روداس، وزيرة خارجية هندوراس، وأرجو أن تهتف لتلك المرأة الشجاعة من أمريكا الوسطى، ومن شعب مورازان. عاشت هندوراس! عاش مورازان! وعاشت كرامة الشعب.

في الساعة ١٣/٠٠ تماما، كنت أسجل هذه الملاحظات - ولم يتبق لي الكثير، سيدي الرئيس؛ وأرجو ألا يرميني أحدكم بالحذاء. فوزير الخارجية الكوبي خلع حذاءه ليلقيه صوبي. ولكن حذاؤه مصنوع من المطاط - فإذا كان أحدكم يريد أن يلقي بحذاء، فليكن من هذا النوع. لقد تكلمت مع الرئيس مانويل زيلايا في الساعة ١٣/٠٠ تماما، وأذكر أننا بدأنا الساعة ١٣/٠٠ تماما وانتهينا الساعة ١٣/١٣.

وبينما نحن هنا، يا رفاق العالم، فإن هناك رئيسا ثابت القدمين وحافظا لكرامته، ومعه مجموعة صغيرة من الأشخاص، الذين كادوا أن يكونوا شهداء، تمكنوا من الفرار ممن حاولوا تنفيذ الانقلاب. وقد جلب مرتكبو الانقلاب القمع إلى جادة مورازان في تيغوسيغالبا وسيطروا على كل الطرق. وكان جيش كامل تحت تصرفهم؛ وبدا كأنهم قد احتلوا هندوراس بجيشهم الخاص - فيا للعار. ومن هنا أوجه هذا النداء - أنا الجندي الثوري - إلى جنود هندوراس، إلى أبناء مورازان، لا تواصلوا قمع شعب بريء.

وبينما نحن هنا، فإن مانويل زيلايا موجود في السفارة البرازيلية، التي أعطته ملاذا. ووفق ما قاله الرئيس لي، يوجد أكثر من ٢٠٠ جندي يطوقون السفارة بطريقة وحشية للغاية. فهل كانوا يحاولون العودة إلى العصر الحجري؟ إن ذلك لن ينجح. فهل كان ذلك ما كان يعتزمه

الانقلاب في هندوراس؟ وأريد أن أعرض هذا السؤال للتفكير. هل يوجد أوباما واحد، أم يوجد اثنان؟ فلنأمل بأن الذي استمعنا إليه بالأمس ستكون له الغلبة. فهو ما يحتاج إليه العالم، وهذا ما يدعو العالم إليه.

ما هي خلفية الانقلاب في هندوراس؟ إنها تتعلق بكل ما نتحدث عنه هنا، إنها ثورة الجنوب. إنها ليست ذلك النوع من الثورة، حيث توجد طوابير رجال العصابات، والأبطال مثل أبطال سيرا مايسترا، أبطال جبال بوليفيا العالية، حيث كان إرنستو تشي جيفارا.

ولكن هذا ليس ذلك النوع من الثورات. هذه الثورة مختلفة. إنها لا تندلع في الجبال بجماعات من أفراد حرب العصابات. كلا، إنها تبدأ في المدن وسط الجماهير. إنها ثورة الجماهير، ولكنها ثورة سلمية وتريد أن تبقى سلمية. إنها ديمقراطية، ديمقراطية بشكل عميق.

لا تخافوا من الديمقراطية. وهنا أقتبس من عمل رائع آخر لنعم تشومسكي، حصلت عليه في مدريد قبل أيام. لقد ذهبت لزيارة صديقي ملك إسبانيا، وبشكل رئيسي لأن مؤتمر قمة للبلدان الأيرية الأمريكية سيعقد في البرتغال قريباً، وقد قلت له أنني سأذهب إذا لم يقل لي: إخرس. فقال لي أنه لن يفعل ذلك. وعليه، فأنا ذاهب. والملك خوان كارلوس وأنا صديقان حميمان. وقد ذهبت إلى مكتبة أوصي بها - وهي لا كاسا ديل ليبرو - في مدريد، واقتنيت كتاب تشومسكي، الخوف من الديمقراطية. وعلينا جميعاً أن نقرأ هذا الكتاب، الخوف من الديمقراطية.

إن النخبة تخاف من الشعب. هم يخافون من الديمقراطية الحقيقية، التي عرفها أبراهام لينكولن، وهو شهيد آخر، بثلاثة أفكار واضحة تماماً: الديمقراطية هي حكم الشعب، ويقوم به الشعب، والمصلحة للشعب. إنها ليست حكم البرجوازية أو حكم النخبة حينما يثور الشعب ويطرد

الناس في الشارع، ولكنهم يتعرضون لإطلاق النار. وقد قال لي الرئيس بالأمس إنه يعلم بأن ثلاثة أشخاص على الأقل قتلوا بالقرب من السفارة البرازيلية. والرئيس يطلب الحوار من أجل العودة إلى مسار الديمقراطية. وعليه، فلنرسل رسالة تعبير عن تضامنا القوي مع شعب هندوراس والرئيس زيلايا، ولنطالب بالامتنال لقرار الأمم المتحدة ولقرار منظمة الدول الأمريكية.

إن حكومة الولايات المتحدة - وهذا أمر مستغرب - لم تعترف بالانقلاب العسكري الذي وقع. وقد قال لي الرئيس زيلايا اليوم أن هناك احتكاكا بين وزارة الخارجية والبنتاغون. وبالأمس، كنت أقرأ في كتاب Pentagonism (البنتاغونية)، لمؤلفه الدومينيكي البارز خوان بوش الذي خلعتة الإمبريالية من الحكم. والبنتاغون هو الكهف الإمبريالي. إنهم لا يريدون أوباما. وهم لا يريدون التغيير. إنهم يريدون الهيمنة على العالم بقواعدهم العسكرية، وبكل تهديداتهم، وبقنابلهم وجنودهم وقواعدهم.

والبنتاغون يقف خلف الانقلاب في هندوراس. لقد سحب الرئيس زيلايا من بيته، ومن سريره فجر يوم ٢٨ حزيران/يونيه، واقتيد إلى الطائرة، وحشر فيها من جانب جنود هندوريين بأوامر من قيادة قاعدة الولايات المتحدة في الميرولا. وأقلعت الطائرة من تيغوسيغالبا وهبطت في قاعدة بالميرولا. وقد احتجزوا رئيس هندوراس هناك لبعض الوقت. وقرروا بعد ذلك نقله إلى كوستاريكا. وكانت القوة العسكرية الأمريكية في هندوراس على علم بالانقلاب وأيدته. وقد دعموا الجيش في هندوراس. وهنا تكمن التناقضات التي يتعين على الرئيس أوباما أن يواجهها.

وفي بعض الأحيان نتساءل فيما إذا كان هناك شخصيتان لأوباما - أحدهما هو الذي تكلم هنا بالأمس والثاني - هو البديل - وأحدهما يؤيد أو يسمح لجيشه بتأييد

بمجرد كلام؟ لا. يوجد اضطهاد للأعمال التجارية التي تمد كوبا حتى بالغذاء، ويجري ذلك الآن ضد فزتويلا أيضا.

وقبل وقت ليس بطويل، أشار فيديل كاسترو في إحدى تأملاته إلى أن شركة معروفة في كل أنحاء العالم، تصنع وترسل إمدادات المعدات الطبية، لم تف بالتزاماتها لحكومي كوبا وفزتويلا خلال العام الماضي والعام الذي سبقه. ولم ترسل قطع الغيار لمئات القطع من المعدات الطبية التي اقتناها البلدان لكي توفر الرعاية الصحية المجانية لشعبينا. وتتضمن تلك أجهزة التصدير المقطعي وأجهزة الرسم البياني الكهربائي لعمل القلب، الموجودة الآن في المناطق الفقيرة في كاراكاس. وتوجد الآن مرافق صحية في الأماكن التي يعيش فيها الشعب الأصلي. ولدنا الآن ٣٠ ٠٠٠ طبيب كوبي هناك، ويوجد نظام صحي جيد ومجاني للشعب. وحاولنا بهدوء أن نجد حلا مع الشركة، فيليبس - ولكن الشركة رفضت إرسال قطع الغيار للمعدات ذات التقنية العالية. لماذا؟ ومن مارس الضغط؟ هل هي حكومة الولايات المتحدة؟ هل هو هذا الأوباما أم أوباما آخر؟ هل هو أوباما الأول أم أوباما الثاني؟ فمن أنت يا أوباما؟ من أنت؟ وأريد أن أصدق أوباما الذي رأيته بالأمس هنا، ولكن الأمور تستمر في الحدوث، وتؤثر على حياة الملايين من الناس. فلماذا وباسم من؟ لماذا تواصل الولايات المتحدة القيام بذلك العمل؟

إنه الخوف من الديمقراطية، تماما كما حدث في هندوراس. إنه الخوف من التحالف البوليفاري للبلدان الأمريكية، الذي ينهض كآلية تضامن ابتكارية، وقد وحدنا في صف واحد التحالف البوليفاري للشعوب الأمريكية وحكومات البلدان: كوبا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وفزتويلا، وإكوادور، وبوليفيا، وأنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين. إنهم يهاجمونا ويحاولون وقفنا، ولكنهم لن ينجحوا. إن السوق المشتركة للجنوب

الخارجين عن القانون. هذا ما حدث في هندوراس، وفي فزتويلا في عام ٢٠٠٢. وحدث ذلك في البرازيل مع جواو غولار، وفي الجمهورية الدومينيكية. فلماذا لم يسمح لشعوب أمريكا اللاتينية وشعوب منطقة البحر الكاريبي بأن تصنع مستقبلها في القرن العشرين؟ إنهم لم يسمحوا لهم.

هذا القرن هو قرننا. وفي هذا القرن، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سنبنّي طريقنا ولا يمكن لأحد أن يوقف ذلك. لا يستطيع أحد أن يوقف ذلك. ويجب أن تنتهي الإمبريالية. أحيانا يتساءل المرء. وقد سألت لولا مرة، بأي حال كانت ستكون أمريكا، أمريكتنا اللاتينية، اليوم لو أن حكومات الولايات المتحدة لم تغرس مخالبها في أمريكتنا لتفرض علينا نمودجا من خلال التمييز العنيف لآمال وكفاح ملايين الناس وإحماد إشراقة الفجر.

لقد ولدت في عام ١٩٥٤. وكان كاسترو حينذاك في السجن، وكانوا يلقون بالقنابل على غواتيمالا. وغزوا غواتيمالا في عهد جاكوب أربيتز غوزمان؛ وبعد ذلك غزوا خليج الخنازير، وبالرغم من أنهم فشلوا هناك؛ بعد ذلك كانت كوبا الثورية المثيرة للإعجاب، ولكن الحصار فرض عليها.

إنني أَدعو أوباما لرفع الحصار عن كوبا. فماذا ينتظر؟ فليفعل ما يقول. أم هل هناك شخصيتان لأوباما؟ يوم أمس أخذت ملاحظات عما قاله أوباما - سجلت الملاحظات هنا. سجلت ما قاله لولا أولا الذي تكلم قبل أوباما، وبعد ذلك سجلت كلمات أوباما التي مفادها أن نظاما سياسيا لا يمكن أن يفرض على أي شعب وأنه يجب احترام كل شعب وسيادته. إذن، ماذا ينتظر أوباما لكي يأمر برفع الحصار الوحشي والقاتل على كوبا؟ هل يوجد من تساوره الشكوك بشأن ذلك؟ هل هناك من يعتقد بأن ذلك

وما يسري على إناث الإوز يسري بالتأكيد على ذكورها. إن فارابونديو مارتي وأنا شعب السلفادور أحضروا الرئيس فونيس إلى رئاسة تلك الجمهورية الشقيقة. وقد تحقق السلام - وأنا أعرف أن الرئيس أرياس موجود هنا - وإذا كان السلام قد تحقق في أمريكا الوسطى، يا إلهي لماذا لم يحل السلام في ربوع كولومبيا؟ وهذه إحدى أكبر الأماني في حياتي. إنني من فتزويلا ولكنني أشعر كما يشعر الكولومبي - فكولومبيا بوليفار هي كولومبيا ميرندا وهي كولومبيتنا.

فهل يفكر الرئيس أوباما في السعي إلى السلام - الركن الثاني من أركانه - مع وجود سبع قواعد عسكرية أخرى في كولومبيا؟ فهذه القواعد السبع تشكل تهديداً ليس للسلام المحتمل في كولومبيا فحسب بل أيضاً تشكل تهديداً للسلام في أمريكا الجنوبية. ونحن حكومات أمريكا الجنوبية على حق لنقول كل بطريقته الخاصة وبدرجة من التشديد، كم نحن نشعر بالقلق إزاء إقامة القواعد العسكرية الأمريكية السبع على الأراضي الكولومبية. وأود أن أشجبهها وأن أشير إليها. وأطلب إلى الرئيس أوباما أن يفكر فيها وأن يطبق أركانه.

فلنعمل على إعلاء شأن السلام. ويمكن للأمم المتحدة أن تنشئ لجنة سلام في كولومبيا أو فتزويلا. وبطبيعة الحال سنتعاون وأنا واثق بأن جميع البلدان تريد السلام. ولا نريد المزيد من الحرب فيما بيننا.

وسوف لا أقرأ بعض الصفحات من خطابي وهناك موضوع آخر تطرق إليه فيديلي في أفكاره بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر. وهي تتعلق بتغير المناخ. وسأستغرق دقيقتين أخريين يا سيادة الرئيس للإصرار على هذه النقطة. ويعتقد بعض الناس أن هذا شاغل ميتافيزيقي ومن اختصاص المفكرين. كلا، إننا ندمر كوكبنا. وكما ذكر صحفي

اتحاد الأمم الأمريكية الجنوبية الذي يجري تشكيله هما جزء من ثورة أمريكا اللاتينية الجغرافية والجيوسياسية والتاريخية الكبرى.

وممازاة ذلك، توجد القواعد العسكرية السبع التي تنوي الولايات المتحدة إنشائها في كولومبيا. وبالأمس، تحدث أوباما - ولدي الملاحظات هنا - عن أربعة أركان والجميع يتذكر ذلك. فلننجز ذلك. إننا نطالب رئيس الولايات المتحدة بالوفاء بوعدده: منع الانتشار النووي، هل نوافق؟ يمكنهم أن يبدأوا بتدمير كل ما لديهم من أسلحة نووية. فلتنهبوا إذن وتدمروها.

والركن الثاني لأوباما - الأول هو منع الانتشار السعي لإحلال السلام. إذن، أيها الرئيس أوباما، لنسعى لإحلال السلام في كولومبيا، في شقيقتنا العزيزة كولومبيا. فهناك حرب أهلية تدور رحاها في كولومبيا. وكون البعض لا يريدون الاعتراف بذلك فتلك مسألة أخرى. يوجد نزاع طويل الأمد، صراع تاريخي في كولومبيا. ويتعين على الأمم المتحدة أن تسلم بذلك وأن تنظر فيه، وعلينا جميعاً أن نمد يد المساعدة إلى كولومبيا، مع احترام سيادتها، بطبيعة الحال، لاتشالها ومساعدتها على الخروج من هذه المأساة التي يعاني منها ذلك الشعب الشقيق.

وأذكر أنني أشرت إلى السلام في الكلام مع أوباما بحضور لولا في ترينيداد وتوباغو في مؤتمر قمة البلدان الأمريكية. فلنبحث عن السلام في كولومبيا. ليت السلام يتحقق في أمريكا الوسطى، في غواتيمالا. وعندما كنت جندياً في الخدمة، كنت في غواتيمالا. كانت تلك هي الحرب. كانت حرباً خلفت آلاف مؤلفة من القتلى والمفقودين. وانظروا إلى السلفادور ونيكاراغوا. فالآن عاد دانييل أورتيغا إلى الحكم بعد ما يقارب ٢٠ عاماً. وشعب السندينيستا هو الذي أعاده.

دون جليد بالكامل بحلول العام ٢٠٤٠. وأثار ذلك تتجلى في مساحة تبلغ كيلومترين من الكتل الجليدية التي أخذت في الذوبان في غرينلاند وأمريكا الجنوبية، ابتداءً من إكوادور إلى كيب هورن، المصادر الأساسية للمياه، والقلنسوة الجليدية الهائلة التي تغطي مساحة شاسعة في منطقة أنتاركتيكا.

”إن تركيزات ثاني أكسيد الكربون الحالية بلغت ما يعادل ٣٨٠ جزء في كل مليون، وهو رقم يتجاوز النطاق الطبيعي لفترة الـ ٦٥٠.٠٠٠ سنة الماضية“.

إننا ندمر كوكبنا ويجب أن نكون حذرين في هذا، وعلينا أن نتصرف كما قال لولا في الجلسة الثالثة بالأمس. وفيما يتعلق بتغير المناخ قال لولا أنه لا توجد إرادة. إن أكثر البلدان تقدماً لا تريد أن تتخذ قرارات. بيد أن أوباما يقول أنها تريد ذلك. ولكن يقال لنا بأن الولايات المتحدة ستتخذ بعض الإجراءات. أرجوكم يا سيادة الرئيس أن تفعلوا ذلك. ولكن حان الوقت الآن للانتقال من الأقوال إلى الأفعال. فلننقذ هذا الكوكب ولننقذ الجنس البشري.

فلنأمل بأن مؤتمر القمة المزمع عقده في الدانمارك في شهر كانون الأول/ديسمبر سيسفر عن قرارات، قرارات قوية حقاً. وفتويلا مستعدة لقبول هذه القرارات. وفتويلا تهيّب بالجميع اتخاذ قرارات متناسبة مع حجم مسؤوليتها.

والآن ما هو السبب الرئيسي لهذا التلوث؟ أنه الإسراف في الاستهلاك. إننا نستنفد البترول والغاز وغير ذلك من احتياطات الوقود الأحفوري. والاحتياطات التي تجمعت خلال ملايين السنين يجري حرقها في بلد واحد في أقل من قرن.

وهذا بالطبع يتعلق بالاقتصاد. ولن اقرأ هذه الوثيقة عليكم يا سيادة الرئيس؛ بل سأكتفي بالإشارة إليها. بالأمس

فتويلا مشهور، فإن هذا الصاروخ الذي نركبه نعمل على تدميره، لأن هذا الكوكب يشبه سفينة الفضاء.

ويقول فيديل في القطعة المعنونة ”إن أنواعا تتعرض لخطر الانقراض“، وابتداءً من ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وكان ذلك في المؤتمر الدولي للبيئة الذي عقده الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢؛ إني أتذكر ذلك لأنني كنت في السجن في ذلك الوقت - ”لقد قلت ذلك بوصفي كنت حينئذ رئيس الدولة الكوبية، أن هناك أنواعا تتعرض لخطر الإبادة - الإنسان“ . ويمضي فيديل قائلاً:

”عندما نطقت بهذه الكلمات وعززتها بالبيانات، قوبل ذلك بالتصفيق من جانب رؤساء الدول الحاضرين - بما في ذلك رئيس الولايات المتحدة بوش وهو أقل مدعاة للأسى من ابنه جورج دبليو - كانا يعتقدان بأنه لا يزال لديهما عدة قرون حتى يواجهها المشكلة. أنا نفسي ”- فيديل-“ لم أتوخ أي تاريخ أقرب من ٦٠ أو ٨٠ عاماً.

”إننا نواجه اليوم خطراً حقيقياً ووشيكاً وأثاره تتجلى بالفعل.

”معدل درجة الحرارة يزداد ٠,٨ منذ عام ١٩٨٠.“

وهذه البيانات العلمية وفقاً لإدارة الولايات المتحدة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا). - ارتفع معدل درجة الحرارة ٠,٨ درجة خلال الثلاثين عاماً الماضية. ويمضي ويواصل فيديل كلامه.

”شهد العقدان الماضيان من القرن العشرين أحر فترة في مئات السنين. فقد ارتفعت درجات الحرارة في ألاسكا وفي غربي كندا وشرقي روسيا بوتيرة ضاعفت المعدل العالمي. وتتلاشى بسرعة الطبقة الجليدية وقد تشهد المنطقة أول صيف لها من

وإذ انتقل إلى الاقتصاد، فهذا التقرير يأتي في أوانه تماما. فلنعمده الآن وفوق ذلك كله، ينبغي للحكومات، وبالتحديد حكومات أكثر البلدان تقدما مناقشته - أعتقد أنها تجتمع في بيتسبيرغ اليوم، ليس بوصفها أعضاء في فريق بيسبول بيتسبيرغ، ولكن بوصفها ترأس مجموعة العشرين - . وغدا سوف أسأل لولا وكريستينا كيف سار الاجتماع لأنهما سيتوقفان في كاراكاس في طريقيهما إلى جزيرة مارغارتا لحضور قمة أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

الاقتصاد، ثم الاقتصاد، ثم الاقتصاد. إننا نؤيد الاشتراكية، ولكن فلنناقشها ولنتحدث عن مؤشرات وأساليب وطرق الإنتاج. وكما قال الرئيس أوباما بالأمس، عندما تكلم عن دعمته الرابعة، إننا بحاجة إلى اقتصاد يخدم البشر. حسنا، أيها الرئيس أوباما، تلك هي الاشتراكية. فلتنضم إلى جانب الاشتراكية، سيادة الرئيس أوباما، تعال وانضم إلى محور الشر وسوف نبني اقتصادا يخدم البشر بحق. من المستحيل أن نحقق ذلك عن طريق الرأسمالية. فالرأسمالية تفيد الأقلية فحسب وتستبعد الأغلبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرأسمالية تدير البيئة والحياة. تلك هي الرأسمالية.

أخيرا - وأعتقد أنني تكلمت لمدة عشر دقائق حتى الآن - سأهني بياني بعبارة للسيد لولا. لقد كان المتكلم الأول في الجمعية بالأمس. وقال إنه لا توجد إرادة سياسية. لقد علقت بالفعل على تلك العبارة، وسأضيف إليها لأنني أعرف السيد لولا، وأعرف تماما ماذا قال لنا. إنه يهيب بنا جميعا أن نعزز الإرادة السياسية.

وخلافاً للحكومات الموجودة في أي مكان آخر، والتي تساورها شكوك ولا ترغب في التغيير بالرغم من الأزمة الرهيبة التي نمر بها، فإننا في أمريكا الجنوبية لدينا الكثير من الإرادة السياسية - وأتكلم هنا بالنيابة عن فنزويلا،

دعا رئيس فرنسا أيضا الجمعية إلى تحليلها. ويعود الفضل إليه في وجود تقرير لجنة ستيغليتز. ولكن لا يتعدى كونه أكثر من مجرد إيماءة.

يتضمن التقرير ١٢ توصية للجنة ستيغليتز. فلنقيمها. أعتقد أنها تعالج الجوهر، على الرغم من أنها لا تشكل في النموذج الرأسمالي. نحن الاشتراكيين نشكك في ذلك النمط، ولكن لنتكلم عنها، فلنبحث عن حلول توافقية بالنسبة للظروف وفيما بعد بالنسبة للوسائل والآجال الطويلة.

وفيد تقرير ستيغليتز في توصياته، أولا بأن ينبغي لنا أن نلقي نظرة على الدخل والاستهلاك لتقييم الرفاه المادي. ثانيا، توصي بتحديد أولويات منظور الأسرة؛ ثالثا، الأخذ في الحسبان التراث؛ رابعا؛ إعطاء أهمية أكبر لإعادة توزيع الدخل أكثر من المعدل. خامسا، يوصي بتوسيع نطاق المؤشرات للأنشطة غير التجارية. وعلى سبيل المثال، هناك بعض الخدمات مثل رعاية الطفل، وأعمال البناء والسباكة والتجارة تظهر في الحسابات القومية فقط إذا ما قام بهذه الأعمال أشخاص تدفع لهم أجور.

ويعرف المندوبون أن هذا له صلة بحساب الناتج المحلي الإجمالي. وهذه مجرد آليات رأسمالية. ووفقا للتقرير فإن التالي مؤكد: يرتفع الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة حركة المرور، بينما يزداد أيضا القلق عند الناس، مثلما يزداد امتعاض المارة والركاب عندما تزداد حركة المرور حيث يفقدون وقتا ثمينا في زحمة المرور.

ويرتفع الناتج المحلي الإجمالي. لماذا يرتفع؟ يرتفع بسبب زيادة استهلاك البتزين. وعلاوة على ذلك يزداد التلوث. ونعرف لماذا. فالعالم الرأسمالي ابتدع أساليب قياس للاقتصاد تدميري. لهذا أعتقد أن تقرير ستيغليتز يوفر اعتبارات هامة. وهنا، في نقطته الثانية، يقول انه ينبغي لنا إنشاء وحدة للمؤشرات من أجل البيئة وتغيير المناخ.

فلنكافح فوق هذا الكوكب من أجل ميلاد هذا التاريخ الجديد، وهذا العصر الجديد، وهذا التعدد الجديد في الأقطاب، وهذا العالم الحر، وهذا الاقتصاد الذي يخدم جميع البشر، وليس اقتصاد الأقليات، وهذا هو عالم السلام.

إنني مسيحي. وقد قال المسيح ذات يوم "إن مملكتي ليست في هذا العالم". إنها في عالم المستقبل، منطقة انتشار الحب فيما بيننا، حيث يمكننا أن نعيش بحق كأخوة وأخوات.

والآن سأُنحّي كتيبي الصغيرة جانبا وسأُنهي كلمتي الآن. في يوم الأحد الماضي، في هافانا وفي ميدان الثورة أقيمت حفلة موسيقية كبيرة، وهي "الحفلة الموسيقية من أجل السلام"، شارك فيها ميغيل بوسيه، وخوانيس، وأولغا تانيو، ومطربون كوبيون. وكان هناك سيلفيو رودريغيز - وهو سيلفيو العظيم - وقاموا بالغناء للعالم أجمع. وقد جُن جنون بعض الناس في ميامي وحاولوا تدمير اسطوانات خوانيس - ذلك الكولومبي العظيم - مجرد أنه ذهب للغناء في ميدان الثورة. إلى أي مدى يمكن أن يُجن جنونكم؟ ولحسن الحظ فقد كانوا أقلية. وقد كان سيلفيو هناك بقيثارته، وإنني متأكد أنه قد غنّى أغنية "هذا العصر يلد قلباً". وينتهي أغنيته "موعد مع الملائكة"، هكذا "فلنكن الأفضل قليلاً، والأقل أنانية كثيراً".

طابت أوقاتكم!

**الرئيس:** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هوغو شافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

وأعلم أنني أتكلم أيضا بالنيابة عن أمريكا الجنوبية، أمريكا اللاتينية - وهي إرادة سياسية هائلة من أجل تغيير حقيقي.

وأوصي بقراءة هذا الكتاب بقلم إستيفان ميسزاروس، وهو فيلسوف ومفكر هنغاري كبير، سبق أن عمل أستاذا في جامعات مختلفة في لندن لعدة سنوات، وعنوان الكتاب: فيما وراء رأس المال: نحو نظرية للانتقال. وأعتقد أن الكتاب يعتبر من أعظم المؤلفات التي ظهرت في القرن العشرين. إنه تجديد كامل للنظرية الاشتراكية. وفي أحد فصوله الشيقة اقتبس ميسزاروس من كتابات شخص عظيم آخر، هو كارل ماركس. ويجب ألا نخاف من كارل ماركس - فقد كان أينشتاين السياسة. نعم، لقد تم تصويره في صورة الشيطان، ولكن كارل ماركس كان محقاً في أمور كثيرة جداً.

ويقول ميسزاروس في هذا الكتاب، مقتبساً من ماركس، إن الأزمات تعمل بوصفها تهديداً عاماً، وهكذا تتجاوز بنا بسرعة الافتراضات المسبقة تجاه نموذج تاريخي جديد. ونحن بحاجة إلى نموذج تاريخي جديد. إننا نسمع منذ سنوات عن عالم جديد، ولكن لا يوجد في الواقع سوى هذا النظام القديم المندثر. نحن بحاجة إلى ولادة النظام الجديد، أي النموذج التاريخي الجديد، وهو النموذج السياسي الجديد - نموذج عالمي جديد. بالأمس قال القذافي هنا إننا نحتاج إلى نظم مؤسسية جديدة، واقتصاد جديد، ومجتمع جديد، يكون جديداً بحق - أي عالم جديد.

والآن، أعتقد أن السيد لولا قال بالأمس - وقد انتهى من كلامه في الساعة ١٠/١٠ صباحاً - إننا يجب أن نصح القابلات بالنسبة للتاريخ. وأتفق معه. وأود أن أضيف إلى ما قاله السيد لولا. هل بدأ الميلاد فعلاً؟ فالميلاد ليس حدثاً مستقبلياً؛ إنه هنا. فلنصبح، كما قال الرفيق لولا، قابلات للتاريخ الجديد، نسود فوق الذين يريدون دفنه.

في الأيام القليلة الماضية، شارك العديدون منا في بذل جهد بقيادة الأمين العام، للتوصل إلى الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق اتفاق في كوبنهاغن. إننا جميعا نقدر هذا المثال للقيادة الدولية. ويجب على البشرية أن تخطو خطوات ثابتة نحو نظام جديد وفعال للتخفيف من آثار الاحترار العالمي وكفالة ما يلزمنا من تكييف.

إن مسؤولياتنا مشتركة ومتنوعة. واليوم، نعلم أن كل دولة عضو من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تتحمل نصيبها، وإننا معا بوصفنا أمما متحدة يمكننا أن ننقذ كوكب الأرض. فليكن مؤتمر كوبنهاغن نقطة تحول.

ونحن في حاجة أيضا إلى أن نوسع جبهة العمل وان نشرك فيها إشراكا كاملا المجتمع المدني وقطاع الشركات التجارية بغية تحقيق التحول التكنولوجي والاجتماعي المطلوب. والإجراءات التي استُهلكت الآن للتخفيف من آثار تغير المناخ يتعين أن تفضي إلى تغير مجتمعي - تغير لطريقتنا في الإنتاج، وطريقتنا في الاستهلاك وطريقتنا في العيش. وعلينا ألا نخشى من هذه التغييرات. وهذه التغييرات قد لا ترقى إلى كونها ثورة، تكلم عنها رئيس فزويلا، تشافيز فرياس، لكن يتعين أن تكون تغييرات حقيقية وإذا تمت بطريقة حكيمة وفي الوقت المناسب، فبإمكانها أن تحسن مستقبلنا المشترك.

إن العالم بحاجة الآن إلى استراتيجية شاملة بغية تنفيذ هذه المهمة. ويتعين لهذه الاستراتيجية أن تتصدى لجميع التحديات الرئيسية في عصرنا بطريقة متسقة. فأزمة الغذاء وتغير المناخ وأزمة الطاقة وانتشار الأمراض المعدية وغيرها من المشاكل قد تكون أسبابها مختلفة، بيد أن لها تأثيرا واحدا ومعروفا. إنها تعرقل التنمية العالمية وتجعل من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية احتمالا بعيدا. لذلك، المطلوب هو استجابات واضحة.

**خطاب السيد دانييلو ترك، رئيس جمهورية سلوفينيا**

**الرئيس:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد دانييلو ترك، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس:** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دانييلو ترك، رئيس جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ترك (تكلم بالإنكليزية):** في الأمس واليوم، استمعنا إلى الكثير من العبارات الملهمة. واستمعنا إلى عبارات قوية، وعبارات مفعمة بالأمل. ومنذ لحظات قليلة، استمعنا إلى عبارات عن الخلاص. وبالرغم من أن معظمنا لن يوافق على أن الخلاص قريب المنال، فإنني في الوقت ذاته، أعتقد أننا جميعا سنوافق على أن التحسين أمر ممكن، وأن السبب في وجودنا هنا هو أن نجعل ذلك التحسين حقيقة واقعة. ولكن، لكي نفعل ذلك، يجب أن نفعل ما نتوقعه منا شعوب العالم بشكل مشروع بوصفنا ممثلين عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة: أي أن نجعل هذه المؤسسة، الأمم المتحدة، فعالة وأن نعمل من أجلها بإحساس بوحدة الهدف المشترك، بوصفنا أمما متحدة بحق. وإنني أعرب عن الثقة الكاملة بخيرتكم وحكمتكم، السيد الرئيس، وأهنئكم على انتخابكم وأتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم لتحسين حالة البشرية.

وفي الوقت نفسه، لا أريد أن أفوت الفرصة لأشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، السيد ميغيل دسكوتو بروكمان، الذي أدار الجمعية بعزم كبير والتزام أخلاقي لإحلال النزاهة والعدالة.

وأود كذلك أن أشيد بأميننا العام السيد بان كي - مون، على توجيهاته في هذه الأوقات الصعبة.

إنني أرحب بجهود منظمة العمل الدولية وميثاق الوظائف العالمية الذي اعتمد في حزيران/يونيه. واليوم، ليس هناك تحدٍ لحقوق الإنسان أكثر انتشارا وأكثر استراتيجية وأكثر إلحاحا من تحدي الفقر والبطالة. ويتعين على صناع السياسات كفالة تنسيق السياسات الاقتصادية وسياسات حقوق الإنسان على السواء، ووضع الآليات على الصعيدين الوطني والدولي.

لقد كانت سلوفينيا إحدى أوائل الدول الأعضاء التي وقعت اليوم على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والبروتوكول سوف يعطي الأفراد آلية إضافية وقد تكون هامة للتنفيذ. هذه خطوة صغيرة بيد إنها خطوة تدلل على وعينا للمشكلة وعلى التزامنا بالعمل.

ونتطلع أيضا إلى مجلس حقوق الإنسان باعتباره الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة لوضع استراتيجيات لحقوق الإنسان. وسلوفينيا عضو ناشط في المجلس ونظلم متفائلين. والتقدم المحرز حتى الآن في وضع طرائق عمل جديدة للمجلس يدعو إلى التشجيع رغم أنه ليس كافيا. ونرحب بانتخاب الولايات المتحدة في المجلس، ونعتقد أن المنتدى الشامل لحقوق الإنسان هو وحده الذي يمكن أن يكون منتدى فعالا لحقوق الإنسان. وأعضاء مجلس حقوق الإنسان يجب أن يدركوا إنهم يتحملون مسؤولية خاصة عن القيادة.

بيد أن هناك مشاكل تتخطى قدرة مجلس حقوق الإنسان ذاته. وجوانب الفشل في حماية البشر من الفظائع الجماعية ومن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان ينبغي عدم تكرارها. ولم نجد بعد الأداة الصحيحة لمواجهة هذه الحالات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. لذلك أرحب بالمناقشة عن مسؤولية الحماية التي جرت في الجمعية العامة خلال تموز/يوليه من هذه السنة. واستمرار انخراط

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غرول (بلجيكا).

وما هو دور الأمم المتحدة في هذا السياق؟ إن بعض الأجوبة قد تم توفيرها بالفعل. فهي واردة، ضمن جملة أمور، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية، الذي انعقد في نيويورك خلال حزيران/يونيه. وينبغي لتتائج ذلك المؤتمر أن تكون أكثر تفصيلا. ولا بد في القريب العاجل من تحديد مهام معينة لتحقيق التنمية العالمية.

وثمة توقعات عديدة مرتبطة هذه الأيام بمؤتمر قمة مجموعة العشرين في بيتسبرغ. ويتعين القيام بعمل كثير لتحقيق قدر أكبر من الانضباط والمسؤولية في النظام المالي العالمي. هذه أولوية هامة وفورية. علاوة على ذلك، من الضروري زيادة الموارد والعمل على تكيف مؤسسات بريتون وودز بغرض الصيانة الصحيحة للاستقرار المالي العالمي وتمويل التنمية. وإعادة البدء بمفاوضات التجارة العالمية أصبحت أولوية ملحة.

بيد أن المطلوب أكثر من ذلك، بما فيه تحسين المساعدة الإنمائية الرسمية مع إيلاء أولوية خاصة للتنمية في أفريقيا. ومسائل التنمية العالمية تمثل جزءا كبيرا من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة.

ومع ذلك، علينا أن نفكر أيضا في مصير حقوق الإنسان في ظل الظروف العالمية الراهنة. إن حقوق الإنسان والتنمية ترتبطان ارتباطا وثيقا. والركود الحالي زاد بالفعل من مستويات الفقر العالمية. والبطالة آخذة في الازدياد. ومستقبل العديدين من الشباب بات غامضا أكثر فأكثر. إن كل هذه التحديات هي تحديات خطيرة للاستقرار الاجتماعي العالمي وقد تصبح غدا شواغل أمنية خطيرة إذا تركت من دون معالجة.

المتحدة الأخرى المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام بعد الصراع.

والمجال الثالث الذي يحتاج إلى معالجة هو نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة حيث واجهتنا في الماضي عقبات كثيرة جدا. إن عمل الأمم المتحدة بحاجة إلى تنشيط الآن، والاستعراض المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتعين أن يكون خطوة إلى الأمام.

رابعا، ستظل الأمم المتحدة محفلا لا غنى عنه للتشاور السياسي وإسداء المشورة في مسائل السياسة العامة. إن خبرة الأمم المتحدة لا تعوض. والحالة في أفغانستان يمكن الاستشهاد بها للبرهان على ذلك. فالأمم المتحدة ظلت منذ ثلاثة عقود منشغلة بشتى المشاكل المتنوعة التي تعصف بأفغانستان، هذه الدولة العضو. ولا يشككن أحد في أن أفغانستان تعود للأفغان ولا في أن أفغنة الأمن تشكل الطريق الوحيد نحو الأمن في البلد. لا يوجد حل عسكري لمشاكل البلد المتنوعة. ويتضح يوما بعد يوم أن المجتمع الدولي ينبغي له أن يساعد في عملية انتقال أفغانية تقلل وفي النهاية تمهد لانتفاء الوجود العسكري الدولي في البلد.

سمحوا لي أن أشدد على دور الأمم المتحدة في ذلك السياق. في بعض الأحيان تناقش المسائل من قبيل الحالة في أفغانستان وفي ما يحيط بها في مؤتمرات دولية متخصصة، لكن الحكمة والحس السليم يبينان أن خبرة الأمم المتحدة يجب الاستعانة بها. وينبغي لنا ألا ننسى النجاح الفريد للأمم المتحدة ونجاح مؤتمر بون بقيادة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ وما تلاه من تشكيل مجلس اللوياجيرغا الدستوري. ولقد حان الوقت لإلقاء نظرة أشمل على التجربة بكاملها منذ تلك الفترة، وتقييم الأخطاء التي وقعت فعلا ولماذا وقعت، وإجراء تقييم مترو للأوضاع الحالية، وتحديد الدقيق للمزيد من الخطوات التي تجعل المساعدة الدولية السياسية والاقتصادية

الجمعية العامة في هذا الموضوع أثبت أنه ضروري، ويحدوني الأمل أن تسفر هذه المناقشة عن نتائج.

إن مسائل البيئة والتنمية وحقوق الإنسان تمثل اليوم الجزء الأكبر من جدول أعمال الأمم المتحدة، بيد أن بعضاً من التفكير والإقدام على العمل الأشد إلحاحا يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وهناك أربعة مجالات للعمل ذات أهمية خاصة.

إن إصلاح مجلس الأمن طال أمده والتقدم المحرز في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة غير كافٍ. ومع ذلك، ولدت المفاوضات حتى الآن زحما إيجابيا. ويبدو أن توسيع فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن يحظى بتأييد واسع في ما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقبل عام بالتحديد ومن على هذا المنبر اقترحت نموذجا محمدا لتوسيع مجلس الأمن. وكان اقتراحي واحدا من اقتراحات عديدة تم التقدم بها. ولقد حان الوقت الآن لوضع اقتراحي واقتراحات أخرى على الطاولة ومناقشتها مباشرة.

وبالإضافة إلى التغيير الهيكلي، من قبيل إصلاح مجلس الأمن، نحتاج إلى تعزيز الدور العملي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وأرحب بالفكرة الواردة في تقرير إدارة عمليات حفظ السلام بعنوان "خطة للشراكة الجديدة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، الذي نشر في تموز/يوليه من هذا العام. ويبرز التقرير العديد من احتياجات التحسين الملحة والدقيقة للغاية. ويجب على الدول الأعضاء أن تنظر بدقة في التقرير وفي مفاهيم من قبيل توسيع الشراكة في حفظ السلام، بقصد تعزيز القدرة العملية والدراية السياسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

فلنعمل على عدم التغاضي عن حقيقة إن إحراز التقدم في حفظ السلام من شأنه أن يعزز جميع أنشطة الأمم

قيل لي إن ما يقوله المرء من على هذا المنبر فقط يدرج في محضر الجلسة. ويراودني الأمل بأننا ربما أمكننا في المستقبل أن نغير النظام.

وإذا فعلنا ذلك فقد نتمكن من قول الكثير من دون أن نصرف وقتا طويلا على المنصة. وبالتالي سأعمم النص الكامل لخطابي وأركز على مجالين فحسب اعتبرهما مهمين في هذا الوقت. الأول يتعلق بالأزمة المالية ووطأها على منطقة الكاريبي، والثاني يتعلق بأزمة تغير المناخ.

في حالة الأزمة المالية المستفحلة، تعين على اقتصادات الكاريبي الصغيرة الضعيفة أن تتحمل عبء الركود العالمي. وقد تجلّى ذلك في هبوط أسعار السلع الأساسية التصديرية، مثل البوكسايت، وفي هبوط الطلب على الخدمات، مثل السياحة. والنتيجة كانت خسائر في التصدير وتدني مداخيل العملة الأجنبية، وما رافق ذلك من انفصام بين معدلات الصرف والإيرادات الحكومية، مما زاد من تفاقم الحالة المالية وحالة الديون الهشة أصلا، وأدى إلى فقدان فرص العمل والرفاه والى انتكاسة المكاسب المحققة في الماضي ضد الفقر.

وحتى مع سعينا إلى حلول طويلة الأمد لتعزيز مقاومة اقتصاداتنا تظل الحاجة إلى الإغاثة والدعم آنية. وإن قدرة بلدان الكاريبي الصغيرة على المقاومة باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التقلبات الدورية معدومة في الواقع، حيث لا يوجد لدينا مجال مالي وحيث تبلغ مستويات المديونية أعلى المستويات في العالم. والأمر بالتالي يحتم على المجتمع الدولي أن يخفف ويعيد هيكله ديون هذه البلدان الصغيرة الضعيفة المثقلة بالديون، بما فيها البلدان التي كانت تعتبر غير مستحقة لإجراءات تخفيف الديون بسبب مستويات الدخل فيها، ولكن نسب ديونها بلغت مستويات من الواضح أنها لا يمكن تحملها بعد الآن وفقا لأي معيار.

والإدارية أكثر فعالية وتبطل الحاجة إلى الوجود العسكري الدولي. وإن المساعدة التي يقدمها مجلس الأمن والجمعية العامة في ذلك الصدد ستكون قيّمة.

اسمحوا لي أن أختتم بتكرار شيء بديهي جدا. جدول أعمال الأمم المتحدة اليوم حافل بالبنود لكن هذا ليس جديدا. لقد كانت الأمم المتحدة دائما المحفل الذي تعالج فيه أشد مشاكل العالم استعصاء على الحل. لكن الأمم المتحدة، في الوقت ذاته، كانت دائما مصدر الأمل والوعد للعالم. فلنرتقي إلى مستوى ذلك الأمل وذلك الوعد ولنجعل هذا العصر عصر الأمم المتحدة وهذه الساعة لحظة المنظمة الأروع.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دانيلو ترك، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد بارات جغديو، رئيس جمهورية غيانا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غيانا.

اصطحب السيد بارات جغديو، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بارات جغديو، رئيس جمهورية غيانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس جغديو** (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناننا للأمين العام على مواصلته قيادة عمل الأمم المتحدة في وقت تقض فيه مضجع العضوية تحديات تاريخية.

ستمكنا من القيام بذلك. وإن التحدي الذي يواجه اجتماع كوبنهاغن هو تحويل لبنات البناء هذه إلى اتفاق يمكن أن يبدأ في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

وعندما نقوم بذلك ينبغي لنا أن نسترشد بالعلم وبضرورة التوصل إلى حلول تعامل جميع البلدان بإنصاف. لكننا بحاجة أيضا إلى الاعتراف بأن التحدي الآن يكمن في الإرادة السياسية بقدر ما يكمن في الاعتبارات العلمية والاقتصادية والمؤسسية. وفي معالجة الاعتبارات السياسية علينا أن ندرك أن القلق يراود جميع البلدان - المتقدمة النمو والنامية - إزاء التزام الآخرين على المدى البعيد بالشراكة العالمية التي نحتاجها. ويتساءل العديد من البلدان النامية عما إذا كان المجتمع الدولي سيلتزم بمستوى التحويلات المالية التي تتفق جميع التحليلات على أنها ضرورية. وهناك آخرون يساورهم القلق من أن اتخاذ الإجراءات الآن بشأن تغير المناخ من شأنه أن يعرقل تنميتهم الوطنية، لا سيما في هذا الوقت بالذات الذي هم فيه متحفزون لمستويات تاريخية من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، يساور القلق العديد من البلدان من أن التحويلات المالية المطلوبة ستكون عبئا ثقيلا على ميزانيتها خلال الأوقات الاقتصادية الحافلة بتحديات بالغة الصعوبة. وتخشى الأوساط المحلية في البلدان المتقدمة النمو من تحويل مبالغ كبيرة من المال إلى الخارج، ويساورها القلق إزاء اختفاء فرص العمل والاستثمارات من اقتصاداتها. وتتخوف فرادى البلدان أيضا من أنه سيتوقع منها تحمل عبء أكبر من البلدان المتقدمة النمو. ويمكن أن تكون هذه المخاوف السياسية وصفة لجمود لا يتحملة العالم. والاختفاق في التغلب عليها الآن سيعني البؤس للأجيال القادمة، وسوف تكون التكاليف النهائية للتصدي لتغير المناخ أكبر حتى مما هي عليه الآن.

والأمر يحتم بالمثل تقديم تدفقات إضافية جديدة من المساعدة الإنمائية لتلك البلدان سواء من الشركاء المتعددي الأطراف أو الثنائيين. ورغم ضخ كميات كبيرة من الموارد الإضافية في بعض المؤسسات المتعددة الأطراف وموافقة تلك المؤسسات على مرافق جديدة، لم يتحقق في الواقع شيء يذكر من حيث توفير مدفوعات إضافية للدول الأصغر. وهذا يجب تصحيحه على وجه السرعة إذا أردنا أن نتجنب رسوخ الانطباع بغياب الاهتمام على المستوى العالمي باحتياجات البلدان الأصغر.

وما أحشاه هو أنه عندما تنزاح الأزمة الحالية ستبدد معها الإرادة على تغيير البنيان المالي العالمي. ولذلك نطالب باتخاذ إجراءات عاجلة في هذا المجال، ونقول كذلك إن هذا الحل - بنيان مالي عالمي جديد - يجب أن يكفل مشاركة البلدان الأصغر في صياغته. ونخاف من أننا إذا واصلنا السير في نفس الطريق فإننا سيكون لدينا بنيان يستجيب لاهتمامات البلدان الكبيرة فقط - التي ارتفع عددها لتصبح مجموعة العشرين - وأن البلدان الأصغر لن ترى اهتماما معكسة فيه. ولهذا السبب طالبت في العام الماضي بعقد مؤتمر على غرار مؤتمر بريتون وودز تساعد فيه جميع البلدان الموجودة في هذه القاعة على إقامة ذلك البنيان.

الأزمة الثانية التي وددت التطرق إليها هي أزمة تغير المناخ. ولقد دار هذا الأسبوع الكثير من الكلام عن إلحاحية التصدي لتغير المناخ. وفضل الرؤيا التي أبدأها الأمين العام وفضل عمل قادة ومواطني البلدان من كل أنحاء العالم، أصبح مستوى الفهم حول طبيعة تغير المناخ واضحا بصورة متزايدة.

ولكن يلزمنا ألا نكتفي بمجرد فهم التحدي. نحن بحاجة إلى العمل كمجتمع دولي لوضع حل يخدم مصالح جميع البلدان، وقد تم تحديد العديد من لبنات البناء التي

الكربون، حيث يتم إيجاد فرص العمل في جميع أنحاء بلدنا في قطاعات لا تهدد أشجارنا.

وبفضل القيادة الملهمه لرئيس وزراء النرويج، يعمل بلدنا معا أيضا على وضع نموذج تشغيلي يحدد كيفية تحويل اقتصادات بلدان مثل بلدنا إلى اقتصادات تعتمد على القليل من إزالة الغابات وتسبب في القليل من انبعاثات الكربون.

وبالتوازي مع ذلك، تواصل غيانا الاضطلاع بدورها في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي يجب أن توفر الإطار على المدى البعيد لمكافحة الانبعاثات الناجمة عن استغلال الغابات من خلال برنامج الأمم المتحدة التعاوني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. لكننا نؤمن أيضا بأن بإمكان العالم أن يتحرك بسرعة للبدء في الحد من إزالة الغابات الآن، وليس في عام ٢٠١٣. ومن دواعي سرور غيانا أنها شاركت في الاجتماع المعقود إلى جانب اجتماع مجموعة الـ ٢٠ في نيسان/أبريل، والذي تناول الكيفية التي يمكن أن يحدث بها هذا. ونؤيد الاقتراحات التي قدمها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتمويل المؤقت لبرنامج الأمم المتحدة التعاوني لتخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، الذي أنشئ بعد الاجتماع الجانبي لاجتماع مجموعة الـ ٢٠. إننا نؤيد تقريره الذي يحدد كيف يمكن للعالم أن يحقق خفضا بنسبة ٢٥ في المائة في معدلات إزالة الغابات على الصعيد العالمي بحلول العام ٢٠١٥ باستثمارات تقل في مجموعها عن ٢٥ بليون يورو.

وباستخدام التقديرات المحافظة للغاية لانبعاثات غاز الكربون من الغابات، يمكن أن يؤدي هذا إلى تجنب سبعة جيغا طن من انبعاثات غازات الدفيئة ما بين الآن و عام ٢٠١٥. وإذا حدث هذا، فسيكون أكبر إسهام في تفادي كارثة مناخية خلال هذه الفترة. هذا أمر يمكن

لذا نحتاج إلى إيجاد طريق للخروج من هذا الوضع. وسيتطلب هذا قيادة من جميع الدول. وأرحب بالاقتراحات التي قدمها غوردن براون، والتي أيدها الاتحاد الأوروبي لاحقا، بتوفير تمويل يزيد على ١٠٠ بليون دولار في العام لمعالجة تغير المناخ في العالم النامي. ولأول مرة، يوجد اقتراح يبدأ بتحديد حجم التمويل المطلوب للتكيف والتخفيف.

وبعد الحديث مع العديد من زملائي القادة هذا الأسبوع أصبحت واثقا بأن البلدان النامية، وبالإشارة الصحيحة من العالم المتقدم النمو، على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها. وسيكون من الضروري الملحة إيجاد طرق للعمل معا لمعالجة نسبة الـ ١٧ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة الغابات الاستوائية وتدهور الغابات على الصعيد العالمي. وبالنسبة لتغير المناخ بصورة عامة، لدينا الآن درجة كبيرة من الوضوح حول طبيعة هذه المشكلة المحددة. ونعرف أنها تسبب المزيد من الانبعاثات أكثر من الاتحاد الأوروبي برمته، ونعرف أن مرد ذلك هو أن الاقتصاد العالمي يجعل الأشجار أكثر قيمة ممتة أكثر منها حية. وندرك أيضا أن الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة هذه المشكلة تكمن في العمل على مستوى الوطن كله في بلدان الغابات مقترنا بجوافز دولية تثن الأشجار لجعل قيمتها حية أكثر منها ممتة.

نحن الآن بحاجة إلى الانتقال على وجه السرعة من استمرار تكرار الحديث عن هذه المشكلة نحو وضع حلول عملية لها. ونحن في غيانا، ما زلنا على أهبة الاستعداد لأداء دورنا، وقد شرعنا في استراتيجيتنا لتخفيض غاز الكربون، التي تحدد كيف يمكن أن نضع غاباتنا بأكملها تحت الحماية على المدى البعيد، لا لتزويد العالم بخدمات المناخ الذي هو في أمس الحاجة إليها فحسب، بل أيضا للمضي باقتصادنا قدما على طريق التنمية المستدامة البعيدة المدى والمنخفضة

وأزمات تغير المناخ على السواء، لأننا وصلنا إلى هذه الحالة بسبب أفعاله. ويحدوني الأمل أن يقر العالم المتقدم النمو بهذا الواجب وباللحاحية اتخاذ إجراءات بشأنه الآن.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد أوسكار أرياس سانشيز، رئيس جمهورية كوستاريكا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوستاريكا.

اصطُحِب السيد أوسكار أرياس سانشيز، رئيس جمهورية كوستاريكا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوسكار أرياس سانشيز، رئيس جمهورية كوستاريكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس أرياس سانشيز** (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياي بتوجيه التحيات الحارة إلى السيد علي عبد السلام تريكي، رئيس الجمعية العامة، باسم بلد أصغر من بلده لبيبا ٣٥ مرة، ومختلف عنه بلا حدود في مناظره وجغرافيته. وبدلاً من صحراء العواصف الرملية لدينا أمطار غزيرة. ونحن لا نعرف أمواج البحر الأبيض المتوسط، بل الأمواج المضطربة للبحر الكاريبي. وفي بلده الكثبان الرملية ولدينا الغابات، ومساجده هي كاتيدرائياتنا. ولكنني أؤمن بأن هذه الاختلافات تكمن في صميم الأمم المتحدة. وقد قال أرسطو إن الأشياء تتميز بكونها تبدو متشابهة. وهنا، في هذا الملاذ،

إنجازته. وتعمل بلدان الغابات المطيرة، التي تمثل الأغلبية الساحقة من غابات العالم المدارية، مع الفريق العامل غير الرسمي وهي على استعداد لاتخاذ الإجراءات بهذا الشأن. والسؤال الآن هو: هل يدرك العالم المتقدم النمو الإمكانية الهائلة التي يوفرها هذا العرض لعالمنا، وهل سيتخذ الإجراءات اللازمة لحشد التمويل المطلوب؟

إن المبلغ المالي المطلوب لهذه الفترة الانتقالية ربما يبدو كبيراً، غير أنه لا يمثل فقط مردوداً جيداً جداً بالتناسب مع الأموال المستثمرة؛ بل يمكن أيضاً أن يوفر تدفقات مالية كبيرة للبلدان النامية، ويمكن أن يخلق بدائل لكسب الرزق للسكان الأصليين والمجتمعات الأخرى التي تعتمد على الغابات، ويمكن أن يحافظ على التنوع البيولوجي الهائل الموجود في غابات العالم.

إن مبلغ ٢٥ بليون يورو خلال خمس سنوات يمثل أقل من ١,٥ سنت لكل مواطن في اليوم في البلدان المتقدمة النمو. وهذا جزء يسير مما قدّمه العالم لإنقاذ النظام المالي من الأهميار، وهو يوفر جسراً على المدى البعيد للفريق العامل غير الرسمي المعني بالتمويل المؤقت لبرنامج الأمم المتحدة التعاوني لتخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية إلى جانب التوصل إلى حل بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويتيح للعالم الوقت الذي هو في أمس الحاجة إليه في السباق لدحر تغير المناخ. إن إدارة الظهر لجعل هذا الاقتراح حقيقة واقعة سيكون خطأ ذا أبعاد تاريخية.

لقد قلت من توي للرئيس شافيز فرياس إنني أود أن أختتم بياي بالغناء، ولكنني أفترق إلى صوته الرائع. وبدلاً من ذلك، سأكتفي بالقول إنه ينبغي لنا جميعاً أن نضطلع بدور في حل هذه الأزمة، ويقع على عاتق العالم المتقدم النمو التزام أخلاقي بالاضطلاع بدور أكبر في حل الأزمات المالية

حاله أو أصبح أسوأ مما كان. وظل الفقر يصيب أكثر من ثلث سكاننا. إن واحدا من بين كل ثلاثة من شباب أمريكا اللاتينية لم يشاهد إطلاقا فصلا دراسيا في مدرسة ثانوية. ومات مئات الآلاف من الناس بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها. وفاق عدد قتلى العنف في بعض بلدانا عدد قتلى الحروب في بلدان أخرى، على الرغم من حقيقة أنه، باستثناء كولومبيا، لا توجد نزاعات مسلحة في منطقتنا. وقطعت ملايين الأشجار في أراض تشكل ثلثي ما فقد من غطاء الأرض بالإحراش في العالم في القرن الحادي والعشرين.

إن هذا السيناريو لا يبعث على الأمل. وبالنسبة لنا نحن سكان أمريكا اللاتينية، من الصعب الإفلات من الإحساس بأننا دائما نخلص مستقبلنا من برائن الماضي، وأننا دائما نحاول الإفلاق من مدرج قام رجل أحمق بسكب الزيت عليه قبل وقت طويل. إننا لم نحقق المزيد من التنمية. ولم تطور ديمقراطية أقوى. ولم نطرد من واقعنا شبح النزعة العسكرية والاضطهاد. وتعود من جديد هذه المشاكل بدرجات متفاوتة بطريقة وبائية في أغلبية الدول النامية، وهي الدول التي ستحمل العبء الأكبر لمسار الإنسانية على مدى الخمسين عاما المقبلة.

إن البلدان النامية هي التي ستحمل على أكتافها أعباء الكفاح الميرير ضد الاحترار العالمي، والتي ستحمل العبء الأكبر للنمو السكاني على الكوكب، وسيكون ذلك مسؤولا عن زيادة سرعة النمو الاقتصادي العالمي الذي لا يمكن للأغنياء أن يسهموا فيه بأكثر مما فعلوا حتى الآن. إننا لا نعلم حتى الآن كيف سيكون أداء هذا الدور الرائد الذي أنيط بنا. إن نجاحنا أو فشلنا سيتوقف على إذا ما كانت لدينا الشجاعة للتصدي لثلاثة تحديات أساسية على الأقل وهي: إضفاء المزيد من القوة على عمليتنا الديمقراطية، وتشجيع التنمية البشرية لشعوبنا من خلال

تشابه الأمم تحديدا في كونها متميزة، لأن أيا منها لا بديل لها في الفهرس الضخم للكوكب. ومن أقاصي هذا التنوع الذي يجعلنا أشقاء، أتمنى له أكبر نجاح في هذه الجمعية العامة.

قبل ثلاثة وعشرين عاما، تكلمت لأول مرة من هذا المنبر - الذي يمثل صخرة العقل في خضم بحار الجنون. وفي تلك المرة، جئت إلى هنا حاملا صرخات الملايين في أمريكا الوسطى الذين سعوا إلى حلول سلمية للحروب الأهلية التي كانت تمزق منطقتنا. وجئت أطلب إلى الدول القوية أن توقف تدفق الأسلحة التي كانت تغذي مسيرة الأكفان في أراضينا، وجئت أدافع عن حق شعوب أمريكا اللاتينية في بناء مستقبلها بحرية وديمقراطية.

وفي المرة الثانية التي زرت فيها هذه القاعة، جئت طالبا دعم خطة السلام التي وقع عليها رؤساء أمريكا الوسطى. في تلك الأيام، لم يتصور أحد أن أمريكا الوسطى الصغيرة سوف تتحدى العالم وتختار الحياة في مواجهة كل التهديدات. ولم يتصور أحد أننا سنملك القوة لمواجهة دول الحرب الباردة وسنعرش على حلولنا الخاصة لكل مشاكلنا. ولم يتصور أحد أننا سنغرس بذور الديمقراطية في أراضينا وسننكب على العمل من أجل تحقيق التنمية البشرية لشعوبنا. لقد لقنا المتشائمين والمشككين درسا. وبأحلامنا ضحضنا الكوايس التي تنبأ بها الكثيرون لنا. وأجىء اليوم لأحتفل بالمسافة التي قطعناها ولأحذر من مخاطر التراجع.

ومنذ المرة الأخيرة التي تكلمت فيها أمام هذه الجمعية العامة، شهدت دولة واحدة في أمريكا الوسطى شيطان الانقلابات يستيقظ من جديد. وقد تلقت جيوش منطقتنا ما يناهز ٦٠ بليون دولار لمكافحة أعداء وهميين، بينما كافحت شعوب منطقتنا الخاوية اليدين ضد الأزمة الاقتصادية. وتحدى بعض الزعماء القواعد الديمقراطية بطرق ابتكارية فائقة، بينما بقي كل ما كان خطأ في منطقتنا على

فإنهم يتوقعون من الحكومة توفير الرفاه الاجتماعي والخدمات العامة، ولكنهم لا يعترفون بالالتزامات المتبادلة للمواطنين. لذلك يفضلون الزعامات على الأحزاب السياسية والقادة اللاهوتيين على المؤسسات الديمقراطية. لذلك يرفضون فرض أي ضرائب جديدة في بلدان لا يبلغ فيها العبء الضريبي نصف، بل حتى ثلث، مثيله في البلدان المتقدمة النمو. لذلك أيضا يسقطون بسهولة، حين يتحدثون عن مشاكلهم الوطنية، في فخ إلقاء اللوم على الآخرين عوضا عن تحمل مسؤوليتهم في خلق آليات قادرة على مواجهة تلك المشاكل. هذا كله في أحسن الأحوال؛ أما في أسوأها فلا وجود للديمقراطية على الإطلاق.

وما دامت تلك هي الطريق التي نسلکها، فإننا نكون كمن يسكب الماء داخل حوال إذا نحن وضعنا آمالنا على البلدان النامية. وما دما غير قادرين على حشد اهتمام دولي أعظم بتعزيز وتجويد الديمقراطيات في العالم ومد المساعدات الدولية لذلك الغرض، فسئرى، المرة تلو الأخرى، بلداننا تسعى إلى الإقلاع من على مدرج زلق.

وتزداد خطورة هذا التحدي مع حالة سباق التسلح الذي يذهب عاما بعد عام بمبلغ ١,٣ تريليون دولار على الصعيد العالمي. لقد ظهرت أضرار هذا المزيج المكون من جيوش قوية وديمقراطيات ضعيفة في جميع بقاع العالم ولا سيما أمريكا اللاتينية التي تحت تأثير أجهزة عسكرية طاغية. وسأظل أردد دون كلل أن في أمريكا اللاتينية كما في أغلب أجزاء العالم لا تخدم الجيوش سوى هدف واحد هو القيام بالانقلابات. إنها لم تحم يوما الشعوب بقدر ما قهرتها ولم تصن يوما الحريات بقدر ما داست عليها. إنها لم تكفل يوما احترام إرادة الشعوب بل استخفت بها.

تُرى ما هو الخطر المحدق بأمنا؟ من هو، على سبيل المثال، ذلك العدو الخطير لأمريكا اللاتينية الذي يدفعها إلى

تخفيض إنفاقنا العسكري والاتجار بالأسلحة عبر الحدود، وإقامة نظام دولي جديد لنقل المعونة والمعلومات والتكنولوجيا من أجل مكافحة تغير المناخ.

إن البلدان النامية، والبلدان المتوسطة الدخل بشكل خاص، تعيش بشكل متزامن في حقبة العصور الوسطى وحقبة ما بعد الحداثة. وفي سباقنا لتقليد تجارب البلدان المتقدمة النمو، فقد قفزنا على خطوات أساسية. ولا شك أن إحدى تلك الخطوات هي البناء المتأني للمؤسسات الديمقراطية، التي كرس لها البلدان المتقدمة النمو قرونا، بينما نحن، إذا كان الحظ حليفنا، كرسنا عقودا.

ونتيجة لذلك، وإذا ما تجاوزنا المظاهر السطحية، فإننا نفتقر إلى الثقافة المدنية الحقيقية. ولدينا هياكل ديمقراطية، ولكنها في أغلب الأحيان ليست أكثر من هياكل فارغة. ولدينا انتخابات حرة، ولكننا نفتقر إلى المحفل الاجتماعي المفتوح الذي يسمح لكل المواطنين بالمساهمة السياسية أو الإيديولوجية الحرة. ولدينا فصل رسمي بين السلطات، ولكن في الكثير من الأماكن، تظل السلطة احتكارا واحدا متخفيا في زي كيانات عامة متعددة. ولدينا سيادة القانون، ولكن طائفة القانون تتعرض للاختبار يوميا لأن الحكومات غير قادرة على تطبيقه، حينما لا تكون عازمة على إضعافه فعليا. ولدينا دساتير سياسية ومعاهدات دولية تؤكد على إيماننا بالقيم الديمقراطية، ولكن السكان يميلون إلى إلقاء تلك القيم جانبا من أجل الكسب المادي.

وإذا ما استخدمت بعبارات أخرى ما قاله الكاتب الأرجنتيني البارز، جورج لويس بورغيس، فإننا نستطيع القول إن أغلبية سكان البلدان النامية لا يتعاطفون مع الدولة، التي تبدو لهم مفهوما مجردا ومعزولا عن شواغلهم الآنية. ولهذا السبب، فإنهم يسمحون لأي حكومة بأن تنتهي قبل نهاية مدتها الدستورية، أو أن تتجاوز تلك المدّة. وعليه،

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق على السلاح لا يجرنا من الموارد الاقتصادية فحسب، بل أيضا، وفوق كل شيء، من الموارد البشرية. في هذه اللحظة تنهك أضخم ترسانات الأدمغة في العالم على تطوير أسلحة ومنظومات دفاع لعدد محدود من الأمم. يجب ألا يكون استخدام تلك العبقریات على هذا النحو، بل في المختبرات التي تُختَرع فيها الأدوية بحيث تصبح في متناول البشرية جمعاء. إن مكائنا فصول الدراسة حيث يتم إعداد قادة الغد. إن موقعها في الحكومات التي تحتاج إلى المساعدة لحماية حصادها الزراعي ومدنها وسكانها من آثار الاحترار العالمي.

لقد ضمنا مبادرة "توافق آراء كوستاريكا" إشارة إلى التنمية المستدامة لأننا نؤمن بأن ثمة علاقة بين الأسلحة وحماية البيئة. السبب في ذلك هو، أولا، أن الأسلحة والحروب تسبب من الدمار البيئي والتلوث أكثر مما تؤدي إلى أنشطة منتجة، وثانيا، لأن مجرد وجود الإنفاق العسكري، في حد ذاته، يقضي على الموارد المطلوبة للتصدي للاحتار العالمي. إن كل مروحية حربية وكل دبابة وكل غواصة نووية، كل تلك تعني في واقع الأمر غابات تُهمل رعايتها وتقنيات لا تنخفض تكلفتها وعمليات تكيف يتعذر حدوثها.

أمامنا أسابيع قليلة فقط قبيل انعقاد مؤتمر تغير المناخ في كوبنهاغن حيث يكون لزاما على جميع البلدان التعهد بالتزامات تفوق بكثير التزاماتها الراهنة. سيشارك بلدي الصغير، كوستاريكا، في المؤتمر رافع الرأس لأننا وضعنا لأنفسنا، بشكل أحادي وبتضحيات كبيرة، أهدافا تزداد طموحا كل مرة. لقد أطلقنا مبادرة تعرف باسم "السلام مع الطبيعة" نقتراح فيها، في جملة أمور، جعل بلدنا حاليا من الغازات الكربونية بحلول عام ٢٠١٠. ذلك أمر ممكن بفضل العقود الأربعة التي قضيناها في حماية أرضنا بإعادة تشجير غاباتنا وحماية الأصناف الحيوانية ولأننا، في ذات الوقت

إهدار ١٦٥ مليون دولار يوميا على الأسلحة والجنود؟ إنني أؤكد لهذه الجمعية أن تلك الأخطار أقل أهمية بمراحل من تلك التي يشكّلها، على سبيل المثال، البعوض الناقل للملاريا. إنها أقل خطورة من غياب الفرص الذي يدفع شبابنا نحو الجريمة ومن مجاميع تجارة المخدرات وعصابات الشوارع التي تدين ببقائهما لغياب الضوابط على الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

إذن فالمطلوب منا هو ترتيب أولوياتنا. إن كوستاريكا هي أول بلد في العالم يلغي الجيش ويعلن السلام. وبفضل ذلك القرار الصائب، وبفضل جيش التحرير بقيادة القائد خوسيه فيغويريس الذي نبذ الأسلحة إلى الأبد، أصبح بوسعنا اليوم استثمار مواردنا على أشياء ذات جدوى. ونحن إذ نعي أنه ليس بإمكان جميع الأمم أن تخطو خطوة تمثل هذه الراديكالية، نؤمن أن الخفض المتدرج للإنفاق العسكري على مراحل ليس فقط استراتيجية جيدة لتوزيع الموارد بل أيضا واجبا أخلاقيا على الدول النامية.

لكل ما سبق، أطلب مرة أخرى من الجمعية العامة أن تجعل من توافق آراء كوستاريكا واقعا معاشا. إن تلك المبادرة ستساعد على خلق آليات إعفاء الديون الخارجية واستخدام الموارد المالية الدولية لمساعدة الدول النامية، الفقيرة منها وذات الدخل المتوسط، التي تستثمر في حماية البيئة والتعليم والصحة والإسكان والتنمية المستدامة لشعوبها فوق ما تستثمر في الأسلحة والجنود. كما أطلب من الجمعية العامة المصادقة على إبرام معاهدة بشأن تجارة السلاح إلى الدول والجماعات والأفراد متى ما توفرت الأسباب التي تدعو إلى الظن بأن تلك الأسلحة ستستخدم للمساس بحقوق الإنسان أو بالقانون الدولي. إنني أؤكد للأعضاء أن هاتين المبادرتين ستجعلاننا أكثر أمنا، وبالتأكيد أكثر نماء، من آلات الموت الباهظة التكاليف التي تستهلك ميزانياتنا حاليا.

قوله لا يزال يمثل الأمل الذي يمدنا بالقوة للشروع في رحلتنا الأخيرة إلى حضارة غير مستدامة وأول حضارة سيكتب لها البقاء والدوام من بعدنا جميعا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية

العامّة أشكر رئيس كوستاريكا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أوسكار آرياس سانثيز، رئيس كوستاريكا من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد جاكيا ميرشيو كيكويتي، رئيس جمهورية تزانيا المتحدة.**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): ستستمع الجمعية

العامّة إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية تزانيا المتحدة.

اصطحب السيد جاكيا ميرشيو كيكويتي، رئيس جمهورية تزانيا المتحدة إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية

العامّة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكيا ميرشيو كيكويتي، رئيس جمهورية تزانيا المتحدة. وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كيكويتي** (تكلم بالإنكليزية): أنه حقا

لشرف وسعادة لي أن أهنئ السيد علي عبد السلام التريكي ثمّة حارة جداً على انتخابه الجدير لرئاسة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة ونأمل أن يساعدنا خلال رئاسته على تعزيز الجمعية العامة وتعضيد التعددية والنهوض بالحوار بين الحضارات. وأتعهد للسيد التريكي بتعاوني الشخصي وتعاون وفد تزانيا معه في اضطلاعهم بمهام مسؤولياتهم.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفه معالي

الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان على العمل الجيد الذي قام

الذي ألغينا فيه جيشنا، قمنا بإنشاء مؤسسات رائدة، متفرغة لأبحاث مصادر الطاقة المتجددة. إن أكثر من ٩٥ في المائة من الطاقة الكهربائية المستعملة عندنا اليوم يُولّد من الماء والرياح، من أعماق الأرض أو أشعة الشمس.

لا تزال أمام كوستاريكا وغيرها من البلدان المتوسطة الدخل تحديات لامتناهية. ولا ينبغي لبلدان العالم الأكثر ثراء، وهي التي حققت تنميتها بأقل الوسائل استدامة، أن تفرض اليوم قيودا تخنق تطالع جميع البلدان الأخرى في مجال التنمية. وبدلا من ذلك، يجب أن توجه الجهود نحو تشكيل برنامج عالمي يمكننا من أن ننقل بكفاءة المساعدة الدولية والمعلومات والتكنولوجيا من بلد إلى آخر؛ وهذا برنامج لن يكون له مغزى إلا إذا قامت الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية والتي تبلغ اليوم ١٢٠ بليون دولار في السنة. وعندما نخفف من الاحترار العالمي ونتكيف معه، وهو أمر يتعين على العالم أن يتقاسمه لا أن يتنافس عليه.

وهذه التحديات الثلاثة - تعزيز الديمقراطية وتخفيف الإنفاق العسكري والتعاون لمواجهة تغير المناخ - ربما تشكل أكبر خطة طموحة اضطلعت بها البشرية. وليس بوسعي ولا بوسع حكومتي ولا كوستاريكا تجاهل هذا النداء التاريخي؛ لأنه ببساطة لا يمكننا أن نتقاعس إزاءه ولا يمكننا أن نتراجع عندما نهب لحماية ٦,٨ بليون من البشر.

وشأننا في ذلك شأن آدم وحواء، لا نزال نعيش في جنة لدقائق قبل أن يتم طردنا منها نتيجة غرستنا. وأن حسنا بالمسؤولية وتواضعنا وشجاعتنا سوف تقرر ما إذا كنا نضيع فرصتنا في الأرض ونفقد معجزة الحياة التي جرت علينا المأساة والألم، ومع ذلك يمكننا أيضا من أن نعرف السعادة. وقد قال أعظم شاعر كوستاريكي خورخي ديرافو قال بأن الأمل قوي قوة العظام وأكثر قوة مما تتخيله الذاكرة. ولعله

سوء الطالع أنه لا يوجد أي اهتمام من جانب الشركاء الإنمائيين لدعم التحول الزراعي في أفريقيا بسبب وجود قطاعات أخرى. وهذا تقصير يؤسف إليه ويحتاج إلى تصويب. ونتطلع إلى الأمم المتحدة بأن تأخذ دورا طليعيا في هذا الصدد.

وأود أن أشيد بالرئيس باراك أوباما على إظهار اهتمام شديد بمساعدة التحول والتحديث في الزراعة الأفريقية. ويشعر الزعماء الأفارقة بالتواضع حيال التزامه في الاجتماع الذي عقده مع قادة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ٢٢ أيلول/سبتمبر هذا العام. وأناشد الزعماء الآخرين أن يحذوا حذوه.

المسألة الأخرى التي أود أن أطرحها للمناقشة واتخاذ إجراء بشأنها هي مشكلة بطالة الشباب في أفريقيا. تواجه أفريقيا أضخم التحديات التي تفرضها البطالة على كوكبنا. ويشكل الشباب الأفارقة ٣٧ في المائة من السكان في سن العمل في أفريقيا، ولكنهم يمثلون ٦٠ في المائة من العاطلين عن العمل. وفي بعض الدول، ترتفع نسبة بطالة الشباب إلى ٨٠ في المائة. وتشهد أفريقيا أسرع معدل نمو سكاني وتمتع بأعلى نسبة من الشباب في العالم. ويوجد ما يزيد على ٢٠ في المائة من السكان الأفارقة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. ونتيجة لذلك، يدخل عدد متزايد من الشبان الأفارقة، وسيواصلون الدخول، إلى سوق عمل لا تشهد نموا سريعا في فرص العمل.

وفيما وراء التكاليف الاقتصادية، كان لمعدلات بطالة الشباب آثار سلبية على قارتنا. وقد شاهدنا كيف أن بعض الشباب الذين ليست أمامهم أي فرص للعمل، مع ضالة الأمل في الحصول عليها، قد أصبحوا الوقود الذي يسكب على نيران الصراعات المتأججة في أجزاء كثيرة من قارتنا. وهم ببساطة يقعون ضحية لمناورات أباطرة الحروب

به، وأشكره أيضا على ما أسبغه من شرف على المعلم الراحل يوليوس نيريري، الرئيس المؤسس وأب الأمة التنزانية.

ونعرب أيضا عن عميق تقديرنا لأميننا العام الرائع السيد بان كي - مون على خدمته الدؤوبة من أجل الأمم المتحدة والبشرية. إن قيادته الفذة والتزامه بالعمل للتصدي للتحديات العالمية التي نشهدها هما موضع تقدير لدينا جميعا. ونتمنى له ولكل فريق كل النجاح في المستقبل. ومنذ أكثر من خمس سنوات ما برح عدد من البلدان في شرق أفريقيا، بما فيها تنزانيا، يشهد جفافاً غير مسبوق. ولم نشهد شيئا كهذا من قبل. وربما بدأت آثار تغير المناخ تلحق الضرر. ونتيجة ذلك، تأثرت بشدة المنتجات الزراعية ونجم عن ذلك نقص حاد في المواد الغذائية. فهناك نقص في المياه اللازمة لمواشينا والحياة البرية في الحميات الحيوانية، مما أسفر عن نفوق الكثير ما لدينا من حيوانات واستمرار جفاف الأنهار الذي يتسبب في تعطيل توليد الكهرباء.

إن آثار الجفاف تهدد بالوصول إلى أبعاد مأساوية إذا ما استمر شح الأمطار لبضع سنوات مقبلة. ومن المهم للأمم المتحدة أن تتدارك هذا الخطر المتنامي وأن تنظر في الطرق الكفيلة بمساعدتنا. ولا ينبغي لنا أن ننتظر حتى مشاهدة الصور المأساوية للأطفال المحرومين والذين يموتون تحتل شاشات التلفزيون وعناوين الصحف، ومن بعدها نتصرف.

لقد علمنا التاريخ أن أكبر نجاح في تنمية الدولة بدأ بالزراعة. لذلك ما من شك في أن المستويات المتدنية لتنمية أفريقيا اليوم دلالة على تخلف الزراعة. وفي الواقع أن الزراعة الأفريقية متخلفة والإنتاجية متدنية. وتحتاج إلى تحول، وتحتاج إلى تحديث. ولقد طال انتظار حدوث الثورة الخضراء في أفريقيا.

ولا مندوحة من الجهود المتضافرة التي تقوم بها الحكومات الأفريقية وشركاؤها في التنمية في أفريقيا. ومن

برزت تحت قيادة رئيس وزراء المملكة المتحدة، السيد غوردون براون، توافق في الآراء بشأن توفير موارد إضافية لمساعدة الدول النامية في الجهود التي تبذلها للتكيف وتخفيف حدة الآثار والسعي إلى تحقيق التنمية النظيفة.

اسمحوا لي أن أتكلم عن ثلاثة من الأحداث الجانبية التي انعقدت خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

الحدث الأول كان حلقة النقاش المعقودة بشأن الإسراع بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي نظمتها السيدة هيلين كلارك، المديرة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع السيد دوغلاس ألكساندر، وزير التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. وفي حلقة النقاش تلك تم التعبير عن بعض الانطباعات المهمة بشأن أوجه النجاح والقصور فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية حتى اليوم. وقد كان الاجتماع بمثابة إزاحة الستار عن مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية في العام القادم. وآمل أن نأخذ جميعا بكل جدية الملاحظات التي أبدت والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، حتى لا نشهد حالات من الفشل بحلول عام ٢٠١٥.

وتمثل الحدث الثاني في الاجتماع المعني بصحة الأمهات والأطفال، الذي عقده رئيس الوزراء، السيد غوردون براون، بدعم من الأمين العام، السيد بان كي - مون، ورئيس البنك الدولي، السيد روبرت زليك. لقد حقق الاجتماع نجاحا عظيما. وقد بهرني وشجعتني الالتزام الذي أبداه رئيس الوزراء براون والدعم الذي قدمه البنك الدولي من أجل إنقاذ حياة ملايين الأمهات والأطفال الأبرياء الذين يموتون لأسباب من الممكن تفاديها. ولئن كنت أحيي وأشكر رئيس الوزراء براون على روحه القيادية، فإنني أدعو إلى تقديم الدعم غير المشروط لنتائج ذلك الاجتماع، من أجل إنقاذ أرواح الكثير من النساء والأطفال في أفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم النامي.

والعصابات الإجرامية والمستغلين السياسيين، بما يترتب على ذلك من ضرر على السلام والاستقرار في بلداننا.

إن إيجاد فرص عمل للشباب الأفارقة مهمة ضخمة لا تستطيع حكومات اقتصاداتنا الفقيرة أن تضطلع بها بمفردها. ويتعين أن يضطلع أصدقاء أفريقيا في المجتمع الدولي، من الحكومات والقطاع الخاص على السواء، بدور هام في ذلك الصدد. واسمحوا لي أن أشيد بالحكومة الدانمركية التي تنير لنا الطريق إلى تنفيذ ذلك. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، شكّلت تلك الحكومة اللجنة الدانمركية المعنية بأفريقيا لمواجهة التحديات التي تفرضها بطالة الشباب على قارتنا. وقد توصلت تلك اللجنة، التي كان من حُسن حظي أن أحدم فيها، إلى خمس مبادرات جسورة أعتقد أنه، إذا ما تم التوصل إلى شراكة دولية قوية لتنفيذها فيمكنها أن تحوّل مشكلة بطالة الشباب الكبيرة من تحدٍ إلى فرصة. وألتمس من هذه الهيئة، بكل تواضع، أن تتيح الفرصة اللازمة لتقديم تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة. وفي الوقت ذاته، أقترح أن تنظر الجمعية في إعلان عقد للتركيز على بطالة الشباب في أفريقيا، من الممكن أن يكون للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠.

قبل يومين عقدنا مؤتمر القمة المثمر الرفيع المستوى المعني بتغيّر المناخ. وأود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على روح الريادة التي أظهرها بشأن هذه المسألة المهمة والحافلة بالتحديات في عصرنا. وسيقطع هذا الحدث شوطا بعيدا على طريق التوصل إلى اتفاق شامل في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ولقد انشرونا صدورنا حقا عندما استمعنا إلى الرئيس باراك أوباما يطمئن هذه الهيئة العالمية على أن الولايات المتحدة ستنضم إلى الأمم الأخرى في المسعى الجماعي لإنقاذ كوكبنا المشترك. كما يسعدنا أن يكون قد

يستمرروا في العيش بعقلية اللاجئ. كما لا نريد أن يستمر الترانزيون في اعتبارهم لاجئين. وستكون هذه ممارسة باهظة الكلفة ومن الضروري أن تقدم لها الأمم المتحدة والأصدقاء الآخرون الدعم اللازم.

تزانيا تظل ملتزمة بالمساهمة في تحقيق السلام في أفريقيا والعالم. وأعد بأننا سنواصل الاضطلاع بذلك الدور التاريخي قدر استطاعتنا. وفي ذلك الصدد، فإننا نحقق تقدما حسنا في العهد الذي قطعناه على أنفسنا بزيادة مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولدينا حفظة سلام في بعثة الأمم المتحدة في لبنان، ونحن على استعداد لزيادة عددهم. كما أننا الآن في المرحلة الأخيرة من الإعداد لنشر كتيبة من حفظة السلام في دارفور. وسنلبي الطلب الذي تقدمت به الأمم المتحدة لكي نعمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تدريب القوات المسلحة لذلك البلد، بموجب إصلاحات القطاع الأمني التي تقوم بها البعثة في ذلك البلد. ورسالتنا اليوم هي أننا على أهبة الاستعداد لعمل المزيد حينما يُطلب إلينا ذلك.

واسمحوا لي أن أضيف صوتي دعما للحل القائم على دولتين لإسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام بعضهما مع بعض.

وفي ما يتعلق بالصحراء الغربية، ناشد مجلس الأمن تسريع عملية إعطاء شعب الصحراء الغربية الفرصة لتقرير مركزه في المستقبل. لقد طالت هذه المسألة كثيرا أي منذ عام ١٩٧٥. ولقد حان الوقت للخروج من الطريق المسدود.

وأود أن أؤكد مجددا على أن إصلاح الأمم المتحدة سيكون ناقصا بدون إصلاح هيكلية لمجلس الأمن. فذلك الإصلاح يجب أن يتضمن حصول أفريقيا على مقعدين دائمين في المجلس. وإعطاء مقاعد لأفريقيا ليس منة؛ إنها مسألة تصحيح إجحاف تاريخي أصاب القارة وشعبها.

وكان الحدث الثالث إطلاق تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا يوم أمس. لقد كان حدثا تاريخيا أعلن فيه القادة الأفارقة التزامهم القاطع بالقضاء على الملاريا في بلدانهم. ويوفر التحالف الآلية اللازمة للدعوة والعمل الجماعي ومتابعة التدابير اللازمة لبناء القدرات للقضاء على هذا المرض الفتاك الأول في أفريقيا. إن مرض الملاريا يمكن الوقاية والشفاء منه ومكافحته والقضاء عليه في أفريقيا. وقد فعل ذلك الكثير من بلدان العالم؛ فلماذا لا نفعل ذلك في أفريقيا؟ أود أن أرى الجمعية العامة تقدّر ذلك الحدث التاريخي وتقدم الدعم للعمل الذي يقوم به تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا. مرة أخرى أود أن أشكر السيد ري شاميرس، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالملاريا، على تنظيمه الناجح لذلك الحدث. كما أود أن أشكر جميع القادة الأفارقة على دعمهم والتزامهم.

ويمكن أن تتبدد بسهولة المكاسب التي تحققت في مجال التنمية إذا ما تعرضت أسس السلام والاستقرار للتهديد. ومما يبعث على الشعور بكثير من الرضا والفخر أن السلام يسود في معظم أجزاء أفريقيا، فيما عدا بؤرة أو اثنتين من بؤر التوتر - وهما الصومال بوجه خاص، ودارفور إلى حد ما. فالهدوء يسود في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتمتع بوروندي بالسلام بعد سنوات عديدة من الحرب الأهلية وانعدام الاستقرار، مما يسرّ عودة الكثير من اللاجئين البورونديين من تزانيا. مع ذلك، يوجد أكثر من ١٦٠.٠٠٠ لاجئ من بوروندي اختاروا المكوث في تزانيا، وبدأوا يتقدمون بطلبات للحصول على الجنسية التزانية.

وقد وافقنا من حيث المبدأ على طلبهم ونقوم الآن بإنهاء إجراءات منحهم الجنسية. غير أنني أود أن تعرف الجمعية أن حكومتي قد قررت نقلهم، إذا قبلت طلباتهم، من مخيمات اللاجئين التي يقيمون فيها في الوقت الحالي، وإعادة توطينهم في أماكن مختلفة داخل البلد. إننا لا نريد لهم أن

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فالديس زاتلرز، رئيس جمهورية لاتفيا وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس زاتلرز** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على توليه رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وإنني أتعهد بكامل دعم لاتفيا له.

إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لتظاهرة سلمية فريدة من نوعها هي طريق البلطيق. ففي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٩، شبك أكثر من مليون شخص أيدي بعضهم ببعض وأنشأوا سلسلة بشرية امتدت ٦٠٠ كيلومتر عبر مدن البلطيق الثلاث، إستونيا ولاتفيا وليتوانيا. وقد كرس ذلك الحدث للذكرى السنوية الخمسين لميثاق مولتوف - ريبنتروب بين الاتحاد السوفياتي الاستاليني وألمانيا النازية. والميثاق كان سببا آخر أفضى إلى الحرب العالمية الثانية واحتلال الدول البلطيقية الثلاث.

وجاءت طريق البلطيق رمزا قويا للاندفاع نحو الديمقراطية والحرية في دولنا الثلاث. وأهمية طريق البلطيق كانت كبيرة جدا بحيث أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أضافتها إلى السجل العالمي لذاكرة التاريخ. ورسالة طريق البلطيق واضحة جدا وهي أنه إذا التزمت الشعوب والبلدان حقا بهدف مشترك، وإذا عملت على تضافر جهودها، يمكن حينئذ التصدي بنجاح حتى لأصعب التحديات.

إن نظرة إلى عالم اليوم تظهر أن التعاون الدولي ما كان هاما من قبل إلى هذا الحد على الإطلاق. إننا لم نشهد أبدا من قبل هذه التحديات المترامنة والهامة والمتعددة ذات الأهمية العالمية. لقد صيغت حمل كثيرة لوصف أشد المشاكل صعوبة وهي: أزمات الطاقة والاقتصاد والبيئة

واسمحوا لي أن أحتتم بتكرار مناقشة أفريقيا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعم موقفا أفريقيا من التغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا. ففي السنوات الأخيرة، تلاحق أفريقيا من جديد أشباح التغييرات غير الدستورية للحكومات - عن طريق الانقلابات العسكرية وما يسمى بالعمل الجماعي بتحريض من سياسيين ديماغوجيين جشعين. هناك أناس يريدون الاستيلاء على السلطة بوسائل مختصرة غير ديمقراطية. والاتحاد الأفريقي اتخذ موقفا قويا يرد في قانونه التأسيسي يقضي بعدم الاعتراف بهذه الحكومات وبتعليق عضويتها في المنظمة حتى استعادة الديمقراطية.

هذه القرارات للاتحاد الأفريقي من شأنها أن تستفيد جدا، وأن تتعزز في الواقع، من دعم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة. إن أفريقيا لديها أنظمة حكم فنية، وديمقراطيتها ما زالت ضعيفة. وما يحاول الاتحاد الأفريقي أن يفعله هو ترسيخ ثقافة القيم والحكومات الديمقراطية. ودعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هام جدا في ذلك الصدد. وقرار معاكس من شأنه أن يقوض نوايا الاتحاد الأفريقي الحسنة. إن أفريقيا بحاجة إلى الأمم المتحدة لدعم موقفها التاريخي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تترانيا المتحدة على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد جاكاي مريشو كيكويي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد فالديس زاتلرز، رئيس جمهورية لاتفيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لاتفيا. اصطُحِب السيد فالديس زاتلرز، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الأول/ديسمبر من هذا العام. وينبغي لهذا الاتفاق أن يتبع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإنما المتفاوتة. وينبغي لكل بلد أن يسهم وفقا لقدراته، بيد أن الإرادة السياسية لكل دولة هي ذات الأهمية القصوى.

حالة الاستقرار والأمن في عدد من بلدان ومناطق العالم تشكل مصدر قلق خاص للمجتمع العالمي. وأفغانستان بالتأكيد أحدها. وإن إجراء الانتخابات الرئاسية في ظل حالة أمنية هشة كان إنجازا كبيرا للشعب الأفغاني. ومما يتسم بأهمية حاسمة السعي إلى مشاركة دولية متوازنة في أفغانستان تشتمل على التعزيز المدني والجهود العسكرية في نفس الوقت. وينبغي لنا أن نواصل مساعدتنا لأفغانستان والبلدان الأخرى في المنطقة من أجل منع تهديد الإرهاب العفن. ومن المهم فهم أن قيمة المعرفة المحلية بالحالة والمشاركة الإقليمية فيها لا يمكن المغالاة في تقديرها. ونبقى ملتزمين بعملية إعادة بناء أفغانستان، مع إيلاء اهتمام خاص في الوقت ذاته لتحديث هياكلها الأساسية وتقوية اقتصادها. ولقد ساهمت لاتقيا في تنمية أفغانستان بمساعدات عسكرية ومدنية على السواء.

تحقيق السلام في الشرق الأوسط مسألة أخرى تبقى في صدارة جدول الأعمال الدولي. وإن فكرة الدولتين لن تتحقق ما لم تعمل الحكومة الإسرائيلية بإخلاص على تحقيقها. ولن تتحول إلى واقع قابل للاستدامة ما لم يتوصل الزعماء الفلسطينيون إلى تسوية لخلافاتهم خدمة لمصالح شعبهم. وهذا العام وفرت لاتقيا برنامج تأهيل لـ ١٨ فلسطينيا من الأولاد والبنات. لقد قَدِموا إلى لاتقيا للمشاركة في برنامجنا للتأهيل المكرس للأطفال المصدومين من قطاع غزة. لقد جاء أولئك الأطفال للتخلص من الصدمة النفسية للصراع التي وقعت عليهم في وقت سابق من هذا العام.

والتمويل والغذاء والوقود. ولكن بصرف النظر عن الاسم الذي نطلقه على هذه الأزمات، علينا أن نتذكر أن هذه المسائل العالمية تقتضي عملا عاجلا ومتضافرا على المستوى العالمي.

ومنذ أن اجتمعنا هنا العام الماضي، تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية عالمية. فقد عصفت بالعالم بكل ما لديها من قوة، وباتت تشعر بتداعياتها كل دولة وكل اقتصاد. وهي تؤثر على السياسة الدولية وتجعلنا نعيد التفكير في السياسات المحلية أيضا. ولقد أجرت لاتقيا عمليات تكيف مؤهلة ولكنها ضرورية. نحن تعلمنا دروسنا، وإنني على ثقة بأن اقتصادنا والنظام الاقتصادي العالمي برمته سيخرجان من الأزمة أقوى من ذي قبل.

إن الحقائق الراهنة تعمل على إبراز قيم الشمولية والتسامح والرحمة، ليس داخليا فحسب، وإنما على الساحة الدولية أيضا. ومن الجلي أنه ليس باستطاعتنا مواجهة التحدي إلا عن طريق الجهود المشتركة. ينبغي أن نستعمل الأزمة كحافز للتطلع إلى ما هو أبعد من مصالحنا الفردية. وينبغي إذاً أن نستعملها للنظر في كيفية تعزيز نظام دولي منفتح للتجارة. ونأمل أن تحتتم قريبا جولة المحادثات التي طال أمدها والمتعلقة بخطة الدوحة للتنمية.

التنمية يصعب تحقيقها إبان الأزمة. فالبلدان النامية تتأثر أشد ما يكون بتأثيراتها السلبية. وندرك جيدا تعريض ما أنجز من الأهداف الإنمائية للألفية للخطر. وعلينا ألا نستسلم. ولاتقيا تفي بالتزاماتها حيال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن تغير المناخ تحدٍ عالمي تتعين مواجهته على الصعيد العالمي. فمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ أظهر أن المهم التوصل إلى اتفاق شامل وعادل بشأن السياسة المقبلة لتغير المناخ في مؤتمر كوبنهاغن، الذي سينعقد في كانون

بمجلس الأمن ذات الصلة. وعندما تقوم إيران بذلك فإنها يمكن أن تصبح مساهما مخلصا في سلام واستقرار المنطقة برمتها.

لقد وازبت لاتفيا في بذل جهودها العالمية لمحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن واثقون بأن مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضى للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيكون محطة مهمة على طريق تلك العملية. ولاتفيا مقتنعة بأن المؤتمر سينهض بأهداف منع الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصرا.

في هذا الخريف سنحتفل بالذكرى السنوية الستين لاتفاقيات جنيف الأربع. وإن طابع الصراع المسلح ما فتئ يتغير بلا انقطاع مع استمرار تحديات جديدة بالظهور، مثل الإرهاب. مع ذلك تظل اتفاقيات جنيف حجر أساس القانون الإنساني الدولي. ومن سوء الحظ أن الإرادة السياسية للتنفيذ الكامل للاتفاقيات ما زالت قاصرة. فخرق أحكام الاتفاقيات ومعايير قانون حقوق الإنسان ما زال مستمرا.

لذلك تؤيد لاتفيا تأييدا قويا المحكمة الجنائية الدولية. إنها آلية مصممة لمحاربة الإفلات من العقاب وتعزيز الامتثال لمعايير القانون الدولي. وإن لاتفيا تثنى على عمل المحكمة. وناشد جميع الدول أيضا على أن تتعاون معها تعاونًا تامًا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غوميس (غينيا - بيساو).

مفهوم المسؤولية عن الحماية تم الاتفاق عليه في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥. ولاتفيا تؤيد ذلك المفهوم. ومما يتسم بالأهمية العمل صوب تطبيقه. ومن المفيد ابتكار نظام عالمي يكون التقاعس فيه تجاه الفئات الجماعية من مخلفات الماضي.

قبل ثلاث سنوات قررت الجمعية العامة تأسيس مجلس حقوق الإنسان. ولقد أحرز المجلس بالفعل بعض النتائج. وتشكل آلية الاستعراض العالمي الدوري أحد أهم النجاحات

وتود لاتفيا أن تكرر دعمها الثابت لأمن واستقرار جورجيا، اللذين يجب أن يستندا إلى الاحترام التام لمبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية التي يعترف بها القانون الدولي. وإن الحالة الأمنية في جورجيا وفيما حولها ما زالت مضطربة جدا. ونأسف من أن مجلس الأمن قد عجز عن الاتفاق على مواصلة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عملها. ومن سوء الحظ أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد اضطرت بدورها، رغم كل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، إلى إلغاء بعثتها أيضا في جورجيا.

ونتيجة لذلك خسرتنا هذه السنة أداة دولية هامة للنهوض بالاستقرار وحل الصراع بالطرق السلمية في جورجيا. ولاتفيا تؤمن بإمكاننا قويا بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل البحث عن الحل. وينبغي لنا أن نعمل من أجل أن يكون وجود الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي كاملا وفعالا في جورجيا، بما في ذلك في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وريثما يتم ذلك ينبغي إضفاء أهمية أكبر على تقوية البعثة الدولية المتبقية الوحيدة، أي بعثة الاتحاد الأوروبي للرصد في جورجيا، التي برهنت بصورة مقنعة على ضرورة دورها الحيوي في استقرار الأوضاع في الميدان. كما نود أن نشدد على أهمية التوصل إلى حل بشأن مركز الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من إقليم أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيين. وهذا الحل سيكون بمثابة دليل على الالتزام بالمبادئ الإنسانية الأساسية.

اختيار الزعامة حق ومسؤولية للشعب. وقد شهدنا مؤخرا أزمة فيما بعد الانتخابات في إيران. ويساورنا القلق حول تدهور حالة حقوق الإنسان واستخدام العنف ضد المعارضين هناك. وإذا كانت الحكومة الإيرانية تسعى إلى الحصول على اعتراف بكونها تمثل شعبها، فينبغي لها أن تحترم حقوق الإنسان. وإذا كانت الحكومة الإيرانية تسعى إلى كسب احترام المجتمع الدولي، فينبغي لها أن تمتثل لقرارات

واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة الإحصاءات ولجنة التنمية المستدامة.

الأمم المتحدة تشكل المنتدى الوحيد العالمي حقا للحوار والعمل. وتقع على عاتق كل الدول، كبيرها وصغيرها، مسؤولية المساهمة في عمل الأمم المتحدة المثمر. واسمحوا لي أن أطمئن رئيس الجمعية بأن لاتفيا مستعدة للعمل عن كثب معه ومع كل الدول الأعضاء من أجل جعل الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة دورة ناجحة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد فالديس زاتلرس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### **خطاب السيد جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية العراق.

اصطحب السيد جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق، إلى داخل الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس الطالباني**: السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة للأخ الصديق، السيد علي عبد السلام التريكي بمناسبة ترؤسه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وسيكون وفدنا عوناً له ورهن لطلبه. وإننا لعلنا يقين من أن الخبرة والحكمة اللتين يتمتع بهما السيد التريكي سيكونان عاملاً مهماً في إنجاح المهام المناطة بنا، تحقيقاً لمقاصد الأمم

المحفوظة. إلا أننا نؤمن بأن تلك العملية يمكن تحسينها أكثر لتجنب إساءة استغلال نواقصها على صعيدي الأسلوب والممارسة. ومن المقرر إجراء استعراض لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١. وإننا نؤمن بأن المجلس يمكن أن يصبح هيئة محل ثقة أكبر وفعالة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

التزام لاتفيا بتعزيز حقوق الإنسان قديم العهد ولها تجارب كثيرة فيه. ونحن مستعدون لتشاطر خبرتنا في ذلك المجال مع المجتمع الدولي. ولذلك تقدمت لاتفيا بترشيح نفسها لمجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤.

لقد ظلت لاتفيا تدعم دائما تقوية الأمم المتحدة. وإن إصلاح مجلس الأمن، بهدف تحسين فعاليته وشرعية عمله، جزء هام من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وإن تشكيلة مجلس الأمن يجب أن تعبر عن وقائع وديناميات عالم اليوم. ولاتفيا ترحب ببدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونشدد كذلك على أهمية تحقيق التقدم المستمر في ذلك المجال.

ونلاحظ مع القلق أن ميزانية الأمم المتحدة، في وقت الكساد العالمي هذا، تزداد زيادة كبيرة. ومما يكتسي الأهمية ترتيب أولويات الأنشطة ومواصلة إصلاح الأمم المتحدة. كما نود أن نرى مزيداً من الشفافية وانضباطاً أكبر في عملية تخطيط الميزانية وتنفيذها.

لاتفيا مرشح لانتخابات العام المقبل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن مستعدون لتشاطر خبرتنا في مواجهة التحديات العالمية مثل التنمية المستدامة واستتصال الفقر وتطبيق الحكم الصالح وسيادة القانون والحريات الأساسية والاستقرار البيئي.

وقد اكتسبت لاتفيا بالفعل خبرات عظيمة في المفاوضات والأنشطة التشغيلية المقترنة بولاية المجلس. ونحن نشترك بنشاط في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

يعملون على إجهاض العملية السياسية وتقويض الأمن والاستعمار في العراق وفي المنطقة.

وشهد عام ٢٠٠٩ نجاحات كبيرة في هذا المجال، انعكست إيجابيا على علاقات العراق الخارجية، حيث شهدت تلك الفترة انفتاحا عربيا وإقليميا ودوليا على العراق. وظهر ذلك جليا من خلال إعادة فتح العديد من الدول العربية والأجنبية لبعثاتها الدبلوماسية في بغداد. وشهدت بغداد زيارات العديد من رؤساء الدول والحكومات والمسؤولين الكبار من الدول العربية والمجاورة والصديقة، وذلك في إطار سعي العراق إلى استرداد المكانة الدولية التي يستحقها. وستمضي حكومة العراق بهذا الاتجاه نحو تعميق أواصر الصداقة والتعاون وحسن الحوار من أجل استعادة دورها في محيطها العربي والإقليمي وفي الأسرة الدولية، وبالشكل الذي يقوي فرص الاستقرار والأمن في المنطقة.

ولقد شهد الوضع الاقتصادي في العراق، كذلك، تحسنا ملحوظا من خلال جملة من القوانين الاقتصادية والمالية التي صدرت عن الحكومة العراقية وساهمت في زيادة دخل الفرد وتحسن قدرته الشرائية ومستوى الرفاه الاجتماعي. وقامت الحكومة العراقية بإعداد ميزانية طموحة لعام ٢٠٠٩، ليس من أجل إعادة الإعمار فحسب، بل أيضا من أجل بناء اقتصاد سليم ومعافى لدفع عجلة النهوض والتقدم إلى الأمام. وتقوم الحكومة العراقية بمراجعة هذه البرامج والميزانية المترتبة عليها في ضوء ما تفرضه الأزمة المالية التي يمر بها العالم.

إن التحسن في تلك الميادين قد شجع عددا مهما من النازحين العراقيين داخليا وخارجيا على العودة الطوعية. وقد اتخذت الحكومة جملة من القرارات والإجراءات العملية التي تهدف إلى تهيئة البيئة الملائمة للعودة الطوعية، لأننا نرى أن الحل الحقيقي والفعلي لمشكلة النازحين العراقيين يكمن في

المتحدة. كما أتقدم بالشكر لسلفه السيد ديسكوتو بروكمان على رئاسته للجمعية العامة خلال دورتها السابقة.

لقد أفضت العملية السياسية الجارية منذ انهيار النظام السابق في عام ٢٠٠٣ إلى تغيير سياسي جذري في العراق نحو بناء عراق اتحادي ديمقراطي موحد ومستقل في ظل مؤسسات دستورية تحظى بالاحترام. ولم يكن الطريق للوصول إلى هذا الهدف سهلا ومعبدا، بل واجهه الكثير من التحديات، وكان في مقدمتها مواجهة قوى داخلية وإقليمية تحاول العودة بالعراق إلى ما قبل التغيير. ولقد استخدمت تلك القوى مختلف الوسائل، بما فيها ارتكاب أبشع الجرائم، وتحالفت مع شبكات الجريمة المنظمة وشبكات الإرهاب العالمي العابرة للأقاليم من أجل زعزعة أمن واستقرار العراق، وصولا إلى ذلك الهدف.

لقد حدثت تطورات مهمة في العراق منذ أن وقفت أمامكم في السنة الماضية. وكان من أبرزها توقيع العراق والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاق انسحاب القوات الأمريكية وتنظيم وجودها المؤقت في العراق، وكذلك توقيع اتفاق الإطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية. واستنادا إلى اتفاق سحب القوات، فقد انسحبت القوات الأمريكية من المدن العراقية في نهاية حزيران/يونيه الماضي، وأصبحت قوات الأمن العراقية مسؤولة عن الوضع الأمني في كامل أرجاء العراق. وشهدت الأوضاع الأمنية تحسنا كبيرا في ظل حكومة الوحدة الوطنية وسعيها الحثيث نحو مشروع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية مع جميع القوى السياسية والاجتماعية، سواء كانت من الأطراف المشاركة في العملية السياسية أو في خارجها من القوى التي تؤمن بالتنازل السلمي للسلطة، وكذلك نتيجة لاستمرار حكومة العراق في خطة فرض القانون وتصديها للمجموعات الإرهابية، والمليشيات المسلحة، والخارجين على القانون، وأولئك الذي

ضحيتها عدد كبير من المواطنين الأبرياء، بمن فيهم العديد من موظفي الدولة ومن الدبلوماسيين والإداريين.

إن هذه العملية الإجرامية وما خلفته من أعداد كبيرة من الضحايا ترقى إلى مستوى جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي يعاقب عليها القانون الدولي. وإننا نرى أن عمليات بهذا المستوى من التنظيم والتعقيد والحجم لا يمكن التخطيط لها وتمويلها وتنفيذها بدون دعم قوى وأطراف خارجية. وتشير الدلائل والتحقيقات الأولية إلى وجود جهات خارجية متورطة في هذه العمليات.

وعليه، فإن حكومة جمهورية العراق وضعت هذا الأمر البالغ الأهمية أمام أنظار الأمين العام للأمم المتحدة، وطلبت عرضه على مجلس الأمن بغرض تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة، لأن نطاق وطبيعة الجرائم المرتكبة قد يتطلب تحقيقاً خارج إطار الولاية القضائية للعراق، وتقديم من تثبت إدانته إلى محكمة جنائية دولية خاصة.

إن حكومة العراق وجدت نفسها مضطرة للجوء إلى الأمم المتحدة من أجل حماية مواطنيها ووقف نزيف الدم العراقي السري، وإننا نتطلع إلى مساعدة المجتمع الدولي ودعمه لموقف العراق في تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جرائم الإرهاب التي يتعرض لها شعب العراق ونطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتسمية موظف رفيع المستوى لتقييم حجم التدخلات الأجنبية التي تهدد أمن وسلامة العراق، واعتبار جرائم الإرهاب جرائم حرب إبادة؛ كما نتطلع إلى تعاون وتنسيق أفضل مع دول الحوار والدول ذات العلاقة لضبط الحدود وتبادل المعلومات وتنسيق الجهود ومنع المجاميع التي ترعى الإرهاب والتخريب من العمل ضد العراق وتحت أي غطاء كان.

إننا الآن بانحنا تسوية القضايا التي تخص العراق في مجلس الأمن، وهي قضايا ورثناها عن النظام السابق، ورتبت

عودتهم إلى بلدهم، العراق، وإلى أماكن سكنهم التي غادروها. لذا، فإننا نهيئ بالدول المستقبلة للنازحين العراقيين، والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، أن تعمل على نشر ثقافة العودة الطوعية، لأن العراق بحاجة إلى طاقات جميع أبنائه لكي يساهموا في بناء مستقبل بلدهم.

إن من أبرز التحديات التي نواجهها في المستقبل القريب هي الانتخابات التشريعية التي ستجري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، والتي بدأ استعداد القوى السياسية لها منذ الآن. إن النجاح في هذه الانتخابات سيضع النظام السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية والانتقال السلمي للسلطة على الطريق الصحيح، وسينقل العملية السياسية من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الدوام والثبات، وسيعزز من فرص الاستقرار والأمن في العراق، ويقوي من قدراتنا على بناء مؤسسات وطنية مؤهلة للوفاء بمسئوليات بناء دولة قوية يسود فيها النظام ويحترم فيها القانون، وتعيش في أمن وسلام مع شعبها ومع جيرانها، وتكون عاملاً أساسياً في استقرار وأمن المنطقة. ومن الطبيعي أن هذه الأوضاع ستعكس بشكل إيجابي على علاقات العراق العربية والإقليمية والدولية وعلى عودته الفاعلة إلى الأسرة الدولية.

إن الخطر الحقيقي الذي يواجه العراق في المرحلة الراهنة هو التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية الذي وصل إلى حد ارتكاب أبشع الجرائم بحق المواطنين الأبرياء، ومن مختلف مكونات الشعب العراقي، رجالاً ونساءً وأطفالاً وشيوخاً. وفي محاولة لتقويض الأمن والاستقرار الذي تحقق في العراق خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، شهد العراق في الآونة الأخيرة سلسلة من التفجيرات والهجمات الإرهابية المجرمة، التي كان آخرها تفجيرات الأربعاء الدامي في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، التي استهدفت مؤسسات سيادية للدولة العراقية، ومنها وزارة الخارجية ووزارة المالية، وراح

على أن يعود إلى الأسرة الدولية بكل إمكاناته وقدراته، فإننا نريد قراراً واضحاً من مجلس الأمن ينهي بموجبه جميع القرارات التي صدرت عنه بموجب الفصل السابع والتي مسّت بسيادة العراق ورتبت عليه التزامات مالية لا يزال يرزح تحت أعبائها لأن المسوغات التي أوجبت اعتماد تلك القرارات لم تعد موجودة الآن، وإننا، ومن ورائنا الشعب العراقي، نتطلع إلى مثل هذا اليوم؛ اليوم الذي يكون فيه العراق غير مكبل بقيود عقوبات الفصل السابع.

وفي هذا الصدد لا بد أن أشير إلى دور الأمم المتحدة الإيجابي من خلال بعثتها للمساعدة في العراق في تقديم المشورة والمساعدة. إن تعزيز العمل المشترك بين العراق والأمم المتحدة، وتحقيق نتائج أفضل لهذا العمل في الميادين المختلفة، وعلى النحو المشار إليه في قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) والقرارات الأخرى اللاحقة، يتطلب من وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها تكثيف وجودها في العراق وممارسة عملها في الميدان، وإعادة فتح مكاتبها في بغداد أسوة بالبعثات الدبلوماسية العاملة في العراق.

لقد صاغ دستور العراق المبادئ الأساسية لسياسة العراق الخارجية التي تركزت على مراعاة حسن الحوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وإقامة علاقات دولية على أساس المصالح المشتركة واحترام التزامات العراق الدولية، وهذه ثوابت لا يجيد عنها العراق في سياسته الخارجية وعلاقاته الدولية. وعلى هذا الأساس فإننا نسعى إلى إقامة أفضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية، ونتنزم بقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ومن هذا المنطلق، نساند وندعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل إقرار حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها إقامة دولته على أرض فلسطين، كما نعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية في إعادة الأراضي العربية المحتلة،

على عاتقنا التزامات نعمل على الوفاء بها. إن العراق سيستمر بالعمل مع الأطراف ذات العلاقة ومع الجهات المعنية في الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف ومن دون أن تخل بالتزاماتنا بموجب قرارات مجلس الأمن. إن الوضع في العراق، نتيجة للتطورات الإيجابية الكبيرة التي حدثت فيه منذ سقوط النظام السابق والتخلص من الديكتاتورية، بات يختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وعليه، بعد اعتماد مجلس الأمن القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، وصدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة استجابة للفقرة الخامسة من ذلك القرار (الوثيقة S/2009/385)، فإننا نرى أن الوقت قد حان لكي يتصرف مجلس الأمن، استجابة لتقرير الأمين العام، بموجب الولاية المناطة به استناداً إلى القرار أعلاه، وانطلاقاً من مسؤوليته في حفظ السلم والأمن الدوليين، على إعادة النظر في القرارات ذات الصلة بالعراق التي صدرت عنه استناداً إلى الفصل السابع بدءاً من القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، بالشكل الذي يعيد للعراق مكانته الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ تلك القرارات. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العراق، منذ انهيار النظام السابق في ٢٠٠٣، حرص على احترام الشرعية الدولية والتعامل مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق وبالحالة بين العراق والكويت الشقيق بأعلى قدر من المسؤولية والاحترام.

لقد ورثت الحكومة العراقية عن النظام السابق أعباء سياسية ومالية والتزامات قاسية جراء عشرات القرارات التي صدرت بحق النظام السابق بسبب ممارساته الداخلية وسياساته الخارجية، ولا يزال شعب العراق يتحمل أعباءها. وبعد مرور أكثر من ست سنوات من العمل الدؤوب والمستمر مع الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وفي إطار التعاون الدولي والثنائي، أثبت العراق خلالها رغبته وإصراره

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية العراق على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب الحاج يحيى جامه، رئيس جمهورية غامبيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية غامبيا.

اصطحب الحاج يحيى جامه، رئيس جمهورية غامبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الحاج يحيى جامه، رئيس جمهورية غامبيا وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

**الرئيس جامه** (تكلم بالإنكليزية): في البدء، أحمد الله سبحانه وتعالى على الفرصة التي أتاحتها لقادة العالم ليجتمعوا مرة أخرى. كما يتقدم وفدي بالشكر للرئيس أوباما وحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية وقيادة الأمم المتحدة على ترحيبهم الحار بنا والتسهيلات التي قدموها لنا منذ وصولنا.

سمحوا لي أيضا أن أهنئ السيد ميغيل ديسكوتو - بروكمان لقيادته الملهمة وتصريفه شؤون الدورة الثالثة والستين على خير وجه. كما أتقدم بالتهنئة الحارة للسيد على عبد السلام التريكي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الهامة الرابعة والستين هذه، وسيجد الدعم الكامل من وفدي. وكلمة شكر خاصة للأمين العام، السيد بان كي - مون لما يديه من روح قيادية والتزام برفاه البشرية وبخاصة أفريقيا.

ونعتبر المبادرة العربية خطوة عملية في الاتجاه الصحيح نحو تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي وصولا إلى تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. كما أننا ندعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، لأن ذلك من شأنه أن يعزز من فرص السلام والأمن. وفي هذا السياق ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إليها والتقييد بأحكامها.

إن العراق يسعى، بعد سنوات من العزلة التي عاشها أثناء النظام السابق، إلى تشكيل شراكة جديدة مع المجتمع الدولي من أجل إدماج اقتصاده في المنطقة والعالم من خلال العهد الدولي مع العراق. وتعمل حكومة العراق مع الأمم المتحدة على عقد مؤتمر المراجعة الثاني في العاصمة بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، وسنسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المشاركة الدولية فيه، تواملا مع النجاح الذي حققه مؤتمر المراجعة الأول الذي عقد العام الماضي في ستوكهولم.

إن العملية السياسية الجارية في العراق تهدف إلى بناء عراق اتحادي ديمقراطي موحد، يعمل الشعب فيه في ظل مؤسسات دستورية وسلطة للقانون تتمتع فيها حقوق الإنسان بالحماية، وتحظى فيها جميع مكونات الشعب العراقي بالاحترام الكامل. إننا نعلق أهمية كبيرة على قدراتنا وإمكانياتنا، كبلد غني بموارده الطبيعية والبشرية، في تحقيق تلك الأهداف. بيد أننا، في هذه المرحلة البالغة الخطورة، نحتاج إلى الدعم السياسي والاقتصادي والتعاون الدولي من أجل الوقوف على قاعدة ثابتة تمكننا من الانطلاق نحو مستقبل نكون فيه قادرين ليس فقط على النهوض ببلدنا وشعبنا نحو الاستقرار والتقدم والازدهار، بل على المساهمة مع الأسرة الدولية في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة لجميع الشعوب.

لا مكان للسلام والأمن في غياب العدالة للجميع. ولا يمكن أن تكون هناك عدالة في وجود الفقر البغيض المتجسد في الجوع والمجاعات والمرض وغياب الخدمات الاجتماعية الأساسية بسبب الاستغلال. لا يمكن أن توجد العدالة في ظل الاستغلال البشع والقهر والغزو الإجرامي للدول ذات السيادة. ولا مجال للسلام في غياب التنمية الناجم عن التهميش والظلم والعنصرية. وللأسف، فقد أصبح الظلم والعنصرية والاستغلال البشع والتهميش، وخاصة ذلك الذي تطبّقه البلدان المتقدمة على البلدان النامية، من السمات البارزة للعصر.

إن أفريقيا والأفارقة أفقر الفقراء على الرغم من أن القارة الأفريقية أغني قارات العالم بالمعادن والثروات الطبيعية. الحقيقة المرة هي أنه على الرغم من أن القارة الأفريقية هي مصدر ٩٠ في المائة من المعادن النفيسة والأحجار الكريمة والمواد الخام المستعملة في بلدان الشمال الصناعية، نزل نحن الأفارقة أفقر الفقراء.

لسنا نحن المسؤولين عن الفقر الذي نعيشه اليوم. إن الذي تسبب في هذا الوضع هو غزو أسراب الجراد الأزلي ووجوده الدائم في أفريقيا. إنه يلتهم ٩٠ في المائة من مواردنا المفيدة من زرع ومعادن ونبات وحيوان. كما إنه دائم الحضور في كل البلدان الأفريقية الغنية بالموارد. ثمّة ظاهرة مدمرة أخرى تزيد من تُفاقم أثار هذا الغزو الدائم المدمر، ألا وهي الجفاف الذي يصيب البلدان الأفريقية بشكل دائم. إننا نقف عاجزين أمام هاتين الآفتين القاتلتين في القارة الأفريقية. فيما يتعلق بالجراد، فإنه يتمتع بالحماية بموجب معاهدة دولية متحيّزة، مفروضة على العالم الثالث بأسره لا على أفريقيا وحدها. أما الجفاف فهو أدهى وأمر إذ لا يوجد نظام للري في أفريقيا ليضع حدا له.

إن الموضوع الذي أُختير لهذه الدورة، وهو ”وسائل التصدي الفعال للأزمات العالمية: تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات من أجل السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“ موضوع ملائم حقا وذو مغزى. إنه يدعو جميع الأمم، كبيرها وصغيرها، إلى اعتماد نهج تعددية الأطراف والحوار لخلق شراكة عالمية حول كل المسائل ذات الاهتمام المشترك في شأن السلام العالمي والتنمية.

بلغت التعقيدات في عالم اليوم حدا يستعصي معه على أي دولة مواجهتها بمفردها. وبعض المسائل لا يمكن حلها حتى عن طريق المجموعات الإقليمية التي تعمل بشكل مستقل. غير أن بالإمكان إنجاز الشيء الكثير شريطة أن نتعاون وأن نعمل معا في إطار التعددية القائمة على التفاهم المتبادل والاحترام، وفوق كل شيء الصدق والالتزام القوي والعدالة الدولية تحت سيادة القانون والمساواة.

لقد أصدرت هيئتنا العالمية هذه، الأمم المتحدة، عددا لا يحصى من القرارات التي إذا نُفذت بحذافيرها لكانت كفيلة بجعل العالم مكانا أفضل للبشرية جمعاء، بل وللمخلوقات الأخرى على كوكبنا. وللأسف، هناك دول أعضاء تقف في طريق القرارات الحثيرة الضرورية لصون السلام العالمي، وتشكك في القرارات التي تصدرها هذه الهيئة بل تتجاهلها دون مساءلة.

ما دام هذا دأبنا، فستظل الأمم المتحدة متحدة اسما فقط وغير قادرة على بلوغ أهدافها الأساسية التي من أجلها أنشئت. إن طريقة عمل المنظمة تحتاج إلى إصلاح عاجل لوضع حد لعقلية الإفلات من المساءلة هذه واحترام مبدأ المساواة بين الدول بصرف النظر عن حجمها الجغرافي - السياسي أو موقعها أو الظروف الاقتصادية أو العنصر أو الدين، إذ لا مكان لازدواجية المعايير في الأمم المتحدة.

عيون الجراد ينهب حتى في هذا اليوم. وحتى جثث الموتى لم تكن بمنجى من الجراد. فالمقابر انتهكت حرمتها وما زالت تُنتهك، وقد سُرقت من أفريقيا الجثث البشرية التي تسمى المومياء. وفي مثل هذا الوضع، حيث لا ينجو الأفارقة في قبورهم من جانب الجراد الهائج، من هو العاقل الذي يمكنه أن يتوقع لنا التنمية والثراء؟ وفي أفريقيا، فإن الأضرحة المنقوش عليها "فلترقد روحه بسلام" لم تُحترم على الإطلاق، وربما كان الضريح سيحظى بالاحترام لو كتب عليه "يُحترم إذا كان فقيراً"، أي أن الميت في القبر لن يرقد بسلام إلا إذا دفن ولم تدفن معه المجوهرات النفيسة.

والأمم المتحدة يجب أن تهب لنجدة أفريقيا. وإلا، فنحن الأفارقة على استعداد لأن نحرر أنفسنا من هذه الأغلال الأبدية مهما كلف الأمر. ومن الآن فصاعداً، سوف يعمل الاتحاد الأفريقي على ضمان حصول الأمم الأفريقية ومزارعينا على حصتهم المستحقة من مواردنا الطبيعية والزراعية التي وهبها لنا الله. ولن نقبل بعد الآن بأقل من ٦٥ في المائة من عائدات مواردنا الطبيعية.

لقد عانينا نحن الأفارقة لأمد طال أكثر مما ينبغي على أيدي الغربيين وسوف نضع حداً لذلك. إن عرق أفريقيا ودمها ودموعها ومواردها الطبيعية هي التي بنت الشمال على مدى ما يناهز خمسة قرون من الاستغلال العنصري المستمر حتى الآن. لقد حان الوقت لنقول كفى. وبدلاً من أن نحظى بالاحترام، نعتنا بشتى النعوت، ومنحنا كل أشكال الألقاب غير المرغوب بها: ديكتاتوريون، وقادة فاسدون، ودول فاشلة، وحتى دول مارقة.

ونحن، الجيل الجديد من القادة الأفارقة، سنعمل بكل الوسائل اللازمة على وضع حد لهذا الإذلال وهذه المهانة والمعاملة العنصرية. ولن يعيش العالم في سلام وأمن طالما ظل التجريد من الإنسانية والوضع العنصري القائم سائداً

إن الجراد الذي أعنيه هنا ليس سوى الشركات الغربية عبر الوطنية التي تستغل ثرواتنا الطبيعية ومنتجاتنا الزراعية وتستولي على ٩٥ في المائة من قيمتها المالية تاركة لنا، نحن ملائك تلك الموارد، ٥ في المائة أو أقل على أحسن تقدير. أليس أمراً جديراً بالاهتمام، فيما يتعلق باستخراج الموارد المعدنية الأفريقية، أن أربعة بلدان أفريقية فقط تحصل على أكثر من ٣ في المائة كرسوم ملكية من الشركات عبر الوطنية وأن بقية البلدان الأفريقية تحصل على ٣ في المائة أو أقل؟ في حالة النفط، قليلة هي البلدان الأفريقية التي تحصل على أكثر من ١٥ في المائة.

ليس في مقدور البلدان الأفريقية أن تفعل شيئاً إزاء هذا الأمر لأن هذا الجراد يبتكر بالكامل التقنيات المستخدمة في الصناعات الاستخراجية. أما المعاهدة التي تجعل من المستحيل علينا أن نفعل شيئاً إزاء هذا الأمر فتُعرف بالعملة التي تعني استغلال موارد بلدان العالم الثالث الفقيرة لصالح بلدان العالم الأول الغنية. أما الجفاف، وأعني به عبء الديون، فإن أقلية صغيرة فقط من البلدان الغنية قد أعفت دول العالم الثالث من ديونها. إن هذا العبء الثقيل من الديون يستهلك ٨٠ في المائة من الفضلات التي ترمي بها الشركات عبر الوطنية والتي تتراوح بين ٣ و ٥ في المائة.

إن محاصيلنا الزراعية، كالشاي، والقهوة، والكاكاو، تُشتري بأسعار يحددها المشترون، وفي أغلب الأحيان بمتوسط سعر يقل عن دولار واحد للكيلو. ثم تباع المحاصيل ذاتها بسعر يزيد على ١٥ دولار للكيلو بعد التصنيع. وعليه، لكل كيلوغرام واحد من محاصيلنا الزراعية بقيمة ١٥ دولار في الأسواق الغربية، نحصل نحن على دولار واحد. كيف إذن ستمكن أفريقيا من النمو والإفلات من براثن الفقر المدقع؟

إن موارد أفريقيا ظلت تنهب باستمرار منذ القرن الحادي عشر حتى الآن. وكل شيء في أفريقيا تقع عليه

وأن الفرق في الدين ولون البشرة لا يجعل شخصا أقل إنسانية من شخص آخر، فإننا سنعيش جميعا في سلام ووثام تام في هذه القرية العالمية التي تسمى العالم.

المشكلة هي أن البعض ينتحلون صفة الآلهة ويعتقدون، بموجب لون بشرتهم، أنهم أفضل من بقية البشرية ولذا ينبغي لهم أن يفرضوا عليها كيف تعيش وكيف تعبد الله. إنهم يفرضون نظاما قيما على بقية البشرية. وهذه الدكتاتورية التي لا يمكن قبولها هي مصدر جميع نزاعات العالم الرئيسية وهي عامل مساهم في التهديدات المستمرة لسلام العالم.

إن العنصرية في تصاعد. ومروجو الكراهية المتطرفون يزدون في العدد وتزداد ربتهم. وبدلا من أن يدانوا كمجرمين وإرهابيين، فإنهم يعتون باليمين المتطرف، والنازيين الجدد، ومروجي التفوق العرقي، ويتم التسامح معهم بل وتشجيعهم من جانب الدول أنفسها التي كانت ستسعد بقصفهم بالقنابل حتى يعودوا إلى العصر الحجري لو أنهم كانوا مسلمين، أو سودا، أو أفارقة، أو آسيويين. وطالما استمر هذا الوضع القائم، فإن السلام والأمن سيظلان حلما بعيد المنال، حيث أن الناس، الأغنياء منهم والفقراء، المسلمون وغير المسلمين، والسود أو الآسيويون ملزمون بالدفاع عن كرامتهم الإنسانية مهما كان الثمن.

ولذلك، فإن وفدي يدعو إلى إنشاء جبهة موحدة ضد دكتاتورية القلة على بقية البشرية. ومن أجل أمننا الجماعي، يتعين على الأمم المتحدة أن تتأكد من القضاء التام على العنصرية والكراهية بكل أشكالها، مهما تطلب الأمر من أجل توريث الأجيال البشرية التي لم تولد بعد عالما مسالما ومزدهرا تماما، وخاليا من الحرمان والاستغلال والتهميش.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يرى حلا سريعا لمحنة الفلسطينيين. إننا ندعو دولة إسرائيل إلى أن تقبل وتحترم

فيما يتعلق بالقارة الأفريقية وبالأفارقة. لقد أجبرنا على تحمل ذلك لزمنا طال أكثر مما ينبغي، والآن سوف نضع حدا له، كما أنهينا الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وسنفعل ذلك بالقوة إذا لزم الأمر. وسوف ندافع عن إنسانيتنا، وكرامتنا، ومواردنا، ومصالحنا وثقافتنا من الآن فصاعدا.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل هي أمراض فتاكة. وبينما أكرر تأكيد دعم وفد بلدي لأعمال الصندوق العالمي لمكافحة تلك الأمراض، فإنني أود أن أدعو إلى بذل الجهود المتضافرة لحشد الموارد من أجل دعم الأبحاث الدولية في الأدوية التقليدية والبرامج البديلة لمعالجة الأمراض. وهذه الأنظمة التقليدية في أغلب الأحيان فعالة التكلفة، ولكنها أهملت بسبب الانتقادات التي وجهتها الشركات المتعددة الجنسيات لأن بعض الاختراقات التقليدية قد تضر بوجودها كشركات وبمصالحها. إن تلك الشركات تثمن أرباحها المالية أكثر من الحياة البشرية. ولا ينبغي أن يسمح لها بأن تأخذ البشرية رهينة في أيديها. إن شهيتها اللامحدودة للحصول على الثروات الطائلة بأي ثمن تقودها إلى حد فقدان البصيرة وفقدان الحساسية تجاه المعاناة البشرية وفقدان الأرواح البشرية في العالم النامي، وبخاصة في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين، فإن وفد بلدي يدعو إلى التعاون والحوار الدوليين على نحو أقوى وأكثر إخلاصا من أجل منع نشوب الصراعات، والتسوية السلمية للتراعات، واحترام القيم الثقافية وطرق وأساليب حياة الآخرين. ويجب أن نحترم حقيقة أن البشرية خلقت لتكون متنوعة، تماما كما هو كوكب الأرض بمناطقه المختلفة، فلكل منها تنوعها المناخي ونظامها الإيكولوجي. وعليه، كان لا بد من تنوع لون بشرتنا، وتنوع أساليب حياتنا، وتنوع معتقداتنا. ومهما كان تنوعنا، فنحن جزء من أسرة بشرية واحدة، خلقها الرب الواحد الأحد، الله. وإذا ما قبلنا المبدأ بأننا جميعا بشر متساوون أمام الله الواحد الذي خلقنا،

شروط على رفع الحظر المفروض على كوبا، وذلك وفقا لرغبات أكثر من ٩٨ في المائة من مجموع أعضاء هذه الهيئة. وما يرح هذا الحظر التجاري يلحق الضرر بالنساء والأطفال الكوبيين. ويتعين على الأطفال الكوبيين تحسُّم تلك العقوبات من دون ذنب اقترفوه. وفرض العقاب على النساء والأطفال بسبب خلافات سياسية هو انتهاك خطير جدا لحقوقهم.

ثالثا، يجدد وفدي تأييده الكامل لوحدة أراضي وسيادة المملكة المغربية. أما بصدد مسألة الصحراء المغربية، فما برحنا مقتنعين بأن اقتراح الحكومة المغربية بشأن منح حكم ذاتي كبير لمنطقة الصحراء المغربية على أساس المفاوضات التي بدأها مجلس الأمن وأجرتها ووافقت عليها الأطراف سيؤدي إلى حل دائم وسلمي للتراع.

وأخيرا يتابع وفدي باهتمام شديد ولكن بجزع عميق المفاوضات التي طال أمدها بشأن إصلاح مجلس الأمن، حيث يبدو أن هناك توافقا لمنع هذا الإصلاح. وتود أفريقيا أن ترى إصلاح مجلس الأمن يقترن بتمثيل متوازن لجميع القارات في المجلس. لذلك يحض وفدي رئيس الجمعية العامة على بذل المزيد من الجهود بشأن المسألة خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة وكفالة أن تحصل القارة الأفريقية على مقعدين دائمين على الأقل في مجلس الأمن مع التمتع الكامل بسلطات حق النقض؛ وإن لم يفعل ذلك فإن أي قرار يتخذه المجلس لن يكون ملزما لأفريقيا أو لأي دولة عضو في الاتحاد الأفريقي بنهاية عام ٢٠١٠. فقارة أفريقيا يبلغ حجمها ١٠ أضعاف حجم أوروبا وليس لديها مقعد دائم واحد في مجلس الأمن، بينما لدى أوروبا أكثر من مقعد.

إن أفريقيا ما برحت ولرذح طويل من الزمن تخضع للتمييز والتهميش والاستغلال والإذلال. نحن الأفارقة

حل الدولتين الذي صاغه المجتمع الدولي بكل وضوح وبدون شروط. كما أننا نحث مجلس الأمن على ضمان احترام قراراته من جانب جميع الدول وأن يتم تنفيذها نصا وروحا من جانب الأمم المتحدة، وعدم السماح لدول معينة أن تختار ليس أن تتجاهل تلك القرارات فحسب، بل أيضا أن تخالفها بدون عقاب، بينما تواجه دول أخرى إجراءات عسكرية متطرفة ومدمرة إذا ما اتخذت تلك القرارات ضدها حتى لو طلبت مجرد توضيحات.

لقد تجاهلت دولة إسرائيل وانتهكت جميع قرارات الأمم المتحدة واتفاقياتها المتعلقة بالتراع الإسرائيلي الفلسطيني، ليس مع الإفلات من العقاب فحسب، بل أيضا بدعم وحماية من بعض دول العالم، بينما دفعت بلدان أخرى ثمنا باهظا لمجرد أنها لم تمثل تمام الامتثال لقرار صادر عن مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يكف عن تطبيق هذه المعايير المزدوجة للأسف. ويجب ألا تتحول الأمم المتحدة إلى "مزرعة حيوانات".

ثانيا، هناك أيضا قضية طل أمدها وهي قضية جمهورية الصين (تايوان). وموقف بلدي هو أنه ينبغي دعوة تايوان إلى المشاركة في جميع اجتماعات وأعمال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ ومنظمة الطيران المدني الدولية، من بين هيئات أخرى. وتايوان لها حق مشروع في العضوية الكاملة في جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما أنه حتى المنظمات غير الحكومية تتمتع بعضوية كاملة في تلك الوكالات أو لديها مركز مراقب. وتايوان، دولة ديمقراطية يبلغ عدد سكانها ٢٣ مليون نسمة، ولا تزال محرومة من هذا الحق الإنساني الأساسي، والذي يفترض في الأمم المتحدة أن تؤيده وتحميه في المقام الأول.

كذلك يناشد بلدي الأمم المتحدة هنا بأن تخضع الولايات المتحدة الأمريكية على العمل فورا ومن دون

الطائرات الحربية ما انفكت تقتل وتشوه وتسبب الصدمة للأطفال في العديد من القطاعات السكنائية المدنية؛ ونجد المبالغ المخصصة في الخزائن الوطنية لميزانية الموت والتي تمهر ببساطة بعبارة "نفقات الدفاع" لا تزال تتعاضد؛ والصناعات العسكرية لأقوى البلدان في العالم ما انفكت تجني أكبر الأرباح من دون أي تساؤلات من جانب السياسيين أو إطلاق أي صرخة غضب من جانب شبكات الأخبار الدولية، وذلك في لعبة من نفاق مستمر يقوض مستقبلنا بأكاذيب متكررة بوصفها حقائق مفروضة علينا. إننا نتبع معايير صارمة جدا في تقدير التكاليف العالمية التي ينطوي عليها توفير التأمين الصحي العام للقاح ضد أوبئة، من قبيل أنفلونزا الخنازير. بيد أننا ننسى أن "نفقات الدفاع" لدينا تروج لها صناعات الأسلحة من على قمم شاهقة مكسوة بالثلوج، وتنتهي بمبادلة حاوية من اللقاح مقابل بندقية أو بمبادلة جزء كبير من ميزانية الصحة العامة مقابل طائرة حربية.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لتعزيز السلام والقضاء على الحروب. ومع ذلك، فإن الاتجار الشره بالأسلحة لا يزال يمر عبر بلداننا بقوافله المحملة بالبنادق الآلية والصواريخ والقنابل اليدوية. ولا تزال مناطق مختارة من العالم تشكل جيوبا انتهائية للتجارة التي يروجها تجار الموت. إن الصراعات التي تشوه الجيران وتدمرهم وتقتلهم وتجلب عليهم الخزي إلى الأبد، تتيح في الوقت نفسه فرصا للذين يرغبون من التحريض على الحروب وإشغالها وإدارتها.

من يُشكك في الأوراق المالية المملوطة بالدماء التي تقبع بدون أن يلمسها أحد في خزائن أقوى المصارف؟ إننا هنا وجها لوجه في هذه القاعة، ولكننا في الواقع، حكومات بلدان العالم الغنية والفقيرة والفقيرة للغاية، نقف وجها لوجه أمام التاريخ. وإذا اعتقدنا ولو لدقيقة واحدة في المبادئ السامية للمساواة والحقوق المشتركة للجنس البشري،

لن نقبل بعد الآن بالوضع الراهن. وسوف ننهيه قريبا جدا وينبغي للأعضاء أن يأخذوا كلامي على المحمل الحدي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية غامبيا على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحَب السيد الحاجي يحيى جمعة رئيس جمهورية غامبيا من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد فرناندو لوغو مينديس، رئيس جمهورية باراغواي**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): ستستمع الجمعية العامة إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية باراغواي.

اصطُحَب السيد فرناندو لوغو مينديس، رئيس جمهورية باراغواي إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرناندو لوغو مينديس، رئيس جمهورية باراغواي. وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس لوغو مينديس** (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص التهاني للسيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأود أيضا أن أعرب عن شكر وفدي إلى السيد ميغيل دي سكوتا بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين على التقدم الذي حققه خلال فترة رئاسته باراغواي.

أود أن أبدا بمناقشة ما هو في غاية الأهمية؛ الحياة، لا يسعني أن أنسى ذلك وبينما تقول الفقرة الأولى من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بأننا نحن الشعوب اجتمعنا وآلينا على أنفسنا إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، فإن

ديمقراطياتها التشاركية، وإزالة أوجه الظلم الاجتماعي الخطيرة والشديدة. وكما هو الحال في باراغواي، ترجع أسباب الويلات التي تعاني منها جميع البلدان الفقيرة إلى ترسيخ الأنظمة التي تفتقر إلى العدالة أو المساواة مما يوسع الثغرة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في نهاية المطاف.

لقد ذهبت جهودنا هباء في السعي لإخفاء حالات الإخفاق في السياسات المتبعة في العقود الأخيرة، بمصطلحات تقنية عفوية لا تقدم إلا القليل في وصف الواقع العالمي المثير للشفقة. فعلى سبيل المثال، نذكر أقل البلدان نمواً، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان النامية بينما تتمثل الحقيقة المجردة اليوم في أننا نعيش في عالم تحي فيه بلدان معينة أرباحاً طائلة من النمو العالمي حتى لا يعد بوسعها أن تريح منه بعد ذلك، في حين تُترك بلدان أخرى في تخلفها ويُحكم عليها بالفقر.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، ينصب التزامنا الذي لا مفر منه على المضي قدماً بدون خوف نحو تغيير ذلك الواقع. يجب أن نفكر بجديّة في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد بأهداف بسيطة ومحددة. أولاً، يجب أن نعمل على تعزيز وتوطيد الاقتصادات الصغيرة على أساس التوزيع العادل والمنصف للفوائد المتأتية من إنتاج الثروات. ويجب أن ننهي العلاقات التجارية غير المنصفة وأن نضع سياسات تضامنية فعالة مع البلدان التي تعاني من الظروف الجغرافية والمناخية السلبية.

ثانياً، يجب أن نعزز التطور السياسي السليم في جميع دول العالم، وأن نضمن عدم تدخل البلدان الأقوى في الشؤون المحلية للبلدان الأخرى، قبل كل شيء عندما تسعى تلك التدخلات لزعزعة استقرار العمليات الديمقراطية الحقيقية. وأود أن أؤكد من جديد بوضوح قلقي حيال الأحداث التي جرت في جمهورية هندوراس الشقيقة في

فسيكون لدينا متسع من الوقت لنسأل أنفسنا: إلى متى سيواصل أباطرة الحروب زيادة دخلهم في المستقبل إلى أقصى حد على حساب التصفية الجسدية للبشر؟

وتعلن بلادي، باراغواي، أمام العالم أننا نلتزم التزاماً تاماً بالسلام. وحكومتنا ليست مستعدة لإنفاق ثمن رغيف عيش واحد على الأسلحة أو آلة الحرب. ويجب أن يمثل الاستثمار في الدفاع مجرد الحد الأدنى بالمقارنة بالمصروفات الاجتماعية التي تنفقها الحكومة. ولن تضع باراغواي خبزها اليومي رهينة لجشع أباطرة الحروب وتهورهم.

ونعتقد أنه، في سياق العولمة، ينبغي أن توجه الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وقادر على إزالة التناقضات الصارخة في الوقت الحاضر وعدم التكافؤ الواضح في الحصول على فوائد التطور المعاصر. وفي ذلك الخصوص، أود أن أصف واقع الحياة في باراغواي اليوم. إن وضعنا مماثل بشكل أساسي للوضع في البلدان الأخرى التي تقع أيضاً تحت رحمة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية.

وقبل فترة لا تتجاوز عاماً إلا بقليل، حدث تحول تاريخي في باراغواي ترك لنا اقتصاداً ممزقاً - وبآليات إنتاج متخلفة وقديمة، ومؤسسات ديمقراطية ضعيفة يرتع فيها الفساد، وأحزاب سياسية لا يكاد يوثق بها، والافتقار إلى القنوات اللازمة للمشاركة المدنية في عملية اتخاذ القرار. وهناك مجتمع مزقته التناقضات الشديدة، وما يقرب من ٤٠ في المائة من السكان يعيشون في فقر، وعشرات الآلاف عاطلون عن العمل، ومستويات عالية من الهجرة، وأقليات عديمة الضمير تعيش في رغد من العيش وتسعى لإدامة الامتيازات غير الشرعية التي تتمتع بها.

وتشاطر تلك السمات معظم البلدان الممتلئة هنا، من قبيل باراغواي التي تواجه، زيادة على الظروف السائدة فيها، تحدياً ذا ثلاثة أبعاد يتمثل في تحديث اقتصاداتها، وتعزيز

وجودها سعياً لتعزيز السلم العالمي والتنمية الاجتماعية العادلة، لكن علينا ألا نتجاهل عقود الفشل في التحديث الشامل، وأقله الفشل في استعمال أكبر منتدى عالمي اليوم بطريقة خلاقة وبعزم.

ليس لدينا وقت لنضعه. إن العدالة التاريخية وتعويض البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة يجب أن يكونا أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وبغية أن تحقق الأمم المتحدة ذاك الهدف الهام، علينا أن ندعم اعتماد الأمم المتحدة للإصلاحات الضرورية، بغية التأكيد من جديد على طابعها الأصيل بوصفها جهازاً تمثيلاً وديمقراطياً وعادلاً. ويجب أن نعزز أسبقية هيئتها على الأجهزة الداخلية الأخرى للمنظمة من قبيل مجلس الأمن، بغية إبراز العمليات التي ستساعد في بناء العدالة الاجتماعية المطلوبة إلى حد كبير.

إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الموكل إليه صون السلم العالمي، يجب إصلاحه أيضاً، ليس فحسب من أجل إعطائه شرعية أكبر عن طريق زيادة صفته التمثيلية، وإنما أيضاً لاعتماد طرائق عمل جديدة تأتي انعكاساً لنظام عالمي جديد متعدد المحاور، قائم على علاقات من التعاون والتضامن والسلام، وتكون فيه المجتمعات المحلية وكرامة الإنسان جوهر كل قرار.

يصعب قول هذا الكلام في قاعة قدسية كهذه، لكن من الجدير ذكره أنه في هذه اللحظة بالذات يموت آلاف الناس جوعاً في العالم الذي نعمل على إنشائه. وسهولة عرض التلفاز للأخبار المتنقلة بين صور الأطفال البؤساء الذين يسقطون بفعل الجوع المروع وبين صور المتعاملين بالسلح القساة في البلدان الصناعية، تكشف عن لامبالاة إنسانية.

وعلياً أن نؤمن مرة وإلى الأبد بإيجاد كوكب مختلف يكون قادراً على استعادة ثروته الطبيعية الكبيرة، ووضع حد

أعقاب الانقلاب الوحشي الذي أحدث جرحاً غائراً في قلب ديمقراطيتنا الإقليمية.

ثالثاً، يجب أن نعزز الحلول السلمية للصراعات الدولية، وأن نصمم بقوة على خفض المستويات المزعجة للعسكرة والتسلح.

رابعاً، يجب أن ندعو إلى وضع حد للاعتداءات الإجرامية الضارة بالبيئة، بما في ذلك الاحترار العالمي والكوارث الطبيعية التي تقع بوتيرة متزايدة. وتحمل شعوب بلدان الجنوب التكاليف الاجتماعية والبيئية والمالية المتزايدة والمستمرة لتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، لا تضطلع الدول التي تتحمل المسؤولية الأكبر عن الاحترار العالمي بتنفيذ التزاماتها أو الوفاء بالدين الاجتماعي والبيئي المتزايد الناجم عنها. وتعمل تلك الدول على إدامة وتفاقم حالة واضحة من الظلم يجب الرجعة فيها. ويجب أن نصغي إلى نداءات أشد الناس ضعفاً على كوكب الأرض على سبيل العدالة والإلحاح.

خامساً وأخيراً، يجب تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز القائم على أساس التفضيل الجنسي أو السياسي أو الأيديولوجي، أو على أساس الاختلاف العنصري أو العرقي أو الديني. وبمجرد القول أن المسألة هي مسألة تطوير عالم أفضل وأكثر إنسانية في سبيل تحقيق بيئة حياة أكثر دعماً وتماشياً إلى أبعد حد مع مستقبل البشرية.

إنني أدرك تماماً مدى التحدي الذي أتكلم عنه. كذلك أدرك تماماً الصعوبات التي سنواجهها في هذا الكفاح المرير، بيد أنه لا يسعنا في القرن الحادي والعشرين أن نتغاضى عن إجراء نقاش عميق ومفتوح بشأن وقائع مقلقة.

إنني لا أقلل بأي طريقة من قيمة الدور الهام التي اضطلعت به الأمم المتحدة في فترة زمنية قصيرة نسبياً من

تجاه كوبا من القيادة الجديدة لأقوى بلد على الأرض سوف تتحقق عاجلا وليس آجلا.

رابعا وأخيرا، أود أن أعرب عن القلق العليّ إزاء التيارات المشؤومة التي تلف العالم بسباق التسلح الذي لا يكبح جماحه والذي لا يمكن تبريره بأي طريقة ولا ترحب به إلا صناعات الموت والمهجمية. وعلينا أن نترع فتيل التوترات التي تعزز الاهتمام بالأسلحة، ويجب أن نكشف على وجه السرعة العناصر التي تعرقل إمكانية تحقيق السلام في جميع أنحاء العالم.

إنني أؤكد من جديد التزام بلدي الصغير والمتواضع بدعم أية مبادرة وجميع المبادرات الرامية إلى بناء عالم أفضل للأجيال المقبلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد فرناندو لوغو منديس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### **خطاب السيد محمد نشيد، رئيس جمهورية ملديف**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملديف.

اصطُحِب السيد محمد نشيد، رئيس جمهورية ملديف، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد نشيد، رئيس جمهورية ملديف، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس نشيد** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب لمعالي السيد علي عبد السلام التريكي عن

للهلاك الفظيع الذي تخلفه المصالح الدنيئة. وعلينا أن نؤمن بنظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وتوازنا، تكون فيه التفاوتات الكبيرة شيئا من الماضي. إنني أؤمن بالتضامن الكبير بين البشر. إنني أؤمن بأحلام الزعماء الكبار الذين غيروا العالم بكل عناد. إنني أؤمن بيسوع المسيح وبغاندي وبمارتن لوثر كينغ.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأذكر بعض المواقف الواضحة من مسائل ملحة لها تأثير علينا.

أولا، أود القول إن الأزمة الاقتصادية التي بدأت بالدول الكبرى وانتشرت في جميع أنحاء العالم أدت إلى تداعيات خطيرة في جميع البلدان. لقد سببت تدميرا سريعا للثروة المتراكمة. وارتفعت البطالة إلى مستويات غير مسبوقة. وتزايد عدد الفقراء. والأزمة عرضت عشرات العمليات السياسية الديمقراطية للخطر.

ثانيا، أود القول بحزم إن التمزق العنيف الحاصل في العملية الدستورية في هندوراس هو انتكاسة فظيعة لإعادة إضفاء الطابع الديمقراطي على أمريكا اللاتينية. والمشاركون في الانقلاب الذين وجهوا ضربة مدوية إلى الوجه المشرف للديمقراطية في القارة مسؤولون عن تضحيات البشر وما يحصل من اضطراب اجتماعي رهيب. وأود أن أعلن تضامني الصريح وتضامن شعبي مع مانويل زيلايا وشعب هندوراس، اللذين يقفان بشجاعة ضد الانقلاب.

ثالثا، أطلب إلى الشعوب والحكومات الممثلة هنا أن تددين بشدة الحظر التجاري الذي يفرضه أكبر اقتصاد في العالم على كوبا - وهو فصل آخر يصعب تحمله لأن استدامته تقوض مصداقية أي نقاش عن التعددية والانقسامات البعيدة عن الحلول الوسط. ونعتقد أن آمال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيال النهج الإنساني

هناك ثلاثة مجالات تسعى ملديف إلى الحصول على مساعدة المجتمع الدولي فيها. المجال الأول هو استمرار التعاون في بناء الديمقراطية. علينا أن نعمل معا لتعزيز الركائز المختلفة لمجتمع ديمقراطي، وبالتحديد حماية حقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة، وهيئات المراقبة المستقلة، والصحافة الحرة والمجتمع المدني. لقد أحرزت ملديف تقدما كبيرا في جميع هذه الركائز، لكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وأعتقد أن الأسس الضرورية قد أرسيت بالفعل. لقد تم فصل السلطات بموجب الإصلاح الدستوري. وأنشئ الآن عدد كبير من الوكالات واللجان المستقلة. ولدينا وسائل إعلام مستقلة مزدهرة. ومع ذلك، ما زال هناك عدد من التحديات الهامة، وتطلع إلى دعم المجتمع الدولي ونحن نتقل إلى مواجهة هذه التحديات. وأود أن أؤكد، بصورة خاصة، على أهمية ضمان المساواة بين النساء والرجال، لا بالقول فحسب، بل بالممارسة.

والطريقة الثانية التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها في توطيد الديمقراطية وسيادة القانون في ملديف هي تعزيز بيئة اقتصادية مؤاتية. ولأن اقتصاد ملديف اقتصاد صغير قائم على السوق المفتوحة ويعتمد إلى حد كبير على السياحة وتصدير الأسماك، فإن ملديف تأثرت بشدة بالركود العالمي الراهن. وفضلا عن ذلك، ومنذ أن توليت منصبتي، بدأنا ندرك أن النظام السابق قام في الفترة السابقة على الانتخابات الأخيرة باتباع سياسات اقتصادية غير مسؤولة إلى حد كبير أملا في شراء الفوز بالانتخابات. وأضاف إلى هذه الصبغة جهودنا المستمرة للالتعاش من تسونامي عام ٢٠٠٤، وخروجنا الوشيك من فة أقل البلدان الأقل نموا وارتفاع أسعار النفط والغذاء في السنوات الأخيرة، كما أصبح نطاق التحدي الاقتصادي الذي يواجه الحكومة الجديدة واضحا جدا.

أحررتهائي وفدي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأؤكد له دعم وفدي وتعاوننا التامين. وأود أيضا أن أتهز هذه الفرصة لأعرب عن بالغ تقديرنا لسلفه، معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على الطريقة الرائعة التي وجّه بها عملنا في الدورة الثالثة والستين.

وأود أن أسجل أيضا عميق امتنان وفدي للأمين العام بان كي - مون لقيادته الملهمه والمتفانية في تعزيز مبادئ هذه المنظمة ومثلها النبيلة.

هذه هي المرة الأولى التي يخاطب الجمعية العامة رئيس من ملديف منتخب بصورة ديمقراطية. وأنا سعيد للغاية لوجودي هنا. لقد أمضيت العديد من دورات الجمعية العامة السابقة في زنزانة حارة ورطبة مكتوف اليدين ومكبل القدمين، حيث سجنحت بسبب اقتناعي بأنه ينبغي لشعب ملديف الذي يبلغ تعدادده ٣٠٠.٠٠٠ نسمة أن يتحرر من الخوف ومن العوز وأن يعيش حياته في حرية وكرامة.

وأود أن أشكر المجتمع الدولي على الدعم القيم الذي قدمه لنا لضمان تحولنا الديمقراطي. وينبغي للإصلاحيين في ملديف وأصدقائنا في الأمم المتحدة أن يشعروا بالفخر عن حق لأن بلدنا الجزري قد تمكن من الاحتفال في العام الماضي بأول يوم دولي للديمقراطية بأفضل طريقة ممكنة، وذلك بالتخلص من حكم فردي دام ٣٠ سنة وضمان تحول السلطة بصورة سلسة وسلمية وديمقراطية.

ومثلما اضطلع المجتمع الدولي بدور رئيسي لضمان التحول الديمقراطي في ملديف، يحدوني الأمل في أنه سيقوم بدور حتى في المهمة الأصعب وهي التأكد من أن تصبح ديمقراطيتنا سمة دائمة وليس مجرد خيال عابر. فجميع من يهتمون بملديف ويؤمنون بالديمقراطية يتحملون مسؤولية ضخمة لضمان أن تنقش هذه المعتقدات التي حاربنا من أجلها على الصخر ولا تكتب على الرمال.

لا تزيد على ١,٥ درجة مئوية مما كانت عليه قبل المرحلة الصناعية. وعدم القيام بذلك هو بمثابة توقيع على شهادة وفاة الـ ٣٠٠٠٠٠٠ ملديفي.

غير أن شعب ملديف عاقد العزم على القيام بكل ما في وسعه للبقاء على قيد الحياة. فنحن أول بلد سيخلو من غازات الكربون في غضون ١٠ سنوات. ولكي نحقق ذلك، نحن مصممون على تجهيز المواد اللازمة للبقاء: وضع دليل للتبادل الكربوني من شأنه أن يمكن الآخرين من محاكاة إجراءاتنا، كي يتسنى لنا جميعاً إنقاذ أنفسنا من كارثة مناخية.

وكجزء من جهودنا للتكلم بصوت واحد، سادعو بعض أكثر الدول هشاشة المتضررة من تغير المناخ إلى ملديف. ويحدونا الأمل في أن يعزز مؤتمر القمة هذا المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر عزمنا على عدم ادخار أي جهد لضمان بقائنا.

وأود الآن أن أتكلم بإيجاز عن عدد من المسائل الهامة الأخرى التي هي مدعاة قلق بالغ لنا. إن ملديف تمقت الإرهاب بكل مظاهره ومصممة على الوقوف إلى جانب جميع البلدان في مواجهة هذا الخطر. فالأحداث التي وقعت خلال السنة الماضية في أفغانستان وباكستان والهند، جيراننا وشركائنا في جنوب آسيا، تظهر لنا أنه من الصعب تحقيق الانتصار بسهولة في هذه الحرب. وتثبت لنا أيضاً أنه من أجل التصدي بفعالية للإرهاب علينا أن نؤكد مجدداً على التزاماتنا بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والحكومة الرشيدة ولا نتقص منها.

وبينما نشيد بالجهود المبذولة في الفترة الأخيرة لإدخال إصلاحات على الأمم المتحدة وتنشيطها، نعتقد أنه لا يمكن أن تكون هذه الإصلاحات ناجحة أو كاملة دون إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره وتشتد الحاجة إليه.

إن الحكومة الجديدة عاقدة العزم على التصدي لهذا التحدي بأمانة وبقوة. وبالتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شرعنا في برنامج لعملية إصلاح اقتصادية كبيرة مصممة لتخفيض القطاع العام المتضخم، وخصخصة خدمات المرافق العامة والنهوض بالمؤسسات الخاصة والتجارة. بيد أن حجم المشاكل التي نواجهها يعني أننا لا نستطيع النجاح بمفردنا. ولذلك نتطلع إلى أصدقائنا في المجتمع الدولي ليساعدونا في الوقوف على أقدامنا. ونحن ممتنون للغاية للدعم الذي قدمه لنا صندوق النقد الدولي والحكومة الهندية، وذلك على سبيل ذكر اثنين فحسب من شركائنا. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد إذا كان للديمقراطية وحقوق الإنسان أن يتعايشا مع الاستقرار الاقتصادي والازدهار.

والطريقة الثالثة التي يمكن للمجتمع الدولي بل يجب عليه أن يساعد بها في توطيد الديمقراطية في ملديف وإيجاد مجتمع آمن ومزدهر وتسوده المساواة هي اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمواجهة تغير المناخ. فالأخطار التي تواجه ملديف من تغير المناخ معروفة جيداً. فقد خسر كل شاطئ بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وخسر كل بيت بسبب العواصف العاتية، وخسر كل شاطئ مرجاني جرّاء الارتفاع المتزايد في درجة حرارة المياه الدافئة، وخسرنا فرص عمل بسبب اضمحلال الأرصد السميكية، وكل حياة نفقدها بسبب الأنواء الجوية العاتية المتكررة ستزيد من صعوبة حكم البلد، إلى أن نصل إلى نقطة يجب علينا عندها أن ننظر في التخلي عن وطننا.

ولذا، أناشدكم، يا قادة العالم، أن تحموا مستقبل بلدان خط المواجهة مثل ملديف بالتوصل إلى اتفاق طموح وفعال في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المزمع عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر الذي يسعى للحد من ارتفاع درجة الحرارة عالمياً بحيث

أجل إطلاق سراحها فوراً وبدون شروط، ومعها بقية السجناء السياسيين. كما أنني أكرر تأكيد دعمي القوي للمهمة الموكلة إلى السيد إبراهيم غمباري، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى بورما، وإنني أتوجه بالصلاة والدعاء من أجل السجناء السياسيين في كل مكان.

في الختام، سيدي الرئيس، عليّ أن أقول إن الاختبار الأهم حتى الآن سيكون تصميم المجتمع الدولي على إنقاذ نفسه أثناء رئاستكم للجمعية العامة، وذلك في اجتماع كوبنهاغن الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. ويجب أن نتهيماً للنجاح في ذلك المؤتمر. وعلينا جميعاً منذ الآن وحتى انعقاد المؤتمر أن نستخدم كل فرصة وكل حوار وكل لقاء من أجل تحقيق ذلك الهدف. ومن الضروري أن نحقق النجاح. فإذا كنا نريد إنقاذ العالم، فإنني أقترح أن إنقاذ ملديف سيكون بداية حسنة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملديف على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد نشيد، رئيس جمهورية ملديف، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ألفارو كولوم كابيروس، رئيس جمهورية غواتيمالا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد ألفارو كولوم كابيروس، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي أن تسفر الجولة الثالثة من المفاوضات المشتركة بين الحكومات بشأن إصلاح مجلس الأمن عن نتائج ملموسة. وأدعو الجمعية العامة إلى إكمال هذه المهمة خلال الدورة الرابعة والستين وأن تتوصل إلى اتفاق بشأن زيادة عدد أعضاء المجلس من الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

ومن حيث تشكيل المجلس، فإننا نؤمن بأن الوقائع الجغرافية - السياسية في العالم المعاصر يجب أن تنعكس على النحو الواجب في عضوية المجلس. وعليه، فإننا نؤيد انضمام الهند واليابان كعضوين دائمين.

إن حكومة ملديف الجديدة مصممة على السعي إلى إقامة علاقات ودية وقائمة على الاحترام المتبادل مع كل بلد ممثل في هذه القاعة. ولكن أية صداقة يجب أن تشمل الاستعداد لإبداء الصراحة فيما بيننا والاعتراض على أي سلوك لا يناسب دولة ذات سيادة.

إننا نؤمن بأن الحوار والمشاركة البناءة يخدمان قضية السلام أكثر من الإقصاء والعزل. وستطلع الحكومة الجديدة في ملديف إلى إعادة العلاقات مع إسرائيل وإلى استخدام هذه العلاقة لإعادة تأكيد دعمنا لإنشاء وطن فلسطيني ذي سيادة وفقاً للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتسعى ملديف إلى انتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، ونفعل ذلك لأننا نؤمن بإيماناً راسخاً بعالمية حقوق الإنسان وأهميتها الأساسية لتحقيق الأهداف السامية لميثاق الأمم المتحدة.

إنني إذ أقف على هذا المنبر، يجب أن أعترف بأنني كسجين كنت أشعر بالإلهام من شجاعة ورؤية أونغ سان سو كاي في بورما. وأود أن أكرر اليوم نداء الأمين العام من

الجفاف فحسب، بل أيضا بسبب أن هذه الكارثة التاريخية أصابت أكثر الناس فقرا في بلدنا، بينما نحن نحاول انتشالهم من حالة الفقر المدقع.

وقد أبرزت هذه الحالة أحد مظاهر تغير المناخ المتعددة التي تقع في مناطق مختلفة، وألقى بثقله فوق أعباء آثار الكساد التي عانينا منها خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، بسبب الأزمة المزدوجة للمواد الغذائية والطاقة، التي تبعثها الآثار المذكورة للأزمة الاقتصادية. وللأسف، فإن الآثار السلبية لهذه الحالة أثرت بشكل غير متناسب على تلك الفئات من السكان التي تعاني من نقص القدرات والمداخل. وقد زادت من تعقيد هذه الحالة حقيقة أن الدولة، التي يقع عليها واجب تلبية احتياجات الشعب، تعاني من قيود صارمة للاعتبارات المالية.

ومع ذلك، فإننا لا نقف مكتوفي الأيدي، بل على العكس تماما. فقد انطلقنا إلى الأمام ببرنامج وئام اجتماعي نشط وقوي. وحاليا يغطي البرنامج ما يزيد على نصف مليون أسرة من المناطق الفقيرة والمستعدة في بلدنا. واليوم، أستطيع أن أقول بشعور من الارتياح أنه خلال ما لا يزيد على ١٨ شهرا منذ بدء ولاية إدارتنا، تحسنت مؤشرات الصحة في بلدنا - جميع مؤشرات الصحة - بشكل استثنائي.

وقد تحسنت مؤشرات التعليم. فعلى سبيل المثال زاد الالتحاق بالمدارس بنسبة ٣٧ في المائة في المرحلة الثانوية، ونسبة ٩ في المائة في مرحلة التعليم الابتدائي، و ٢٧ في المائة في مرحلة التعليم قبل المدرسي. والمشكلة التي نواجهها حاليا هي عدم قدرة المدارس على استيعاب أعداد كبيرة من الأطفال، ولكننا نفضل هذه المشكلة على مشكلة خلو المدارس من الأطفال. وهذا يعني أننا بحاجة إلى بناء ١٤ ٤٠٠ فصل دراسي جديد خلال الأشهر الـ ١٤ المقبلة،

ألفارو كولوم كايبيروس، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس كولوم كايبيروس (تكلم بالإسبانية):** أود،

بادئ ذي بدء، أن أحيي السيد علي التريكي، رئيس الجمعية والدبلوماسي المتميز. إنني أتمنى له نجاحا كبيرا في توجيه مداولات هذه الدورة. وفي الوقت ذاته، أود أن أعرب عن إعجابي واحترامي للأب ميغيل ديسكوتو بروكمان الذي قاد الجمعية العامة في دورتها الماضية.

إن وجودي هنا يؤكد التزامنا بتعددية الأطراف بشكل عام وبالأمم المتحدة بشكل خاص. إنني أحيي الأمين العام بان كي - مون وأعيد التأكيد له على تقديرنا لإدارته. واسمحوا لي أن أقول إن شعب غواتيمالا يقدر ويثمن وجود الأمم المتحدة. ونحن نحاول أن نعبر عن هذا التقدير جزئيا من خلال مشاركتنا في مختلف عمليات حفظ السلام.

إنني أود أن أتناول بإيجاز بعض المواضيع التي تقع في محور شواغلنا ولكنها في نفس الوقت تتضمن بعدا دوليا هاما.

أولا، إن غواتيمالا، شأنها شأن البلدان الأخرى في منطقتنا، تضررت كثيرا من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وقد انعكست هذه الحقيقة في قيمة وحجم صادراتنا، وفي مستوى التحويلات إلى الأسر، وخاصة في مستوى الأنشطة الاقتصادية، والعمالة، وجباية الضرائب. وبصفة عامة، زادت الأزمة من صعوبة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومما جعل الحالة تزداد سوءا أن جهودنا لتخفيف آثار الأزمة ألغيت جزئيا بسبب حدث مناخي غير عادي، حيث أننا نتعرض لأسوأ حالة من الجفاف منذ ثلاثين عاما. وقد أضرت هذه الحالة بحصاد الحبوب الأساسية وتركت آثارا خطيرة على أفقر المناطق في بلدنا. ونظرا لذلك، قررت إعلان حالة الطوارئ. وقد وقعت الكارثة ليس بسبب

لا هواده فيها على تلك الجماعات. ومن هذا المحفل أود أن أعرب عن تقديري للتعاون والدعم الكبيرين اللذين لقيناها، وبخاصة من كولومبيا وبنما والمكسيك، في سعيها لمهاجمة آفة الاتجار بالمخدرات ووضع حد لها والشروع في عملية القضاء عليها.

وإنه لمن دواعي غبطتي أن أنقل إلى الجمعية العامة أننا، فيما يتعلق بمصادرة الكوكايين وحده، قد سجلنا زيادة تبلغ ٧٠٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة تحت الحكومة السابقة؛ كما زادت مصادرة الماريوانا ١٥ ضعفا والقضاء على زهرة الخشخاش ٣٠٠ في المائة في نفس الفترة. إن جهودنا لمكافحة الاتجار بالمخدرات جهود لا تراجع فيها ولا تخاذل ولكننا ندرك أنها ظاهرة تتطلب المعالجة على الصعيد الإقليمي أيضا. لذلك نتعاون عن كثب مع البلد الشقيق المكسيك ومع أشقائنا في أمريكا الوسطى للتصدي مباشرة للاتجار بالمخدرات على الصعيد الإقليمي.

إن لمشكلة الاتجار بالمخدرات تداعيات جد سلبية على غواتيمالا. لقد ترك البلد نهباً للجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، لأكثر من ثماني سنوات مما ترك أراضينا وممرات التهريب دون حماية أكثر من أي وقت مضى. كذلك تم تقليص حجم الجيش الوطني إلى أدنى من الحد الذي نصّت عليه اتفاقات السلام مما أدى إلى توقّف الرقابة على ترابنا الوطني. أما الشرطة الوطنية المدنية فقد تورطت إلى درجة كبيرة مع تجار المخدرات فأصبحت بالفساد والضلال.

ورغم كل ذلك، وبفضل الأمم المتحدة ووجود اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا - وهي آلية للأمم المتحدة في غواتيمالا فريدة من نوعها في العالم - تمكنا من توفير الدعم والمشورة لوزارة الشؤون العامة وحقق المدعون العامون تقدماً ملموساً، فلأول مرة في

ولكننا نفضل ذلك على أن يكون الأطفال في الشوارع أو في أماكن العمل.

إن التعاون الدولي الذي تلقيناه في إطار هذه الجهود تعاون مهم، ونود أن نشيد بصفة خاصة بدعم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، التي دعمت جهودنا لبناء الوئام الاجتماعي ولدعم الشعوب الأصلية التي يتألف منها بلدنا.

أود أن أعرب هنا بصدق عن كامل اقتناعي بالتغيير الذي يتعين علينا جميعاً أن نجريه. إنه، كما نوه بذلك بالأمس الرئيس لولا، تغيير في نمط سلوكنا وفي إرادتنا. ومن الأهمية بمكان أن نشهد مولد هذا النظام العالمي الجديد القائم على العدل والمساواة.

تسبب الجفاف في غواتيمالا في تفاقم حدة الفقر ولكن مشكلة الفقر لن تحل بمجرد حل مشكلة الجفاف لأن الفقر أصبح هيكلية وتاريخية، ناجماً عن ٥٠ سنة من إهمالنا للسكان الريفيين وشعوبنا الأصلية.

وستتابع باهتمام مداورات مجموعة العشرين التي تجتمع في نفس هذا اليوم بمدينة بيتسبرغ. ونحسب أن ذلك المحفل الخاص جداً سيأخذ في اعتباره أيضاً شواغل البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة أو المتوسطة الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد الجهود المبذولة داخل المؤسسات المالية العالمية ومنظمة الأمم المتحدة لتحسين قدرتها على مساعدة البلدان النامية في التصدي للأزمة. لذلك، يطالب بلدي، جاداً، برسملة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسستنا المالية الإقليمية، مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي.

أود أن أتطرق إلى غياب الأمن في بلدنا. بلدنا يتعرض لهجوم شرس من جماعات الجريمة المنظمة، وحكومتنا، في فترة العام ونصف العام الماضية، شنت حرباً

بأن أمريكا الوسطى ستعود إلى إيقاعها الطبيعي في التكامل والتنمية الديمقراطية والأمن الديمقراطي.

كذلك أود أن أسلط الضوء على التزامنا بكل آليات ومبادئ وقواعد حقوق الإنسان داخل غواتيمالا وخارجها. إننا أمة متعددة الطوائف، ومتعددة الثقافات ومتعددة اللغات ونملك بلدا جميلا تبلغ مساحته ١٠٨ ٠٠٠ كيلومتر مربع يضم ٢٣ ثقافة و ٢٣ شعبا يتقاسمون الأرض المباركة التي حباننا بها الرب. لذلك نلتزم بتعزيز ودعم مساهمة جميع الشعوب الأصلية في غواتيمالا في الحياة اليومية والتنمية والسلام والأمن.

لقد أصدرنا، دون مشاكل تذكر، قانونا جديدا بشأن حرية الحصول على المعلومات يكفل حرية الحصول على جميع المعلومات في أجهزة الدولة المتعلقة بالأمن والعلاقات الخارجية. لذا نشعر بضرورة تعزيز آليات حقوق الإنسان وتحديد الأسلحة. وأنا من الذين يؤمنون بأن لكل بلد الحق في التسلح للدفاع عن نفسه ولكنني أرفض أن تصبح بلدانا ممرات لتهرب السلاح. كذلك أؤمن بأن على الدول المصدرة للسلاح أن تلتزم الحيطه والمزيد من الرقابة واحترام المعايير المتعلقة بتجارة السلاح برمتها. وإن حكومة بلدي قد ضاعفت من مدهاتها للأسلحة غير المشروعة عشرة أضعاف تقريبا ولكن لا يزال أماننا عمل شاق. وفي تلك الأثناء يموت العديد من الأبرياء نتيجة للاتجار بالسلاح وتربيته والجريمة المنظمة.

تعالوا نحرز تقدما في تعريف مبدأ المسؤولية عن حماية سكان كل بلد منا من الإبادة وجرائم الحرب عانينا منها بالفعل؛ ومن التطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي عانت منها غواتيمالا الأمرين طيلة ٣٦ عاما.

أود أن أعرب عن عميق اقتناعي بضرورة تحديث الأمم المتحدة بشكل مستمر بحيث تتواءم مع متطلبات

تاريخ غواتيمالا يصبح أحد زعماء تجارة المخدرات مطاردا من العدالة وسنلقي عليه القبض قريبا. ولعل هذه هي أقوى رسالة تلقتها حتى الآن الجماعات السيئة الصيت العاملة في الاتجار بالمخدرات.

كذلك أودعنا السجن ١٠ من المتهمين بالقتل في أحداث ١٠ أيار/مايو. وأتتهز هذه الفرصة لأشكر محفلنا هذا، محفل الأمم المتحدة، على الدعم غير المحدود الذي قدمه لحكومتنا إبان تلك الأزمة. وإنني لعلى ثقة بأن جهود اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب ستمسك بخناق العقول المدبرة لتلك الجرائم البغيضة فتظهر الحقيقة وتنفذ العدالة. إن ما كان مقدرًا له أن يكون انقلابا فنيا أصبح نموذجا حقيقيا للعدالة والحقيقة. وإنني لعلى ثقة بأن حكومتنا التي كفلت الاستقلال التام للتحقيقات سوف تنفذ إلى لب الموضوع وأن الحقيقة سرعان ما ستظهر.

لقد قمنا بعمل شاق من أجل ضمان أمن مواطنينا، وإنني أدرك تماما أن العملية طويلة ومعقدة. وهنا مرة أخرى تمس الحاجة إلى مساعدة اللجنة الدولية، وإننا نؤمن بأن وزارة الشؤون العامة ستستفيد حقا من هذه التجربة بدليل أنها بدأت بالفعل في إعادة تنظيم وهيكلتها نفسها.

أود أن أتطرق الآن إلى موضوع هندوراس، البلد الشقيق المجاور. لقد أيدت غواتيمالا منذ البداية العودة إلى الديمقراطية وسيادة القانون في هندوراس. ولا يسعنا السماح في أي مكان من العالم - ناهيك عن أمريكا الوسطى حيث كلفتنا الديمقراطية أرواحا عديدة، وعانينا من وفيات كثيرة، بل مجازر في حالة غواتيمالا - بعزل رئيس بقوة السلاح وتجاهل الوسائل الديمقراطية والقانونية. إننا لن نقبل بأقل من عودة الرئيس زلايا إلى الحكم ثم إجراء انتخابات شرعية بحيث يتمكن إخواننا في هندوراس قريبا من العيش في سلام وطمأنينة. إن مساندتنا للرئيس زلايا غير محدودة، وإنني واثق

وأود أن أختتم بياني ببعض التأمّلات الموجزة للغاية بشأن منظمتنا وجدول أعمالها في المستقبل. أود أن تواصل المنظمة إيلاء الأولوية للفقراء، وذوي الدخل المحدود، والأطفال، والشباب الذين يعيشون في الجبال في بلداننا ولا يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية أو التعليم أو مياه الشرب. وما الجفاف وسوء التغذية، اللذان نشاهدهما على أطفالنا في غواتيمالا سوى نتاج لحالات الظلم التاريخية. وإذا اشتركنا نحن جميعاً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذا الكفاح من أجل مساعدة من يملكون أقل القليل، فإنني متأكد من أنه سيكون لدينا ما يكفي الجميع ويزيد. وكلما ساعدنا من لديهم القليل، سيكون لدينا الكثير في النهاية. وآمل أن تتوصل هذه الدورة للجمعية إلى نتائج مثمرة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ألفارو كولوم كابايروس، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد رينيه بريفال، رئيس جمهورية هايتي**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية هايتي.

اصطحب السيد رينيه بريفال، رئيس جمهورية هايتي، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفتحامة السيد رينيه بريفال، رئيس جمهورية هايتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

العصر. إن حضارتنا تتغير. وهذه ليست مجرد أزمة طاقة أو أزمة مالية أو مناخية؛ إنها أزمة قيم، وأزمة مبادئ. إن الأزمة المالية هي أزمة في القيم والمبادئ، وندفع تكاليفها بالفقر الذي تعاني منه شعوبنا. ولذلك فإننا بحاجة إلى تكيف أفضل لآليات الأمم المتحدة حتى يمكننا أن نصل فعلاً إلى أصل المشاكل - أو "بيت القصيد" كما نقول في غواتيمالا - المتصلة بالفقر والإجحاف، وإلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

ويشرفني أن أكون على دراية بالرؤية الكونية للميان، وإنني متأكد تماماً من أنه في عام ٢٠١٢ سيبدأ تحول الحضارة الذي تنبأت به هذه الرؤية. إنها نبوءة قديمة للغاية وسوف تتحقق، مثلما تحققت من قبل جميع النبوءات الأخرى. وسندخل عصر الإنسانية العظيمة والقوة البشرية الهائلة. واليوم تتغير أمريكا أيضاً. فإذا نظرت إلى الأمريكتين اليوم، تراهما مختلفتين تماماً عما كانتا عليه قبل عشر سنوات. وقد تحسنت الديمقراطية وتعززت بفضل السماء، بالرغم من وجود بعض المشاكل.

ونحن نؤيد القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية فيما يتعلق بهندوراس، كما يسعدني أن أؤكد على أننا حققنا تقدماً ملموساً للغاية في القيام بكل فخر بإنهاء نزاعنا التاريخي مع بلدنا الشقيق بليز. وفي كانون الأول/ديسمبر، وفي ظل المساعي الحميدة لمنظمة الدول الأمريكية، وقعت كلتا الحكومتين اتفاقاً خاصاً، يلزمنا، قبل الامتثال لعمليات التصديق المحلية من جانب الكونغرس في كلا البلدين، بالسعي للتوصل إلى تسوية قضائية عن طريق محكمة العدل الدولية. ونأمل أن نتمكن، من خلال هذه الإجراءات الداخلية، من الشروع في إجراء استفتاء في كلا البلدين، من أجل إنهاء النزاع مع بلدنا الشقيق بليز.

على القطاعات الرئيسية من السكان التي تفتقر إلى الرعاية الصحية، والسكن اللائق بل وحتى التعليم الجيد.

لماذا ينبغي للبشرية جمعاء أن تقبل أن يعيش نصف سكان كوكبنا تحت وطأة هذا الحرمان، في جوع وبؤس، وانعدام أي أفق لتحسين وضعهم؟ لماذا ينبغي للبشرية جمعاء أن تقبل تعريض كوكبنا للخطر بطريقة غير مسؤولة، وأن يُحكم على ذلك النوع بالانقراض، أو بأن يصبح سكاننا، من جراء تغير المناخ، أكثر ضعفاً في مواجهة الكوارث الطبيعية بسبب الاختيارات الاقتصادية الأنانية التي تتخذها أقلية ضئيلة من متسبي التلوث؟

أي جوهر يمكن أن نسبغه على عضويتنا في هذا المجتمع الإنساني الذي تسعى الأمم المتحدة لمناصرته؟ وعلى حد تعبير جورج أورويل، إذا تجاوزنا مستوى معين من الظلم، لن يكون هناك عالم مشترك. إن أوجه الظلم الصارخة التي تتسم بها الأوضاع في بلداننا، تمثل عقبة أمام إنشاء الأسرة العظيمة التي ينبغي أن تكون عليها الأمم المتحدة.

لقد آن الأوان لمعارضة عولمة الأرباح بأي ثمن، التي أصبحت هي العقيدة الجديدة، والاستعاضة عنها بعولمة التضامن التي ستكفل وحدها التخلص من الفقر، وهو ما تطالب به الجمعية هذه.

وهنا، ينبغي أنؤكد مجدداً للأعضاء أن التنمية هي المحرك الحقيقي للسلام والاستقرار والأمن. والمعونات التي تحصل عليها بلداننا ستكون غير فعالة ومصدر إحباط كبير للمانحين والمستفيدين ما لم تكن جزءاً من خطة لإيجاد وتطوير طاقات إنتاجية لبلداننا. وهذا هو السبيل الوحيد لإنهاء دورة الفقر والاعتماد على الآخرين.

إن شعب هايتي، مثله في ذلك مثل الكثير غيره من شعوب الجنوب، هو شعب ماهر يعمل بجد ويجيد الأعمال

**الرئيس بريفال** (تكلم بالفرنسية): اسمحو لي في البداية أن أهنئ رئيس الجمعية العامة، وأن أتمنى له أعمالاً مثمرة للغاية.

هل يمكنكم أن تتخيلوا جمعية عامة لا يقوم فيها ممثلو الدول والحكومات، الذين يتكلم كل واحد منهم بعد الآخر من هذا المنبر سوى بنقل الأخبار الحسنة، وإبلاغنا بأن العالم يعمل بشكل أفضل وأن معظم المؤشرات الإنمائية في أحسن مستوياتها على الإطلاق؟ إننا بعيدون كل البعد عن ذلك المثل الأعلى.

ويبدو أنه، بالرغم من وقوع العديد من الأزمات بكل أشكالها - أزمة الغذاء والطاقة والأزمة المالية وما إلى ذلك - التي تلحق بالفعل خسائر فادحة بسكاننا، يجب على البعض منا أن يعتاد الآن على الاضطرابات المتكررة الناتجة عن الكوارث الطبيعية. وفي كل مرة، يتعين علينا أن نعيد بناء نفس الهياكل الأساسية المدمرة، ويتعين علينا أن نعيد نفس القدرات الإنتاجية التي اكتسحتها الأعاصير الحزونية والفيضانات. وبسبب الافتقار إلى الموارد الكافية، فإن عملية إعادة الإعمار لا تبدأ أبداً في الوقت المناسب ونجد أنه يتعين علينا أن نستعد لعودة هذه الكوارث حتى قبل أن تتعافى مجتمعاتنا المحلية من الكوارث السابقة. ويبدو أن هذه هي الدورة الجديدة للحياة التي يجب أن تنهياً لها البلدان الضعيفة مثل بلداننا. وبالطبع يحدث هذا في الوقت الذي لا تتوافر فيه الموارد الكافية.

وليس هذا الوضع من قبيل الصدفة. إنه الأثر المباشر لنموذج التنمية والإدارة الذي فرضته الدول القوية المعروفة على بقية العالم منذ قرون: وهو نموذج للتنمية والإدارة يهتم كثيراً برفاه المال وقليلاً جداً برفاه الناس؛ وهو نموذج للتنمية يفرض، حتى في البلدان الغنية للغاية، وجوداً محفوفاً بالمخاطر

جعلها غير مكترثة بنضالنا من أجل إعادة البناء وخفض مستويات الفقر وقلة المنعة. وأشكر الأمين العام على اختياره بيل كلينتون مبعوثا خاصا له إلى بلدنا. كما أشكر الرئيس الأسبق، وهو صديق لهابتي، على قبوله مساعدتنا.

يصدر عن مؤتمرات القمة الكثيرة التي تنظم تحت رعاية الأمم المتحدة قرارات والتزامات يكون مآلها النسيان أو عدم الاكتراث عندما يحين وقت تنفيذها. ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن العمل من أجل كفالة ألا تكون هذه المناقشة العامة محض طقوس نستخدم فيها، من على هذا المنبر الرفيع، لغة منمقة لتبادل أفكارنا بشأن القضايا الدولية الرئيسية والإعراب عن نوايانا الطيبة وتقديم وعود براءة ونغادر مرة أخرى بدون أي رغبة حقيقية في اتخاذ التدابير المناسبة للوفاء بالتزاماتنا.

وعلى سبيل المثال، هل سنقبل حقيقة أن الجيش أطاح برئيس هندوراس، خوسيه مانويل سيلايا، الذي انتخبه شعبه بشكل شرعي وأن القرارات الكثيرة التي اتخذتها مختلف المنظمات الإقليمية لإدانة الانقلاب ما زالت حبرا على ورق؟ وبالمثل، فإن الجمعية العامة تتخذ سنويا منذ أكثر من ١٥ سنة وحتى الآن قرارا بإدانة الحظر المفروض على الشعب الكوبي. واستمرار ذلك الحظر يتعارض مع كل القيم التي نعمل على تعزيزها لجعل التجارة الدولية أداة للتنمية البشرية. فمتى يحل العمل محل لغة الخطابة؟

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية هابتي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رينيه بريفال، رئيس جمهورية هابتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الحرية ويتصف بمرونة كبيرة تكونت نتيجة التعامل مع الانتكاسات اليومية، وهو قادر على استخدام الموارد الشحيحة المتاحة له الاستخدام الأمثل والاستفادة منها إلى أقصى حد. وشعوبنا تتوق إلى تعبئة تلك الإمكانيات وتلك الطاقات للسير على درب التنمية المستدامة.

وعليه، فإن تنمية بلداننا مسعى ممكن. غير أن جميع الجهود الجارية قد تظل بلا فعالية ما لم نكن قادرين على إرساء نموذج جديد للتعاون الدولي، نموذج يتطلب أن نتخطى منطق المساعدة الإنسانية وأن نقر بقدرة الشعوب الفقيرة على الانخراط في العمل وتحقيق الثروة باستخدام الوسائل والفرص المتاحة لها لتعزيز قدرتها الإنتاجية. وبدون هذه الرؤية الجديدة، التي تخرج على ثقافة المساعدة الإنسانية الأبدية، سيبقى السلام والاستقرار إنحازين غير ثابتين وسريعي الزوال.

اسمحوا لي أن أضيف بضع كلمات بشأن هابتي، لأن بلدي محور اهتمام خاص لمجلس الأمن. خلال الأعوام الثلاثة المنقضية، وعلى الرغم من الآثار السلبية للأزمات الدولية العديدة على اقتصادنا، أحرز تقدم كبير، وبخاصة في مجالات الأمن واحترام حقوق الإنسان ومناخ الاستثمار والقضاء على الفساد وبناء مجتمع ودود يشغل فيه الحوار مكانا مركزيا، وتدعمه وتنشر أخباره وسائط إعلام حرة ومستقلة تماما. ولا بد من تعميق ذلك التقدم وتوسيعه. ولذلك، فإن دعم الأمم المتحدة ضروري بالنسبة لنا.

أوصى الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هابتي لعام آخر. وهذا الاقتراح جيد جدا ونحن نؤيده تماما. ونحن مقتنعون بأن التوازن الصحيح بين عناصر البعثة العسكرية والشرطية والإدارية سيجعلها في أفضل وضع لمساعدة بلدنا بفعالية أكبر في توطيد جو من السلام والاستقرار بدون

الذي كلف بتوجيه عمل الدورة الرابعة والستين هذه للجمعية العامة. إنني أعرف السيد التريكي منذ وقت طويل، والسنغال مسرورة بانتخابه وتعرب عن ثقتها في خصاله الإنسانية وكفاءته المهنية، التي ستعزز نجاحه في إنجاز مهمته.

كما أشيد بالسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، على إسهاماته في جهد تنشيط الجمعية. والتزامه ونشاطه معروفان جيداً. وقد أعجبت بذكائه وسرعة بديهته وما أبداه من حساسية في علاقاته مع الآخرين. وللأمين العام بان - كي مون، تعرب السنغال مجدداً عن دعمها لمهمته الدقيقة المتمثلة في تناول المسائل العديدة والملحة التي تواجه المنظمة.

لقد بدأت هذه الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة في وقت يتسم باضطراب متعدد الجوانب. فالأزمة الاقتصادية والمالية، التي فاجأ حجمها العديد من المراقبين، تكشف في المقام الأول والأخير المأزق الذي وصلت إليه النظرية الاقتصادية المعاصرة. وإذ أن الأزمة سلطت الضوء على قصور قدراتنا على التحليل والتنبؤ، فإنها تقتضي إبداء قدر أكبر من روح المسؤولية المشتركة عن إدارة آثارها المباشرة والسعي إلى وضع استجابات طويلة الأجل. ولدى سعيها إلى إيجاد الحلول ينبغي لنا أن نحذر من مغبة ارتكاب خطأ تكرار الأفكار المسلم بها والحلول الجاهزة. وسواء تعلق الأمر بالبيئة أو الحوكمة السياسية والاقتصادية أو التنمية، يجب على العالم أن يجد طريقة جديدة للتفكير والعمل، ومن ثم، تلبية الحاجة المتمثلة في تغيير مواقفنا.

وبما أنني طالبت شخصياً، وبقوة في كثير من الأحيان، بمشاركة أفريقيا بصورة كاملة في التفكير بشأن إدارة شؤون العالم، أرحب بتوسيع نطاق الإطار التعاوني لمجموعة الدول الثماني ومجموعة العشرين بصورة تدريجية. ولكن يؤسفني أن اقتراحي المتعلق بإنشاء هيئة ظل بمحاذاة مجموعة العشرين

**خطاب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السنغال.

اصطحب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس واد (تكلم بالفرنسية):** نجتمع مرة أخرى، ولكننا نجتمع هذه المرة في لحظة تواجه فيها البشرية مشاكل كثيرة، لا تقل إحداها صعوبة عن الأخرى، كما لو كان قد تم التخطيط لها لكي تتزامن: الأزمة الزراعية، والأزمة المالية والاقتصادية، والأخطار المحدقة بالبيئة، والأمراض العديدة الفتاكة.

ومهما يكن الأمر، فإن قدرنا هو أن نتغلب على هذه المشاكل. وببساطة، ليس أمامنا خيار آخر. ويجب أن ننجح، وبإمكاننا أن ننجح. والمداومات العديدة التي أحريناها بشأن هذه المشاكل، على جميع المستويات، دليل على ازدياد وعينا بما لها من أخطار علينا وعلى الأجيال المتعاقبة.

وانطلاقاً من إيماني الراسخ بعقريّة الإنسان وقدرته على التخيل والابتكار لإخراجنا من أشد الحالات صعوبة، فإنني متفائل وعلى وعي بالثمن الذي سيتعين دفعه. وذلك ما نحن مطالبون بفعله هنا وفي أماكن أخرى. ويتعلق السؤال الوحيد بكيفية تنسيق الإجراءات المتعددة اللازمة لتسريع وتيرة إنجاز مهمة الإنقاذ.

غير أنني أود، قبل أن أستطرد في هذا الموضوع، أن أتقدم بتهانتي الحارة إلى السيد علي عبد السلام التريكي،

الأساسية - وغيرها، مثل فرض الضوابط على الأسواق الزراعية وتشجيع البحث العلمي لزيادة الإنتاجية - بمكانة بارزة في جدول أعمال المنتدى الزراعي لمناطق العالم، الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في داكار، والشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي التي اقترحتها مجموعة الدول الثماني.

وإذا تهيأت الظروف المواتية، فليس هناك أي سبب لكسي لا يكون بمقدور أفريقيا أن تضمن أمنها الغذائي بالاعتماد على نفسها. والأهم من ذلك هو أن موارد القارة الهائلة، من حيث الأراضي والمياه، تؤهلها لكي تصبح مستودع غلال العالم. غير أنه يجب علينا، لتحقيق ذلك الهدف، أن نتفادى السقوط في شرك التنازل عن الأراضي للأجانب الذين يملكون ملايين الدولارات. وقد كانت مجموعة الثماني محقة في الإعراب عن قلقها إزاء هذا الموضوع في آخر مؤتمر قمة عقدته في إيطاليا. ووفقا لآخر التقديرات، فقد انتقلت ملكية ما بين ١٥ و ٢٠ مليون هكتار من طرف إلى آخر أثناء السنوات الثلاث الأخيرة، لا سيما في أفريقيا. ونحن الأفارقة يجب أن تكون مهمتنا أن نصبح فلاحين نحرث أراضينا بدلا من عمال زراعيين يعملون عند المزارعين الأجانب أصحاب رأس المال.

والسنغال، من جانبها، لا يمكن لها، كما قلت في أحيان كثيرة، أن تقبل هذه الممارسة، التي ستفرغ، بالتأكيد، قرانا من سكانها، وتوجد الملايين من الفقراء الجدد، الذين سيزيدون من عدد مدن الصفيح وسيعززون صفوف المرشحين للهجرة السرية. غير أننا إذا استفدنا من ظروف التكامل المتبادل فيما بيننا، فسيمكننا، نحن أبناء الشمال وأبناء الجنوب، أن نعزز شراكة لا غالب فيها ولا مغلوب، يتضافر فيها المستثمرون والمجتمعات المحلية على تطوير الأراضي الأفريقية بدون نزع حيازتها. وقد نجحت السنغال في وقت قياسي في التصدي على نحو إيجابي للأزمة الغذائية.

مؤلفة من أكبر الخبراء في العالم ولكنها مفتوحة أمام كل من لديه أفكار جديدة، لم يوضع موضع التنفيذ.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومن الواضح أن رؤساء دول العالم، المنتخبين على أساس معايير سياسية، لا يمكنهم أن يتحولوا على نحو إعمجازي إلى علماء نواغ في جميع المجالات. ويجب عليهم أن يثبتوا على دورهم السياسي بل والاستراتيجي، وأن يعولوا على كفاءة الخبراء. فمن خلال إجراء حوار مفتوح أمام الجميع، سيكون بمقدورنا أن نستوعب تنوع حالاتنا ونطبق حلولاً حقيقية على المشاكل الحقيقية. وبالتالي، من المناسب أن يكون موضوع هذه الدورة الرابعة والستين "وسائل التصدي الفعال للأزمات العالمية: تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات من أجل السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي".

إن التحديات الحالية، المتسمة بطابعها المعقد والعالمي، تتطلب بشدة إيجاد حلول مبتكرة ومنسقة إن أردنا تحقيق النجاح. ويصدق ذلك بصورة خاصة على المشاكل المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي. وإذا أردنا تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد، وتخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، يجب علينا أن ننفذ نهجا مغايرا فيما يتعلق بالتعاون الدولي يستند إلى دعم الزراعة بدلا من تقديم المساعدات الغذائية، التي ينبغي ألا تستخدم إلا كاستجابة في حالات الطوارئ لظروف استثنائية.

وينطوي تطوير الزراعة لتعزيز الأمن الغذائي المستدام في أفريقيا بالضرورة على إدارة المياه، وتوافر المعدات، وكفالة حصول المنتجين على المدخلات وحسن تنظيم سلاسل إنتاج المنتجات الزراعية وتخزينها ومعالجتها وبيعها. ولذلك السبب تأمل السنغال أن تستأثر هذه المسائل

لتحسين الشفافية في سوق النفط واتخاذ تدابير فعالة ضد ممارسات المضاربة التي تدمر اقتصادات الدول المستوردة.

وفي تنفيذ "معادلة ويد" اقترحت إنشاء صندوق لمكافحة الفقر يمول من التبرعات من الدول الأفريقية المنتجة للنفط وشركات النفط العاملة في أفريقيا، استناداً إلى مبدأ تقاسم المسؤولية الاجتماعية. ويمكن أن يدار هذا الصندوق بشكل جماعي أو يعهد بإدارته إلى البنك الدولي. وبالمثل، فإنني أرحب بشمول مرفق الحماية من الصدمات الخارجية للبلدان المستفيدة من أداة دعم السياسات.

وأكد مؤتمر القمة بشأن تغير المناخ نتيجة مشتركة على نطاق واسع. إذا لم نغير أساليبنا في الإنتاج والاستهلاك، فإن مستقبل البشرية نفسها سيكون في خطر. علينا أن نعترف بأننا لم نتخذ إجراءات كافية لعكس الاتجاهات السلبية هذه. والطبيعة تعرضنا يوماً إلى العواقب السلبية التي نجمت عن اعتداءاتنا عليها بطرق مختلفة، بما في ذلك الفيضانات والجفاف والتصحر والتحات الساحلي. وتندر هذه الاضطرابات بمزيد من الظواهر المدمرة. وبالتالي، تقوم حاجة ملحة إلى الإجماع الدولي من أجل إنقاذ الكوكب. ولكي نبقى على قيد الحياة، يجب على كل منا أن يسعى ويتصرف بمزيد من الاحترام تجاه البيئة وأن يقيم عالماً فيه انبعاثات أقل من غاز الدفيئة. ووفقاً للبيان المفعم بالأمل الذي أدلى به الأمين العام، فإننا نجد أنفسنا الآن على عتبة عصر جديد - عصر الاقتصاد الأخضر. فلنتحلل بالشجاعة لعبور تلك العتبة لمصلحتنا ولمصلحة الأجيال المقبلة.

وأفريقيا من جانبها ترغب في أن تتحمل نصيبها من المسؤولية في هذه النهضة البيئية الضرورية. وهذا هو جوهر مشروع الجدار الأخضر الكبير الذي يمتد من داكار إلى جيبوتي. وهذا الجدار الأخضر الكبير، الذي تنشأه جميع البلدان التي يمر بها، يبلغ طوله ٧ ٠٠٠ كيلومتر بعرض

للسنة الثانية على التوالي تمكنا من تحقيق نتائج ممتازة من حملتنا الزراعية التي طورناها بأنفسنا من أجل الغذاء والوفرة، "الحملة الزراعية الكبرى من أجل الغذاء والوفرة".

وننوي تعزيز هذا الخيار لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي بتنظيم المنتجين في المناطق الريفية ضمن النقابات، اقتداء بنموذج كيبك. ولتحقيق هذا الهدف، نقوم حالياً بإنشاء مصرف أخضر للمزارعين، والصيادين ومربي المواشي سيدعم تمويل هذه القطاعات. وهذا ابتكار جرى وثورة خضراء نريدها أن تنجح فعلاً.

وعلى الصعيد العالمي، أعتقد أن لهذه الأزمة، بغض النظر عن آثارها العكسية، جانباً إيجابياً من حيث أنها تنشط روح الإبداع والمبادرة والكفاح. ولو لم يوجه الأمين العام ندائه العاطفي في يوم الأغذية العالمي في روما قبل عامين، لما كنت أواجه تحدياً كبيراً لدرجة أنه تطلب إطلاق "الحملة الزراعية الكبرى من أجل الغذاء والوفرة". ولأن مصير شعبنا على المحك، فمن مسؤوليتنا الأساسية هيمئة الظروف الخاصة بنا الضرورية لمستقبل أكثر إشراقاً.

وستبقى الجهود المبذولة داخلياً عقيمة بدون بيئة عالمية سليمة تتخلص من ممارسات المضاربة في الاقتصاد الافتراضي والبرامج غير المتناظرة المحففة، مثل الإعانات المالية وغيرها من الممارسات غير المنصفة. وفي هذا السياق، تظل البلدان الأفريقية غير المنتجة للنفط تكتوي بشدة بنار ارتفاع أسعار النفط الناجم عن ممارسات المضاربة. ولا يمكننا التخفيف منها لأنها خاضعة لحكم القلة في أسواق النفط. والاقتصادات مثل اقتصاد بلدنا، الذي سجل حتى الآن معدلات نمو متوسطها ٥ في المائة، ضعفت ضعفاً قاسياً من جراء التضخم القادم من الخارج.

لذلك السبب تؤيد السنغال وتشجع إجراء الحوار بين المنتجين والمستهلكين الذي بدأه المنتدى الدولي للطاقة

ونحن إذ ننتظر المساعدات الخارجية، بنت السنغال بالفعل ما يقرب من ٥٢٧ كيلومترا من الجدار الأخضر الكبير. ويجري العمل في هذا المشروع أيضا في مالي وستحذو تشاد حذونا في المستقبل القريب.

ومن خلال الاستعادة التدريجية للنظام الإيكولوجي الصحراوي، سيسهم الأخضر الكبير في الجهود التي يبذلها العالم لمكافحة ظاهرة الاحترار العالمي من خلال امتصاص غازات الدفيئة. وأشكر الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم الذي تعهد به، وأرحب بصفة خاصة بمبادرة الرئيس ساركوزي لنشر الجنود على هذه الجبهة لزراعة الأشجار وبناء أحواض لجمع المياه - وهي الجبهة الوحيدة التي تستحق نشر الجنود عليها. ويحدوني الأمل أن تشكل هذه المبادرة مصدر إلهام للدول الأخرى التي تملك الموارد البشرية والمادية اللازمة لدعم الجدار الأخضر الكبير.

ونظرا لخطورة الوضع أرى أنه ينبغي اعتبار التهديد البيئي تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وإذا أعتبر كذلك، فقد ندرس تخصيص بعثات دولية جديدة للجيوش الوطنية. أما بخصوص الطريقة التي تؤدي عمليات حفظ السلام مهامها، فتقترح السنغال إنشاء آلية لحفظ البيئة واستعادتها استنادا إلى الالتزام الطوعي من الجيوش من خلال طرائق تحدد لاحقا.

وفي إطار الأنشطة المدنية والعسكرية، يمكن للبلدان الراغبة في القيام بذلك تعبئة وحدات لفترات محددة للمساعدة في تنفيذ المشاريع البيئية الكبرى، مثل الجدار الأخضر الكبير، أو ما يسمى في السنغال بجدار المحيط الأطلسي ضد التحات الساحلي.

نحن في السنغال، بصدد بناء جدار خرساني على طول سواحلنا بارتفاع يتراوح من ٣ إلى ٤ أمتار وعرض ٤٠ سنتيمترا يقوم على أساسات لا تنفذ إليها المياه لوقف

١٥ كيلومترا، وتتولى السنغال مسؤولية تنسيقه بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

واختارنا بمساعدة من خبراء من جميع أنحاء العالم نباتات تكيفت للعيش في الظروف القاحلة نسيبا السائدة في منطقة الساحل والصحراء. وفي الوقت نفسه، قررنا بناء أحواض لجمع المياه على امتداد الجدار الأخضر الكبير، وفقا للنموذج الذي نفذناه في السنغال، ويصل عددها إلى ما يقرب من ٢٥٠ حوضا. وستتولى كل دولة أفريقية تشارك في بناء الجدار الأخضر الكبير تنظيم تنفيذه على المستوى المحلي من خلال وكالة وطنية. أما على الصعيد القاري، فستقوم وكالة خاصة بالجدار الأخضر الكبير لعموم أفريقيا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي بتنسيق أعمال الوكالات الوطنية.

ويحدوني الأمل في أن تشارك الأمم المتحدة في هذا المشروع، الذي يساهم في حماية البيئة العالمية، من خلال حشد ما يمكن أن يطلق عليه جنود مكافحة التصحر على غرار قوات حفظ السلام. وفي هذا المقام، أود أن أشيد بمشاركة الفتيان والفتيات الإفواريين العفوية، وإن لم يكونوا متأثرين مباشرة بالتصحر - كون كوت ديفوار بلد غابات - في بناء الجزء السنغالي من الجدار الأخضر الكبير في السنغال. لقد عملوا بصورة تطوعية، جنبا إلى جنب مع زملائهم من السنغال. وهؤلاء الشباب الذين عبروا الحدود المصطنعة التي أنشأها الاستعمار، يستخدمون حق تقرير المصير لتولي زمام ملكية الكفاح من أجل مستقبل أفريقيا. ويمكن أن تكون هذه التجربة بمثابة مقدمة لخلق حركة واسعة من "شباب بلا حدود" توحد الشباب الأفريقي من جميع أنحاء القارة. ويمكن أن يتصدروا طلائع المهتمين بقضايا أخرى مثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والزواج المبكر وختان الإناث، وهو ما يقوم به الشباب في السنغال.

البقاء. إن تلك المطالبة تنماشى أخلاقيا مع حق الشعوب في تقرير المصير.

لكن، السنغال ترفض، بشكل عام، العنف بكل صورته، أيا كان مصدره. إن ممارسة إسرائيل لأنشطة غير قانونية في الأراضي الفلسطينية يأتي بنتائج عكسية. ويشكل الاستيطان ومصادرة وإغلاق الأراضي عوائق خطيرة أمام عملية المفاوضات وتؤخر آفاق عصر يسوده السلام لكل شعوب المنطقة دون الإقليمية. وتؤيد السنغال رؤية وجود دولتين، إسرائيلية وفلسطينية، كما أشار الرئيس أوباما هنا أمس (انظر A/64/PV.3).

وانتقالا إلى الحالة في أفريقيا، ترحب السنغال بالتقدم الهائل المحرز في التسوية السلمية للصراعات وفي عملية التكامل باتجاه إقامة الولايات المتحدة الأفريقية. إن تحقيق الوحدة الأفريقية هو الرد الوحيد القابل للتطبيق في مواجهة تحديات العولمة، وإقامة مجموعات كبيرة وإعادة تعريف قواعد الحكم. كما أنها شرط ضروري لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في القارة.

وتواصل السنغال الإسهام في تسوية الصراعات في أفريقيا على أساس ذلك المثل الأعلى لإحلال السلام. ولذلك أرحب بتطبيع الوضع في شقيقتنا جمهورية موريتانيا بعد اتفاق دكار المبرم في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وينبغي أن نتذكر أن الاتفاق قد تم التوصل إليه بدعم فريق الاتصال الدولي طوال عملية التفاوض. وأكرر تهنئتي وتقديري للجميع.

وفي الشقيقة جمهورية غينيا - بيساو، أرحب بالعودة التدريجية للاستقرار بعد الانتخابات الرئاسية، التي أقر واعترف الجميع بما باعتبارها حرة وشفافة. وتؤكد السنغال من جديد، بوصفها جاراً، دعوتها لعقد مؤتمر للمانحين دعماً

التحت الساحلي الذي يهدد العديد من البلدان الأفريقية وفعالية الجدار مضمونة. والمشكلة الوحيدة هي الكلفة - ١,٥ مليون دولار لكل كيلومتر. والجدار يمتد من الدار البيضاء إلى كوتونو على طول حوالي ٥٠٠٠ كيلومتر من السواحل المعرضة للتحديات، وتبلغ كلفة بنائه الإجمالية ٧,٥ بليون دولار. وبالمقارنة بالنفقات التي نشاهدها كثيراً على الصعيد العالمي، فإنها بالتأكيد ليست بالكبيرة. علاوة على ذلك، وإذا توقفت البشرية عن صناعة أسلحة فتاكة لمدة ثلاثة أشهر فحسب واستخدمت المبالغ الوفيرة لبناء جدار المحيط الأطلسي، فإن التهديد الذي يواجهه ذلك الجزء من أفريقيا سيتلاشى بصورة نهائية.

منذ ١٦ عاما وإصلاح مجلس الأمن أحد البنود الهامة المدرجة في جدول أعمالنا. ومن المفارقة أن منظمة، عالمية في مهمتها، لا تزال أمام طريق مسدود بعد ٦٤ عاما من إنشائها بسبب الطبيعة النخبوية لجهازها الرئيسي. لقد أوجز الزعيم معمر القذافي موقفنا إزاء هذه المسألة (انظر A/64/PV.3). إن أفريقيا هي القارة الوحيدة غير الممثلة بين الأعضاء الدائمين، رغم حقيقة أنها محور ٧٠ في المائة من عمل المجلس، ولا بد من تصحيح هذا الظلم التاريخي. بمنح القارة هنا والآن، وخارج سياق الإصلاح الشامل، مقعدا له حق النقض يمكن أن يشغله رئيس الاتحاد الأفريقي. دعونا نضمن أن هذه الدورة هي التي ستحل أخيرا مسألة إصلاح مجلس الأمن حتى يتسنى لنا تركيز جهودنا على قضايا أخرى مهمة.

وستشمل تلك القضايا المهمة للأسف الحالة المساوية في الشرق الأوسط. وفي حين تقرر السنغال بحق الشعب الإسرائيلي في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، فإنها تؤيد بقوة المطالبة العادلة والشرعية للشعب الفلسطيني بدولة حرة مستقلة تتوافر لها مقومات

المتحجرة التي تذكى التوتر والمواجهات. إن عالما يعيش في سلام في القرن الحادي والعشرين سيكون عالما تستمتع فيه كل الشعوب على قدم المساواة بحياة كريمة.

وانطلاقاً من هذه الروح، ستستضيف السنغال الدورة الثالثة للمهرجان العالمي للفنون الزنجية في الفترة من ١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. سيتيح هذا الحدث الفني والفكري، مع وجود البرازيل بصفتها ضيف شرف المهرجان، فرصة لتحتفل أفريقيا وأبنائها في المهجر بقيم ثقافة وحضارة العالم الأسود. وبالنسبة لنا، ذلك أسلوب لمكافحة التحيز الذي ما زال يراود بعض العقول الحاقدة ويذكي عودة ظهور الأفكار التحريفية.

إن أفريقيا مستعدة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بروح من الانفتاح والحوار مع كل الشعوب ومن أجل عالم يسوده السلام والإخاء الإنساني.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيدة تاريا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيسة جمهورية فنلندا.

اصطحبت السيدة تاريا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة تاريا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

لجهود الاستقرار والتنمية الجريئة لشعب غينيا - بيساو، من خلال سلطاته الجديدة.

ومن ناحية أخرى، يبدو لي أن الوضع في جمهورية غينيا مصدر انشغال أكبر. يستحق ذلك البلد اهتمامنا الكامل لأنه قد يسقط في براثن العنف في أي وقت. لقد كنت أنا والسيدة ألين جونسون - سيرليف، رئيسة ليريا، بصفتنا جارين ذوي نية حسنة، في كوناكري قبل فترة لا تتجاوز أسبوعين. ورفعت تقريراً للاتحاد الأفريقي، يحدد على الحاجة إلى وجود مستمر في الميدان وإلى حوار مع كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجيش. أرى أن ذلك هو السبيل الوحيد للمساعدة في استعادة النظام الدستوري في غينيا.

ما زال، المثل الأعلى للسلام، وهو السبب الرئيسي لوجود منظماتنا، يتهدده الخطر الجسيم للتطرف بكل صوره، ويذكيه ويكرسه الجهل وعدم الثقة واستغلال الدين. ولذلك السبب يزداد إلحاح الحاجة إلى حوار بين الثقافات والحضارات. إن التحدي اليوم، ولا سيما بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة التي تشترك في نفس الإله، هو أن نبني على قاعدة التوحيد المشتركة تلك جسراً للإخوة يقربنا ويعلمنا كيف نعيش معا مرة أخرى بمشاطرة قيمنا المشتركة واحترام خلافاتنا.

وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أؤكد من جديد مرة أخرى على التزام الأمة الإسلامية بالحوار من أجل التفاهم المتبادل والتعايش السلمي بين الشعوب لأن الإسلام، نصاً وروحاً، هو دين الوسطية والاعتدال والسلام وهو يعلم، في جملة أمور، المعرفة والاعتدال والمعقولية ويحترم حرية العبادة.

فلنتفق جميعاً على السعي لتعلم أن نفهم بعضنا بعضاً بشكل أفضل، ونتجاوز عدم الثقة ونكافح الأفكار

المناخ وتفادي حدوث أزمة غذائية عالمية، يتعين علينا إيلاء اهتمام وثيق لدور المرأة، وبخاصة في أقل البلدان نموا.

ولئن كانت الآثار السلبية لتغير المناخ عالمية النطاق، فإن تأثيرها على الدول والبلدان الجزرية الصغيرة النامية ذات المناطق الساحلية المنخفضة شديد الخطورة بشكل خاص. فتلك البلدان مهددة بارتفاع مستوى سطح البحر وبأحوال جوية قاسية. وهي بحاجة إلى الاهتمام والمساعدة على وجه الخصوص.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، التزمنا هنا ببناء شراكة عالمية جديدة للحد من الفقر المدقع وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدنا ذلك التعهد مجددا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. والآن في عام ٢٠٠٩، يتعين علينا إظهار تصميمنا على الوفاء بذلك الالتزام في وقت نواجه فيه أيضا انكماشا اقتصاديا عالميا.

وينبغي أن يقوم حل الأزمة المالية والاقتصادية الحالية على مفهوم العولمة المنصفة. وإذ نسعى جاهدين لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، لا بد أن تحقق إجراءاتنا هدف توفير فرص العمل الكريم للجميع. ومن الضروري حقا أن نحترم التزاماتنا بالتنمية على الرغم من قيود ميزانيتنا.

إن الصفائح التكنولوجية للاقتصاد العالمي في حالة حركة بينما تظهر جهات فاعلة جديدة. ويتعين علينا إيجاد توافق عالمي جديد في الآراء بشأن أخلاقيات الأعمال والتزاهة والنمو الاقتصادي المستدام. ويجب أن نعمل معا ليتسنى استعادة الثقة في المؤسسات المالية الدولية. فلنجعل هذه المؤسسات أكثر شفافية وقابلية للمساءلة وأكثر استدامة.

أمل بصدق في أن يتفق مؤتمر قمة بيتسبرغ لمجموعة العشرين على اتخاذ مزيد من التدابير لتحقيق انتعاش عالمي. ولكن ينبغي لنا أيضا أن نستفيد بصورة كاملة من الأمم

**الرئيسة هالونين** (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي

أن أبدا بياني بتهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. وأؤكد لكم على دعمنا الكامل في مهامكم الجليلة.

كما أكد زملاء كثيرون، فإن المفاوضات الدولية بشأن المناخ وصلت إلى مرحلة حاسمة. ومؤتمر كوبنهاغن فرصة حقيقية للتغيير. ونحن بحاجة إلى التصميم السياسي والتضامن للتوصل إلى اتفاق جديد بشأن المناخ، يكون عالميا وفعالا ومنصفا. والمسؤولية تقع على عاتقنا جميعا - البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة والبلدان النامية على السواء - لاتخاذ القرارات التي ستشكل مستقبل البشرية بدرجة كبيرة.

وأشكر الأمين العام على عقد مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ في بداية دورة الجمعية العامة لهذا العام. وقد أجرينا مناقشة جيدة حول القضايا التي ما زال يتعين معالجتها قبل كانون الأول/ديسمبر. ووجه الاجتماع رسالة واضحة مفادها أننا ملتزمون بالعمل بجد من أجل التوصل إلى اتفاق.

وعقد اتفاق عالمي بشأن المناخ شرط مسبق للتنمية المستدامة الشاملة. والأشد فقرا هم الأقل منعة في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ. والاتفاق الجديد يجب أن يتضمن عناصر للتضامن والدعم الدولي للوفاء باحتياجات التكيف وتغير المناخ سيؤثر تأثيرا خطيرا بصفة خاصة على حياة وسبل عيش النساء؛ لكن النساء عناصر فاعلة قوية أيضا في مكافحته. ويتعين علينا كفالة مشاركتهم الكاملة في المفاوضات بشأن الاتفاق الجديد وفي تنفيذه.

ونوع الجنس والإنتاج الغذائي وتغير المناخ هي جميعا قضايا متشابكة. ونحن نعرف أن ٧٠ في المائة من فقراء العالم هم من النساء والفتيات. كما نعرف أن غالبية العمال الزراعيين هم من النساء. وإذا كنا نريد حقا مكافحة تغير

١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونداء عمل بشأن نوع الجنس وتغير المناخ. وفي إطار المتابعة للمؤتمر، عقدت فنلندا وليبريا حدثاً موازياً هنا في الأمم المتحدة اليوم. وباختصار، كان الحدث ناجحاً. وآمل أن يكون النجاح التالي في كوبنهاغن وأن تسهم المرأة فيه.

إن قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) يدين بشدة العنف الجنسي في الصراعات. ويجب علينا أن نتعامل مع الاغتصاب المنهجي باعتباره من أسلحة الحرب المحرمة. ولا بد أن يكون بوسع ضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي اللجوء إلى العمليات القانونية ويجب محاكمة مرتكبي الاغتصاب وإدانتهم. ونرى أن تعيين ممثل خاص للأمين العام بشأن المرأة والصراع المسلح من شأنه تعزيز تنفيذ تلك القرارات. ونأمل في أن تؤيد جميع الدول الأعضاء ذلك الاقتراح. وأريد أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إثارة مسألة العنف ضد المرأة في خطابه الافتتاحي أمام الجمعية العامة أمس.

يحتاج السكان المدنيون إلى الحماية في حالات الصراع. وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقده الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، أقرت المسؤولية عن الحماية بوصفها مبدأ عاماً ينطبق على الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي وجرائم الحرب. وثمة حاجة ملحة إلى مواصلة الجهود لإنقاذ المدنيين من العنف.

لقد عقد مجلس الأمن هذا الصباح مناقشة بشأن قضايا الأمن النووي. وأنا على يقين من أننا جميعاً سعداء بأن يعود نزع السلاح بقوة الآن إلى طاولة البحث الدولية. وآمل بصدق أن يؤدي ذلك إلى تقدم حقيقي.

أخيراً، أود أن أشدد على أنه يتعين علينا أن نحاول اكتشاف الأمور التي توحدنا وليست الأشياء التي تفرقنا إذا كنا نريد أن نكون قابلات للمستقبل وليس حراساً للماضي.

المتحدة في تعزيز التعاون المتكافئ والشامل للجميع بشأن القضايا العالمية حقاً.

بينما يسبب تغير المناخ والتراجع الاقتصادي العالمي مشاكل في أنحاء كثيرة من العالم، فإن أفريقيا هي القارة الأشد معاناة. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل مهتماً باحتياجات أفريقيا. ويسعدني أن ألاحظ حدوث تطورات إيجابية في أفريقيا أيضاً. فقد انخفض عدد الصراعات في أفريقيا خلال هذا العقد. والاتحاد الأفريقي ملتزم بتعزيز قدرة المنظمة في مجال منع الصراعات. وتسهم فنلندا في ذلك الجهد الهام بدعم خطوات تعزيز هياكل الاتحاد الأفريقي للوساطة من أجل السلام.

إن التطورات الأخيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط مدعاة للتفاؤل الحذر. ويبدو أن الأطراف مستعدة لاتخاذ بعض الخطوات. والبلدان خارج المنطقة ملتزمة بدعم تلك الجهود. وأنا أعتقد أنه يمكننا إعادة تنشيط عملية السلام قريباً في ظل هذا التوافق في الآراء الذي يتسع نطاقه.

تقيم فنلندا بشدة ميثاق الأمم المتحدة والدور المحوري الموكل إلى مجلس الأمن. ونشارك بنشاط في الجهود المبذولة لجعل تلك الهيئة أكثر تمثيلاً ولزيادة كفاءتها. وفنلندا مرشحة لأن تصبح عضواً غير دائم في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وفي غضون ذلك، نأمل في أن يتسنى إحراز تقدم بشأن إصلاح المجلس خلال دورة الجمعية العامة هذه.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن إنجازان مهمان. وثمة حاجة ملحة إلى تنفيذهما في جميع البلدان وفي جميع الحالات. وقد وجهت الندوة الدولية بشأن تمكين المرأة وقيادتها وتنميتها والسلام والأمن الدوليين، المعقود في آذار/مارس الماضي في مونروفيا، نداء للعمل بشأن القرار

التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وينبغي استحداث نُهج واستجابات مبتكرة لتلك التحديات، التي تشمل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفيروس الإنفلونزا من النوع A (H1N1)، والإرهاب، وتغير المناخ، والأسلحة النووية، ومؤخراً، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ففي هذا العالم المتسم بالعمولة والترابط، لا يمكن لأي بلد، مهما كان غنياً أو قوياً، أن يتغلب على جميع تلك التحديات بمفرده. وهكذا، فإن الأمر يتطلب حلولاً مشتركة من خلال أمم متحدة قوية.

وتتعد هذه الدورة على خلفية الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة، التي لم يسلم منها أحد. وفي بلدي زامبيا وغيرها من البلدان الأفريقية الأخرى، بدأ النمو الاقتصادي الذي تحقق من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ ينخفض الآن نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ونواجه قيوداً مالية خطيرة، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وضعف الطلب الخارجي والداخلي على منتجاتنا، وارتفاع التضخم وازدياد البطالة. كما تراجعت أنشطة التصنيع والبناء. وبما أن النحاس يشكل نحو ٧٠ في المائة من صادرات زامبيا، فإن انهيار أسعاره على الصعيد الدولي - إذ هبطت من ٨,٩٨٥ دولار للطن المتري الواحد في آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٢,٩٠٢ دولار في نهاية عام ٢٠٠٨ - أدى، من جملة أمور، إلى انخفاض كبير في الإيرادات المستحصلة.

وتشكل تجربة زامبيا من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي وقعت مؤخراً تذكراً مناسبة بعواقب الاعتماد المفرط على قطاع اقتصادي واحد. وبالتالي، وضعت حكومتي خطة لتنويع الاقتصاد وتحويله من الاعتماد على النحاس. ويتم ذلك من خلال سياسات للتدخل في قطاعات الزراعة والسياحة والتصنيع، اقترانا بوضع برامج تروم تحسين بيئة الأعمال التجارية في زامبيا.

فالسلم الدائم لا يمكن بناؤه إلا من خلال الحوار المفتوح بين الجماعات الثقافية والطوائف الدينية في بلداننا وفي جميع أنحاء العالم. وفنلندا تؤيد جميع المبادرات، مثل تحالف الحضارات، لحفز التواصل بين الثقافات. وأتمنى لتلك الجهود كل نجاح في تعزيز التفاهم المتبادل والسلم. وأعد بأن تدعم فنلندا هذه الجهود.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أشكر رئيسة جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد رويباه بويزاني باندا، رئيس جمهورية زامبيا**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية زامبيا.

اصطحب السيد رويباه بويزاني باندا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رويباه بويزاني باندا، رئيس جمهورية زامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس باندا (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أضرم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين للتقدم بالتهنئة إليكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. كما أود أن أعرب عن صادق تقدير زامبيا لمعالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على ما أبداه من قيادة مقتردة خلال الدورة الثالثة والستين.

يتيح لنا موضوع هذه الدورة فرصة لتقييم النهج القائمة المتعددة الأطراف للتصدي للتحديات الناجمة عن العمولة. وتشمل تلك التحديات التهديدات التي تتعرض لها

العلماء أعربوا عن رأيهم في الموضوع. وقد رأينا بأم أعيننا خلال جيل واحد فحسب الأثر الهائل الذي أحدثه تغير المناخ في بيئتنا. وعشية انعقاد القمة العالمية المعنية بتغير المناخ، قبل بضعة أيام، اجتاحت فيضانات لم يسبق لها مثيل ولاية جورجيا في هذا البلد، كأنها تُكذّب أي أحد منا لا يزال يشكك في الدليل المقدم. فلننظر حولنا. نحن لسنا بحاجة للعلم ليقول لنا إن الصحارى توسعت، وأن الغابات انكششت، وأن الأثمار جفت، وأن الأمطار في العديد من الأماكن قلت، ولكنها في أماكن أخرى ازدادت. فالطبيعة فقدت توازنها وفقد بنو البشر مسندهم.

وخلال عمرنا القصير لا أزال أتذكر، في بلدي، زمنا كانت الغابات فيه قرية حتى الأطفال يمكن أن يصلوا إليها، وكانت تعج بمختلف أنواع الحيوانات والطيور والنباتات والحشرات والفواكه. أما اليوم فإن أحفادي سيكونون محظوظين إذا تمكنوا من تسمية الفواكه الأصلية لبلدنا مستخدمين أصابع يد واحدة. لقد انقرضت أنواع كثيرة من النباتات والحيوانات في بلداننا - خسرها العالم إلى الأبد - في فترة قصيرة جداً.

لقد تكلم أطفالنا. وتكلم مواطنونا. إذا ذهبنا إلى كوبنهاغن لنشكك في العلم مرة أخرى، أو لنلقي المزيد من الخطب لتبرير التقاعس عن العمل، وإذا ما واصلنا الاعتقاد بأن بوسعنا أن لا نتخذ الإجراءات اللازمة إلا بعد أن يتخذها منافسونا، فنكون بذلك قد خذلنا شعوبنا كقيادة وأودينا بالعالم إلى الدمار الماحق. وتمثل كوبنهاغن الهاوية، فإما أن نخطو خطوة إلى الوراء ونسمح للحياة بأن تستمر أو تقع في الهاوية. يجب علينا اتخاذ إجراء وعلينا اتخاذ الآن.

أما بخصوص التخفيف من تغير المناخ، فترى زامبيا أن الرؤية المشتركة ينبغي أن تكون قائمة على تقاسم المسؤوليات، وأنه يجب أن يكون هناك آلية تقاسم أعباء

ولكن لكفالة نجاح تلك الجهود، يجب التعجيل بإتخاذ جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. وزامبيا تعتبر عنصر المفاوضات المتعلق بالمعونة لصالح التجارة عنصراً حاسماً لأنه سيعزز قدرة بلدنا على تجاوز القيود المتصلة بالعرض وتشجيع القيمة المضافة لسلسلة الأساسية.

وتحتاج زامبيا في استجابتها للأزمة الاقتصادية إلى دعم شركائها الإنمائيين الدوليين. ونحن نقدر أن شركاءنا التعاونيين تأثروا أيضاً بالأزمة الاقتصادية العالمية. غير أننا نحثهم على الوفاء بتعهدهم لزيادة مساهماتهم في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ولا بد من ذلك إذا كان المراد من جدول الأعمال الإنمائي العالمي مساعدة الاقتصادات الهشة مثل اقتصاد زامبيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وتعتقد زامبيا أن هناك حاجة لإصلاح أنظمة الحوكمة المالية الدولية لتفادي أزمات مالية عالمية في المستقبل. والتغييرات، التي يجب أن تكون شاملة، ينبغي أن تستجيب لاحتياجات جميع الدول وشواغلها، أياً كان مركزها. ولا بد من تعزيز أصوات البلدان النامية وسلطتها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وينبغي أن تروم عملية الإصلاح تحسين القدرة على التنبؤ بتدفقات المعونة والتركيز على الإصلاحات التي تعزز إيصالها بصورة أسرع وبشروط أقل.

وتثني زامبيا كل الشناء على الدور الريادي للأمم المتحدة في مواجهة تغير المناخ، مثلما تجلّى ذلك من خلال استضافة مؤتمر القمة الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ. وإن آثار تغير المناخ تحبط جهودنا للرفع من مستويات معيشة الشعوب الفقيرة في العالم بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونثني على الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقديم الدعم لحكومة ذلك البلد في جهودها الرامية إلى بناء القدرات العسكرية لتحديد القوى الهدامة في الجزء الشرقي من أراضيها. ويتعين على المجتمع الدولي ممارسة مزيد من الضغط المستمر على قيادات القوى الهدامة تلك التي تعيش داخل المنطقة وخارجها لكي يتسنى تقديمها إلى العدالة.

وجيش الرب للمقاومة، الذي فر إلى الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى بعد أن فشلت محادثات جوبا، يواصل ارتكاب الفظائع ضد السكان المدنيين الأبرياء. وآلية منطقة البحيرات الكبرى التي أتاحت إمكانية القيام بعملية عسكرية مشتركة ضد جيش الرب للمقاومة، أحرزت بعض التقدم في طرد قوات المتمردين، على الرغم من التحديات.

يتعين استمرار الضغط العسكري والدبلوماسي لإرجاع جوزيف كوني إلى طاولة المفاوضات. كما يتعين على المجتمع الدولي تقديم مزيد من الدعم اللوجستي لحماية السكان المدنيين وفي الوقت نفسه وضع حد للفظائع والأعمال الوحشية التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة دون عقاب.

تنظم منطقة البحيرات الكبرى مؤتمر مائدة مستديرة في بوجومبورا، بوروندي، سيعقد من ٥ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، حيث نتوقع أن يجتهد الدعم من مجموعة الأصدقاء والشركاء الآخرين لتمويل ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

قبل التباطؤ الاقتصادي العالمي، كان النمو الاقتصادي في زامبيا في طريقه إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، باستثناء هدف واحد ألا وهو كفاءة

عادلة تقضي بأن تلتزم البلدان المتقدمة النمو بخفض الانبعاثات إلى مستويات ملزمة قانونا، وفي الوقت نفسه تتخذ البلدان النامية الإجراءات اللازمة لضمان تخفيض كبير للانبعاثات من البرامج الإنمائية المضرة بالبيئة.

ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر كوبنهاغن، تتوقع زامبيا إبرام اتفاق يحقق التوازن بين شواغل تغير المناخ والتنمية. ويجب أن يوفر اتفاق كوبنهاغن المزيد من الدعم الممكن التنبؤ به لتنفيذ برنامج التكيف الذي يجب إعداده في إطار صك قانوني ملزم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية.

وبصفتي رئيسا للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، يسعدني أن أبلغ الجمعية أن منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا هي الآن أكثر استقرارا وهدوءا مما كانت عليه في أي وقت مضى في السنوات الـ ١٥ الماضية، وإن كانت هناك تحديات. وتحسن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وجهودهما المشتركة لمعالجة مشكلة القوى الهدامة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أتاحا فرصا لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة.

لكن، المنطقة ما زالت تواجه الخطر الذي يمثله استمرار وجود الجماعات المسلحة غير الشرعية والقوى الهدامة، وهي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي وجيش الرب للمقاومة والقوى الديمقراطية المتحالفة. وعلى الرغم من نجاح العمليات العسكرية المشتركة الأخيرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في طرد عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من معاقلها، فإن استمرار فلول تلك الجماعة بارتكاب الفظائع ضد المدنيين ما زال يشكل مصدر قلق كبير.

المجالات الخاصة التي تركز على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان لزيارة زامبيا من أجل تقييم المدى الذي تنفذ به التزاماتها بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة المختلفة. ونحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا.

الأسلحة النووية حتى في حقبة ما بعد الحرب الباردة تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ووجود الجنس البشري نفسه. ولذلك السبب تؤيد زامبيا نزع السلاح العام الكامل في إطار زمني محدد، ليشمل الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية والإشعاعية. ومطلب العصر هو أن تتنافس من أجل السلام وليس الحرب ومن أجل التنمية وليس التسلح.

ما من شك في أن الأمم المتحدة ما زالت المؤسسة الوحيدة المتعددة الأطراف القادرة على مواجهة تحديات عالمنا الواحد. وموضوع هذه الدورة خير دليل على تلك الحقيقة. إن العالم يتطلع إلى هذه الهيئة لتشجيع الحوار بين الحضارات بشأن كل التحديات العالمية وبأسلوب شامل لأن ذلك هو السبيل العملي الوحيد الذي يسمح بتحقيق تعاون دولي ذي مغزى وفعال.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالاعتباس مما قاله جوناثان روش في عدد كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ من مجلة أتلانتيك، وفي مقاله المعنون "الاقتصاد الجديد القديم: النفط والحواشيب وإعادة اكتشاف الأرض"، على النحو الذي أورده آر إيه بيسون وجاي ليهر في مقدمة كتابهما المعنون "الاستكشاف الحديث للمياه الجوفية". في هذا المقال، الذي يتطرق إلى إمدادات النفط في المستقبل، توقع السيد روش أن الطلب على النفط سيقبل قبل وقت طويل من نفاذ الإمدادات، دافعا بأن شيئا أرخص وأنظف سيظهر. ويختتم بقوله إن "المعرفة، لا البترول، أصبحت المورد الحيوي في عالم الأعمال التجارية المتعلقة بالنفط" وأنه، رغم ثبات معروض النفط، فإن معروض المعرفة لا حدود له.

الاستدامة البيئية. غير أن تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مقترنا بالآثار الناجمة عن تغير المناخ، يهدد آفاق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والزراعة والاستدامة البيئية.

الأمم المتحدة ما زالت الجهاز المركزي الرئيسي لتنسيق التعاون الدولي في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وتقوم الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة لكي تصبح أكثر فعالية وكفاءة. وترى زامبيا أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح حقيقي لمجلس الأمن. فمن الضروري جعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وخضوعا للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء، بصرف النظر عن وضعها إذا أريد أن تكون قراراته مقبولة لدى المجتمع الدولي بأسره. ويجب على مجلس الأمن أن يتكيف مع واقع الحالة الجيوسياسية الجديدة التي يتسم بها العالم.

وبما أن أفريقيا تشكل ثاني أكبر كتلة في عضوية الأمم المتحدة، فينبغي لاقتراحات إصلاح مجلس الأمن أن تستجيب لطلب أفريقيا بالحصول على مقعدين دائمين مع حق النقض ومقعدين إضافيين غير دائمين. ومن شأن ذلك معالجة الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا، وتلبية الحاجة في الوقت نفسه إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن. وتكتسي نفس القدر من الأهمية في ذلك الصدد الحاجة إلى إصلاح أساليب عمل جهاز الأمم المتحدة الهام ذلك.

تشكل مسائل حقوق الإنسان عنصرا هاما في الحفاظ على السلام والاستقرار في أي بلد. وأود أن أبلغ الجمعية بأن زامبيا منذ انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠٠٦، استمرت في الدعوة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، وجهت زامبيا دعوة مفتوحة إلى جميع المكلفين بولايات بشأن

ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ميسيتش** (تكلم بالكرواتية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): نجتمع مرة أخرى كي نناقش الحالة في العالم ونحدد المشاكل التي تواجهها بلداننا ونقدم آراءنا عن العالم الذي نعيش فيه. لقد طرح رئيس الجمعية العامة موضوعا للمناقشة، وهو موضوع، أقول، إنه يعكس تماما الظروف الحالية والمهام الناشئة عنها.

أي عالم نناقشه هنا؟ عالم يتسم بالعولمة؟ قطعاً. عالم متصل ومترابط؟ لا شك. عالم تسوده تباينات كبيرة وتهديدات رئيسية؟ بالتأكيد. وباختصار، إن عالمنا لم تعد فيه عملياً مشاكل وأزمات إقليمية لأن كل قضية بلا استثناء، مهما بدت إقليمية، يتضح أنها عالمية من حيث نتائجها.

وعالمنا ما زالت تسيطر عليه البلدان المتقدمة والأكثر تقدماً في حين أن البلدان النامية متخلفة عن الركب وتكافح ضد الجوع وعدم القدرة على تعليم مواطنيها وعدم توافر الرعاية الصحية الأساسية. هل يمكن أن نرضى بهذا العالم؟ بدون تردد، أقول لا، لا يمكننا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فينانين (فنلندا).

وفي عالمنا هناك دول كثيرة وجماعات متحدة في ميلها إلى استخدام الإرهاب كوسيلة للعمل واللجوء إلى القوة لتحقيق أهدافها. ونحن نقر بأن المجاهدة بين الكتل لم يعد لها وجود. وتوازن الخوف بين القوى العظمى لم يعد موجوداً، لكن عالمنا لم يصبح أكثر أمناً والسلام لم يعد أكثر استقراراً. هل يمكن أن نقنع بهذا العالم؟ مرة أخرى، وبدون تردد، أقول، لا، لا يمكننا.

إن عالمنا في نهاية المطاف ما زال يسيطر عليه نموذج اقتصادي بال ووصل مرحلة يولد فيها في حد ذاته أزمات ويتسبب في صعوبات لملايين الناس. ولو حاول المرء أن ينقذ

ولذلك، فإن القدرات الإبداعية الإنسانية هي سر حل المشاكل التي تواجه البشرية. وينطبق الأمر نفسه على كل القضايا التي تواجهها والأمم المتحدة اليوم. إن حل مشاكل تغير المناخ والأزمة الاقتصادية والمالية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية يعتمد على العبقورية البشرية. ومن ثم على الأمم المتحدة أولاً وقبل كل شيء أن تسعى لتهيئة ظروف يمكن أن تزدهر فيها العبقورية، وهي إنشاء عالم ينعم بالسلام ويشعر فيه الجميع بالانتماء ويعاملون بكرامة.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أسمحوا لي أن أقول مجرد كلمة أو اثنتين عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على شعب وحكومة كوبا منذ عام ١٩٥٩. إن ذلك الحصار الجائر وغير المبرر أضر بشعب كوبا أيما ضرر. وقد آن الأوان لرفع تلك الجزاءات. وأشارك الذين يدعون إلى رفع الحصار.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رويبا بويزاني باندا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ستيبان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية كرواتيا.

اصطحب السيد ستيبان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ستيبان

ومع تزامن الابتعاد من القطبية الواحدة والانتقال نحو القطبية المتعددة، يتعين علينا أن ندرك ونقبل أنه بالرغم من أننا أنشأنا مجموعة من القيم العالمية، فإننا لم ننشئ ولن ننشئ ولا يمكننا أن ننشئ نموذجاً وحيداً للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية يمكن تطبيقه على الجميع. ولا بد من احترام المعالم المحددة لفرادى الدول والحضارات، لأنه لا يوجد أي مبرر لأن يرفض أي شخص أمراً يشكل جزءاً من تراثه الثقافي أو التقليدي.

وأخيراً، لا يمكن إنشاء عالم ينعم بالسلام والأمن الدوليين والتنمية بدون نزع السلاح، وبخاصة بدون التخلي عن الأسلحة النووية. وكان هذا هو موضوع خطابي في مجلس الأمن صباح هذا اليوم. وأود أن أذكر إضافة إلى ذلك الحقيقة البارزة التي مفادها أن مشاكل التنمية ستصبح ضئيلة إذا وجهت الأموال التي تخصص حالياً للأسلحة إلى التنمية.

إنني أكرر: إن المهمة التي تنتظرنا مهمة هائلة. فلنبدى الشجاعة والإرادة السياسية للتصدي لها. وجمهورية كرواتيا، بالرغم من أنها بلد صغير، على استعداد لتقديم إسهامها. وبالرغم من أن فترة ولايتي التي استمرت لعشرة أعوام قد شارفت على نهايتها وهذه هي المرة الأخيرة التي أقف فيها على هذه المنصة، فإنني سأكتفي بالقول إنني سأواصل تسخير مهاراتي لخدمة بلوغ هذا الهدف السامي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ستيفان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ليتوكوا تومينغ، رئيس جمهورية جزر مارشال**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية جزر مارشال.

هذا النموذج البالي بأي تكلفة، وإن حاول الدفاع بعناد عن نظام يقوم على الجشع وخال من أي قيمة اجتماعية تستحق الإشارة، فلن يكون هناك سوى نتيجة واحدة: عدم استقرار اجتماعي يكمن فيه احتمال تفجر تمرد اجتماعي على نطاق عالمي.

هل يمكن أن نقبل تلك الاحتمالات؟ أقول. بمنتهى الحزم، لا، وعلينا ألا نقبل. ولنا أن نبدأ الآن المهمة العملاقة الخاصة بإقامة نظام عالمي جديد ليس العودة إلى شيء كان موجوداً من قبل، لكن إنشاء شيء جديد هو نظام يوفر في النهاية حياة جديدة بالإنسان لكل شخص ويوفر فرصاً متكافئة للجميع وليس نظاماً يتجاهل من هم في حاجة ماسة لا لخطأ من جانبهم والذين ينظر إليهم في نهاية حياتهم باعتبار أنهم غير ذوي فائدة وبالتالي لا يستحقون أي دعم.

وعلينا أن نعمل على تبيد الأحقاد بقوة أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى، ونتصدى للتمييز لأي أسباب، ونقول لا للتعصب ونعزز ليس الفكرة فحسب وإنما أيضاً ممارسة التعددية والحوار بين الحضارات. وهذا وحده هو السبيل نحو بناء السلم والأمن العالميين والتنمية كشرط حيوي لتحقيق السلام الدائم والمستقر.

ولحسن الطالع، فإن العالم خرج من فترة القطب الواحد التي كان من المحتمل أن تكون خطيرة وهو يمضي الآن نحو التعددية. لكن العالم ما زال في عملية تعلم أن الحوار وحده يمكن أن يساعد في بناء الثقة والتفاهم المتبادلين. والعالم ليس مستعداً بعد لمواجهة حقيقة أن الاختلاف ليس جريمة وأن مستقبلنا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنوع - وبطبيعة الحال، شريطة المساواة الكاملة والمراعاة الصارمة لحقوق الإنسان وتمشيا مع اتفاقيات الأمم المتحدة.

بمجموعة الثمانية في إيطاليا هذا العام التزام غير واف، فإنني أعتقد أنه التزام يدعو إلى التشجيع ويمثل خطوة ضرورية إلى الأمام.

ويحدونا الأمل في أن يشكل زيادة مشاركة الأمم المتحدة في المناقشات بشأن المسائل المتصلة بتغير المناخ علامة على اعتزامها أخذ مكانها اللائق في صدارة الحرب العالمية ضد تغير المناخ. وبالمثل، نحن نشعر بالتشجيع من التزام اليابان الجديد والجريء نحو التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ.

وأود أن أعرب عن تقديري لتحالف الدول الجزرية الصغيرة على قيادته في مساعدة البلدان الجزرية الصغيرة النامية على الإعداد للمفاوضات في كوبنهاغن. ونحن نؤكد لتحالف الدول الجزرية الصغيرة على تقديم دعمنا الثابت.

إن العالم، مفعما بالأمل، يتطلع إلى مؤتمر كوبنهاغن. وهو سيكون مناسبة ذات أهمية تاريخية حيث، بالرغم من خلافتنا، يمكن للجميع الآن أن يروا كوبنا من خلال منظور مشترك.

وقبل بضعة أسابيع من مؤتمر كوبنهاغن، أرى لزاما عليّ أن أتساءل عما نريد أن نشهده يحصل هناك. وأي نوع من النتائج نتوقع؟ وكيف ينبغي أن نحكم نحن والأجيال المقبلة على نجاح كوبنهاغن؟

ويبدو لي أن الرد مسألة تتعلق بوجهة النظر. ولا شك أن الاقتصادات الرئيسية ستكون متيقظة لثلا يؤدي مؤتمر كوبنهاغن بصورة أكبر مما ينبغي إلى تعكير صفو أسلوب الحياة الثابت مع جميع منفعه. وأطلب من تلك الدول أن تنظر في الواجب الأخلاقي الضمني الذي يتأتى من مركزها المتميز والميسور.

ولكن المسألة، بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، هي ما إذا كانت كوبنهاغن ستخفض أو تزيد فرصها في البقاء،

اصطحب السيد ليتو كوا تومينغ، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليتو كوا تومينغ، رئيس جمهورية جزر مارشال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس تومينغ** (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم أطيب التحايا من شعب جمهورية جزر مارشال. وأهنئ الرئيس على انتخابه رئيسا للجمعية في هذه الدورة. وهو يحظى بثقتنا ودعمنا.

وأعرب عن امتناني للأمم المتحدة على مواصلة دورها في التنسيق وقيادة العالم نحو التصدي للتحديات التي تؤثر على مصالح جميع الدول. وقد أدى وجود مكتب الأمم المتحدة للتواجد المشترك في جزر مارشال إلى تقريب المثل العليا للمنظمة من شعبنا وبلدنا. ويحدونا الأمل في أن تحذو حذوه وكالات الأمم المتحدة الأخرى - بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - وأن تجعل وجودها ملموسا بشكل أكبر بإحراز نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وأود أن أنوه بالالتزام الشخصي للأمين العام نحو التصدي للتحديات المتمثلة في تغير المناخ. ومن الملاحظ جيدا تذكيره لنا بأن نبذل قصارى جهدنا على طاولة مؤتمر كوبنهاغن خدمة للمهمة السامية المتمثلة في إنقاذ الكوكب. ولم يكن خافيا علينا نحن الدول الصغيرة دعوته إلى استشعار واجب أخلاقي واضح في اتخاذ إجراء جريء وحاسم وعاجل واعترافه بواجب الاقتصادات الكبيرة نحو أكثر المعرضين للخطر. وبالرغم من أن البعض قد يعتبر أن التزام

فهو يتعلق بإطلاق عنان القوى الأخلاقية والسياسية وعمليات التلاحم المتأصلة في الهيئة الجماعية للأمم لخدمة مصلحة الجميع. فماذا تعني الإرادة السياسية سوى هذا؟

إن الفشل في كوبنهاغن سيهزأ بالأهداف الإنمائية للألفية، لأن بلوغ هذه الأهداف سيكون فوق طاقتنا. وهو سيسلك في قدرة ميثاق الأمم المتحدة على حماية حقوقنا السيادية القائمة مسبقاً. وباختصار، لا يمكن للعالم ولأكثر سكانه المعرضين للخطر أن يتحملوا ثمن الفشل.

وبالقرب من أوطاننا، بالرغم من أن معدل الانبعاث في جزر سليمان ضئيل نسبياً، فقد حددنا لأنفسنا غاية لتخفيضه بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وخلال الأعوام، ورهنا بإمكانية الحصول على التمويل، دأبنا على متابعة برنامج منهجي لاستخدام الطاقة الشمسية. ونسبة ٤٠ في المائة تقريباً من الأسر المعيشية في جزرنا الخارجية يستفيدون الآن من هذه الطاقة بوصفها أحد المصادر الرئيسية للطاقة. ونحن نعتزم متابعة هذه المبادرة ريثما تتم تغطية جميع الجزر في بلدنا والبالغ عددها ٣٣ جزيرة. وعلى الجبهة دون الإقليمية الميكرونيزية، نحن ملتزمون بأهداف مبادرة تحدي ميكرونيزيا.

وما زالت جهودنا للتكيف تعاني من انعدام التمويل الكافي، التي زاد من تفاقمها مجرد تعقيد الحصول عليه من المصادر. وفي وسع تبسيط العملية بإتاحة إمكانية الوصول المباشر إلى تلك المصادر أن يمكننا من التعجيل ببعض أولوياتنا للتكيف، مثل الأسوار البحرية والإدارة الساحلية ومشاريع المياه النقية.

وأنتقل الآن إلى مسألة عزيزة للغاية على قلب جميع أبناء جزر مارشال. ونحن نشعر بالتشجيع العميق من جلسة مجلس الأمن اليوم، التي تولى رئاستها الرئيس أوباما، بشأن استعمال الأسلحة النووية وتجربتها.

وما إذا كان ينبغي لسكان جزر مارشال وتوفالو وتوكيلاو وغيرهم أن يستعجلوا إخلاء جزرهم والتوجه إلى مناطق أكثر سلامة، حسب الإنذار الوارد في تحذير صدر مؤخراً من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

ولذلك، فإن رسالتنا إلى الزعماء في كوبنهاغن رسالة واضحة: نناشدكم السعي الجاد بأقصى ما يمكنهم لزيادة مستوى التزامهم نحو مكافحة تغير المناخ، وأن يظهروا للعالم بأفعالهم - وليس الأقوال - التزامهم الصارم بضمان التوصل إلى اتفاق عالمي فعال لمرحلة ما بعد كيوتو. ونناشدكم أن يكونوا منطلقين كالرياح وأن يحددوا زيادة المتوسط العالمي لدرجة الحرارة فوق مستويات فترة ما قبل المرحلة الصناعية على مستوى يضمن بقاءنا. ونحن نناشدكم أن يكونوا منصفين وأن يعملوا بعزم على تخفيض الانبعاثات العالمية عن مستويات التسعينيات على الأقل بنسبة ٨٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وندعوهم إلى ضمان أن تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الحد الأقصى في وقت لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وأخيراً، نناشد زعماء جميع الدول، أن يشيدوا في كوبنهاغن قوس الخلاص الذي تجدد فيه المأوى لجميع الدول والشعوب.

وأعتقد أن نجاح كوبنهاغن سيحكم عليه في نهاية المطاف بمدى شعور الدول الجزرية الصغيرة والمنخفضة - وهي الأكثر عرضة للخطر - بضمان السلامة والأمن. وذلك لأنه، في مجتمعنا العالمي والمتبادل الاعتماد، لا بد أن يتمثل الواجب الأخلاقي الجماعي دائماً في حماية الضعفاء وأكثر المعرضين للخطر.

ولكن دون ذلك لن يكون مؤتمر كوبنهاغن أكثر من استمرار لقانون الغاب، بقاء الأقوى. وسيكون فشلاً أخلاقياً وسياسياً. وذلك لأن كوبنهاغن لا تتعلق بالحساب. وهو لا يتعلق بالقوة المجردة؛ وهو ليس منافسة من أجل بقاء القلة.

والمصالح الوطنية أكمل تعبير لها عندما تخضع لاحتياجات ومصالح الكوكب، وطننا الجماعي، وهو منظور لا يعتبر ذلك الخضوع خيانة للأمة.

وفي خضم محننا الاقتصادية والمالية المتعمقة، ما زالت جمهورية جزر مارشال مزدهرة من خلال الدعم السخي الذي يقدمه أصدقاؤنا وشركاؤنا. وتوفر علاقتنا الخاصة مع الولايات المتحدة في إطار اتفاق الارتباط الحر شراكة فريدة ودائمة ومستقرة.

إننا نعرب عن تأييدنا القوي لجهود الولايات المتحدة وحلفائها في مكافحة الإرهاب، ونحن نعتز بشبابنا الرجال والنساء من أبناء جزر مارشال الذين يعملون في القوات المسلحة للولايات المتحدة. ونعرب عن صادق امتناننا للدعم الذي قدمته إلينا أيضا اليابان وجمهورية الصين (تايوان) والاتحاد الأوروبي وأستراليا وشركاؤنا المانحون الآخرون.

إن التعقيد المتزايد لإدارة الشؤون العالمية المتطورة يتطلب إعادة تشكيل عضوية مجلس الأمن. ويوائم الدور الريادي المتميز الذي تضطلع به اليابان، وما حققته من إنجازات في مجال الأمن البشري، تطلعاتها وسعيها إلى الحصول على مقعد دائم في المجلس، وبالتالي، فإنها تستحق أن يُنظر فيها على نحو إيجابي. والدليل على إحراز التقدم في عملية بناء الثقة بين الصين وجمهورية الصين (تايوان) يستحق التنويه والتشجيع من لدن المجتمع الدولي. وستمكّن عضوية تايوان في الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة سكانها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة من الاضطلاع بدور فعال في شؤون أسرة الأمم.

وما من دولة يمكنها أن تفلت بمفردها من القبضة القوية للتحديات المتعلقة بتغير المناخ. ففيروسه القاتل موجود هنا فعلا، وعلاجه واضح: أي اتخاذ إجراء جماعي وصارم،

وأجريت تجارب الأسلحة النووية في جزرنا بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٨، في وقت كنا تحت كفالة نظام الأمم المتحدة للصياغة. وتجربتنا المباشرة بوصفنا ضحايا لتجارب الأسلحة النووية في جزرنا والذكريات المؤلمة التي ما زالت تطاردنا بعد ستة عقود، تشكل كوابيس لا نتمناها لأي أحد. وكان مدمرا حجم المعاناة الإنسانية والضرر البيئي. والآن، بعد مرور ستين عاما على تفجير حوالي ٦٧ قنبلة نووية، ما زالت جزر مارشال تتصارع مع الأضرار المترتبة على هذا التفجير. وما زال من غير المؤكد التعافي الكامل من حيث إعادة الجزر المتضررة إلى الإنتاجية الاقتصادية الكاملة والتعويض الكافي للضحايا.

إننا لم نأت إلى هنا للإعراب عن الإدانة أو للإشارة بأصابع الاتهام. ومع ذلك، نحن مضطرون بدافع الواجب الأخلاقي نحو الإنسانية لأن نرفع صوتنا في تجمع مثل هذا ولأن ناشد ضمير المجتمع العالمي. ونحن ندعو إلى صياغة منظور جديد يمكن به وبصورة نهائية نحو شبح الحرب وشبح استعمال الأسلحة النووية من وجه الأرض.

إن حظر الأسلحة النووية وحده لن يزيل السبب الجذري للحرب. فبالرغم من أهميته، فإنه لا يمارس نفوذا دائما. والناس من البراعة بحيث لن يكفوا عن اختراع أشكال أخرى للحرب. والاتفاقات السياسية والنوايا الحسنة وحدها لا تكفي. ويتوق العالم إلى شيء أكثر تجذرا من الواقعية المحضة. وهو يتوق إلى السلام الدائم الذي ينبع من حالة داخلية ويدعمه موقف أخلاقي.

ولا يوجد انعدام لاعتراف الزعماء الوطنيين بطابع المشكلة، ولكن هناك شللا للإرادة. وأدت الوقائع المظلمة لتجربة شعب جزر مارشال إلى تعميق اقتناعنا بأنه، في عالم يمضي على نحو لا رجعة نحو مجتمع عالمي، يصبح من الحتمي أن نعيد صياغة منظورنا، وهو منظور ستجد فيه الدوافع

ويعرب وفد بلدي عن شكره وتقديره لسلفه الموقر، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، على الطريقة المتفانية التي ترأس بها عمل الدورة الثالثة والستين وأنشطتها.

وتود مالطة أن تغتنم هذه الفرصة للتنبؤ بالأمين العام وشكره على جهوده الحثيثة لتوجيه منظماتنا في مجال صون السلم والأمن الدوليين في جميع أرجاء العالم. فقد قطعت الأمم المتحدة في ظل قيادته خطوات هامة فيما يتعلق بتعزيز الوعي والاستجابة على نحو فعال وفي العديد من المناسبات للحالة المتردية للفقراء والفئات الأكثر ضعفا. وهكذا، كان من دواعي الارتياح البالغ لمالطة، حكومة وشعبا، أنها حظيت بشرف وامتياز استقباله في بلدنا في نسيان/أبريل الماضي.

وتحتفل مالطة هذا العام بثلاث ذكريات سنوية هامة. الأولى هي الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لاستقلال بلدنا، في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤؛ والثانية هي الذكرى السنوية الخامسة عشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤؛ والثالثة هي الذكرى السنوية الخامسة عشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

وعلى مدى الأعوام الخمسة والأربعين الماضية، أوفت مالطة بما تعهدت به عندما انضمت إلى المنظمة. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأجدد اليوم، في هذه الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لعضوية مالطة في الأمم المتحدة، تعهدنا وإيماننا وثقتنا الثابتين بالمثل العليا والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن بين المسائل التي ستصدر في الأسابيع القادمة جدول الأعمال الدولي مؤتمر قمة كوبنهاغن. وقبل يومين، شهدت هذه القاعة واحدا من أكبر التجمعات على الإطلاق

الآن أكثر من أي وقت مضى. والخيار خيارنا. ونسأل الله القوي التقدير أن يمدنا بالشجاعة والحكمة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جزر مارشال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد ليتو كوا تومينغ، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)**

**المناقشة العامة**

**خطاب السيد لورانس غونزي، رئيس وزراء مالطة**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقه رئيس وزراء مالطة.

اصطُحِب السيد لورانس غونزي، رئيس وزراء مالطة، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): من دواعي بالغ سروري أن أرحب بدولة السيد لورانس غونزي، رئيس وزراء مالطة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد غونزي** (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه بالإجماع لرئاسة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ويشكل انتخابه إشادة مستحقة بخصاله الشخصية باعتباره سياسيا ودبلوماسيا محنكا، وتشريفا لبلده أيضا، ليبيا، التي تربطها بمالطة روابط الصداقة والتعاون منذ أمد طويل. وأنا على يقين بأن هذه الجمعية الموقرة ستستلهم قيادته الحكيمة وستستتير بتجربته خلال فترة ولايته لتحقيق نتيجة ناجحة ومثمرة.

ومن الضروري أيضا أن ننظر إلى اتفاقية عام ١٩٨٢ في ضوء بعض المشاكل المعاصرة الملحة، التي نتصدى لها بصورة غير كافية أو لا نتصدى لها أصلا. ومن بين أوجه القصور هاته، الأحكام المتعلقة بمكافحة القرصنة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والقواعد المتصلة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، والقواعد المتعلقة بالكابلات والأنابيب البحرية. ومن بين الأمثلة على ما أغفلته الاتفاقية، الاتجار بالبشر، وسلامة الملاحة وأمنها، ونقل أسلحة الدمار الشامل، وتغير المناخ.

وفي ضوء المسائل التي ذكرتها للتو، فإن مالطة ترى أن الوقت قد حان لكي تنظر الجمعية العامة في النهج الممكنة لاستعراض اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢. وفي هذا الصدد، تود مالطة أن تقترح على الجمعية العامة، من خلال أجهزتها المعنية، إجراء المشاورات المناسبة فيما بين دولها الأعضاء لاستعراض الاتفاقية، بالنظر إلى مرور الوقت وظهور مسائل جديدة وحاسمة على مدى الأعوام. وسيكون وفد بلدي على استعداد للدخول في مشاورات مع غيره من الدول الأعضاء المهتمة بغية زيادة تعزيز هذا الاقتراح.

وتماما مثلما كان ضرورياً عام ١٩٤٨ أن يُقر بالحاجة إلى إعلان عالمي لحقوق الإنسان باعتباره شرطاً أساسياً للتمتع بالحرية والعدالة والسلام لجميع الرجال والنساء في أرجاء العالم كافة، فقد أصبح من الحيوي الآن أن يكون لدينا إعلان مماثل بشأن الواجبات الإنسانية للجيل الحالي، بما في ذلك مسؤولياتنا تجاه الأجيال المقبلة. وتقع على عاتقنا المهمة العامة المتمثلة في الحفاظ على الجنس البشري وقداسية حياته واستمرارها، فضلا عن المحافظة على البيئة، في كل مظاهرها. ونعتقد أن هذا الإعلان ينبع بطبيعة الحال من مذهب الإرث المشترك لبني البشر، الذي ناقشه بلدي لأول مرة أمام الجمعية في عام ١٩٦٧، والذي أدى في آخر المطاف إلى إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

لرؤساء الدول والحكومات لمناقشة مستقبل كوكبنا. وخلال مؤتمر القمة الفريد هذا، اتفقنا جميعا على أن التحديات التي يمثلها تغير المناخ أصبحت أشد التحديات إلحاحا وحسامة التي يواجهها بنو البشر.

ويذكر أنه في عام ١٩٩٨، عندما بادرت مالطة إلى تقديم مسألة تغير المناخ، بصورة رسمية، كبنء سياسي على جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة، لم يكن يخطر إلا على بال قلة منا حينئذ أن مسألة تغير المناخ هاته ستصبح في ظرف عقدين واحدة من المسائل الحاسمة التي تهيمن على الشواغل البيئية الدولية في هذا القرن الجديد. وطيلة هذه السنوات العشرين، كانت مالطة في طليعة البلدان التي تعمل على ضمان أن يظل تغير المناخ مسألة من المسائل ذات الأولوية القصوى في عصرنا. ولا يزال التزامنا الذي أبديناه قبل عشرين سنة ثابتا وقويا كما كان دائما. ومثلما استمعنا لذلك خلال الأيام القليلة الماضية، يجب أن تشكل نتائج مؤتمر قمة كوينهاغن نقطة تحول. وتعتقد مالطة اعتقادا راسخا بأنه من واجب جميع البلدان، الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، أن تسهم بقسطها العادل في هذا الجهد المتضافر، الذي يجب أن يكون جهدا عالميا لكي يحقق النجاح.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، ستخلد الدول الأعضاء الذكرى السنوية الخامسة عشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي وصفت بأنها الدستور المنظم لأنشطة بني البشر المتعلقة بالمحيطات. وقبل ٤٢ سنة، في هذه القاعة، دعت مالطة مرة أخرى الدول الأعضاء إلى إجراء إصلاح لقانون البحار، وتُوج في آخر المطاف باعتماد الاتفاقية الحالية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢.

ومن بين المسائل القائمة منذ أمد طويل، التي ظلت قيد نظر الأمم المتحدة منذ نشأتها قضية الشرق الأوسط. والواقع أن السلام في الشرق الأوسط لا يزال مستعصيا على جهودنا. وتؤكد مالطة رؤيتها المتمثلة في الحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومضمونة، وتعترف كل واحدة منهما بسيادة الأخرى، وبالحق في التعايش السلمي. وتناشد مالطة الطرفين أن يشاركا بصورة كاملة في استئناف المفاوضات لتحقيق هذا الغرض، على نحو يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧. وهذا ليس رأياً اعتمدها اليوم، بل يتعلق الأمر برؤية وضعناها منذ عقود، إيماننا بأن السلام في الشرق الأوسط يحدد السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط وما وراءها.

وبحكم الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمالطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإنها تمتاز بالمسؤولية الملقاة على عاتقها المتمثلة في بناء الجسور بين قارتين. والواقع أن توجه مالطة صوب السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يزال يحظى بمكانة هامة في أولويات السياسة الخارجية لحكومتها. فخلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، استمرت مالطة في الاستفادة من الإنجازات التي تحققت حتى الآن من خلال تعزيز الحوار بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي ومع جامعة الدول العربية أيضا. وبشعور قوي من الالتزام السياسي والتوجه، فإننا، نحن أبناء مالطة، نتحمل المسؤولية عن استضافة مكتب الاتصال الرامي إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، الذي سيفتح في تشرين الأول/أكتوبر. وتعتقد مالطة أن مكتب الاتصال سيقدم إسهاما كبيرا في تعميق التفاهم المتبادل من خلال التعاون العملي بين أوروبا والعالم العربي، فضلا عن تحسين الحوار بين الثقافات.

وتعتقد مالطة أن الواجبات الإنسانية متأصلة في شخصية الإنسان ووحده وتُفرد، وهي مثلها مثل حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف. وتلك الحقوق لا تستمد من القوانين أو الواجبات بل هي متأصلة في بني البشر. وتعلق بعض الواجبات ببني البشر ذاتهم وبإخوانهم في البشرية، وعلى نحو خاص، بأسرهم وبالمجتمع المحلي على جميع المستويات والبيئة الطبيعية والثقافية التي تتطور فيها حياتهم. وينبغي للإعلان المتوخى، الذي سيعزز وينفذ الزخم الذي أوجده الصك العالمي لعام ١٩٤٨، أن يميز عمل هذه الجمعية باعتباره خدمة كاملة للمجتمع الدولي. ويجب أن يبرز كإنجاز كبير للأمم المتحدة في مستهل الألفية الثالثة لعصرنا. وبتلك الروح، تقترح مالطة النظر في صياغة هذا الإعلان بشأن الواجبات والمسؤوليات الإنسانية.

وقد ظلت الصراعات في جميع أنحاء العالم تؤثر على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان، وفي جزء كبير من مجتمعاتنا. ومن المساوي أن العقد الماضي شهد مقتل أكثر من مليوني طفل بريء وإصابة ستة ملايين إصابات خطيرة في الصراعات. ودور الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وعمليات دعم السلام يجب أن يحظى بالتأييد القوي والمستدام من لدن الدول الأعضاء.

ولا تزال العديد من بؤر التوتر، من الصومال إلى أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرق الأوسط، تشكل تحدياً لسعيها الجماعي إلى إيجاد حلول سلمية دائمة لهذه البلدان والمناطق التي مزقتها الحرب. ولذلك، ترحب مالطة بانخراط منظماتنا، من خلال بعثاتها لحفظ السلام وآلياتها لبناء السلام في تعزيز الحوار السياسي والمصالحة بين الأطراف المتحاربة. ونعتقد أن مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على إعادة بناء حياة سكانها سيسهم بشكل كبير في توفير الدعم اللازم للجهود التي تقودها العناصر الفاعلة الوطنية من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

الفقرة ٤). ومالطة تؤمن بأن الإقدام على جهد كهذا ينبغي أن يركز على هذه المنظمة التي تتساوى فيها جميع الدول الأعضاء، والتي يمكن فيها التصدي بطريقة متلاحمة للتحديات الكثيرة التي تواجه البشرية. إن التحديات العالمية التي تواجهها الأمم المتحدة نواجهها نحن. وإننا كدول أعضاء يقع على عاتقنا واجب ومسؤولية كفالة أن ترتقي منظماتنا إلى مستوى الالتزامات والقرارات التي نتعهد نحن رؤساء الدول والحكومات تعهدا رسميا بتنفيذها في خدمة أسمى مصالحنا وحسينا ومجتمعاتنا.

اسمحوا لي أن أختتم بالقول إن مالطة تظل على إيمانها القوي بأننا، كدول أعضاء في الأمم المتحدة، يمكننا سوية وينبغي لنا أن نواصل دعم المنظمة وأميننا العام وكل الذين يساهمون في جعل عالمنا مكانا أفضل للجيل الحالي والأجيال المقبلة. وإنني على يقين بأن مالطة تعترم فعل ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لورنس غتزي، رئيس جمهورية مالطة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جورجيا.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

ويذكر الأعضاء أنني أثرت في العام الماضي مسألة تدفق المهاجرين غير القانونيين الذين يغامرون بحياتهم ويعبرون البحر الأبيض المتوسط سعياً إلى بداية جديدة. وأشارت إلى أن حجمنا ومواردنا المالية والبشرية، المحدودة للغاية، تجعل من العسير جداً على مالطة مواجهة وصول عدد هائل من هؤلاء الأشخاص التعساء إلى شواطئنا في طريقهم إلى بر أوروبا. وقد دأبت مالطة على معالجة هذه المسألة بقدر كبير من المسؤولية والإنسانية والإحسان، مع الاحترام الواجب لكل إنسان بدون استثناء. وسنواصل القيام بذلك، وفي الوقت ذاته، تشكل مشكلة الهجرة غير القانونية ظاهرة دولية تحركها عوامل خارجية لا يمكن دوماً تفاديها أو حتى التخفيف من حدتها من لدن البلدان المتضررة بالمشكلة. ولذلك، فإننا نعتقد حازمين بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتناول مسألة الهجرة غير القانونية بصورة شاملة بغية إيجاد حلول لمسألة إنسانية تواجهها حالياً مالطة وغيرها من البلدان المماثلة لنا، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ويتعين علينا جميعاً، بما في ذلك بلدان المنشأ وبلدان العبور، أن نعزز جهودنا لمواجهة هذا التحدي.

وتعرب حكومتي عن عميق تقديرها للبلدان التي هبت إلى مساعدتنا للتغلب على هذه الظاهرة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وليتوانيا ولكسمبرغ والبرتغال وسلوفينيا وسلوفاكيا. وترجو حكومتي أيضاً أن تتقدم بلدان أخرى فتساعد في التخفيف من العبء الذي تحمله مالطة - عبء لا يتناسب بأي قدر مع عدد سكان البلد أو ثروته أو مساحة أرضه.

لقد شدد الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة على الحاجة إلى الشروع في جهد هائل متعدد الأطراف "بالاعتماد على مواطن القوة لدى بلدان العالم كافة ومساهماتها، وما يشمل مواطنيها أيضاً" (A/64/1)،

في عالم خال من مجالات النفوذ - خال من السيطرة الخارجية - وفي أن يتمكنوا من اختيار مصيرهم بنفسهم. واليوم، حين ننظر إلى ذلك الفصل التاريخي والتأثير الذي تركه على عالمنا، يمكننا أن نفخر حقاً بما أُبجز وبالتقدم الهائل الذي تحقق وبالرخاء الذي جلبه سلام دائم.

ولكننا إذا ما أردنا أن نقيّم الماضي بأمانة، فيجب أن نعترف بأن الحاضر ما زال مزيجاً من السعادة والألم. إذ يمثل خطر حقيقي من أنه بدلاً من البناء على ذلك الفصل العظيم من المثالية والتقدم نرى الدول والقادة يسمحون بالعودة إلى التهاون الممل وسياسات القوة العاشمة التي أدت إلى كثير من أسوأ اللحظات في المائة سنة الأخيرة.

وتنطوي هذه اللحظة على مزيج من السعادة والألم لأن دروس الأمل والطموح المقترنة بسقوط ذلك الحائط لم يتعظ الجميع بها كلها، لسوء الحظ. بل إنه عندما اكتسحت روح الحرية الحائط، قبل ٢٠ سنة، لم يتصور إلا قلائل أن القمع والتهديد اللذين كان يمثلهما سيعودان إلى الظهور بهذه السرعة وأن الآمال التي ترعرعت في ١٩٨٩ ستبتدد بسرعة. مع ذلك تظل أوروبا المتحدة والمتحررة والمتنعمة بالسلام هدفاً لم يتحقق بعد - مشروع لم ينته وتحد لم يتم لسوء الحظ التغلب عليه بعد.

اليوم أمثل أمام الجمعية بصفتي زعيماً منتخبا بصورة ديمقراطية لأمة فخوراً ذات سيادة. لكن جورجيا اليوم، للأسف، مثل ألمانيا قبل جيل، أمة تعاني من جرح عميق لم يندمل. وكما أعلن فاكلاف هافل وغيره من الأصوات الرائدة للضمير الأوروبي في وقت سابق من هذا الأسبوع، أوروبا اليوم مقسمة بحائط جديد بنته قوة خارجية - حائط يمر في وسط جورجيا.

هذا الحائط بناه نفس الناس الذين افتقدوا حائط برلين وتأسفوا لسقوطه وفعلوا كل ما في وسعهم لمنع من

ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ساكاشفيلي** (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني للفرصة المتاحة لي لمخاطبة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

في كل عام نجتمع هنا لمواجهة تحدياتنا المشتركة وللتعبير عن رؤيتنا للعالم الذي نتشاطره، العالم الذي نؤدي بصورة جماعية دور القهرمان الحريص عليه. وفي كل عام نقطع الوعود بالعمل بقدر أكبر وبصورة أفضل للارتقاء إلى مستوى المبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة وللدفاع عن تلك المبادئ.

وفي هذا العام يتصادف اجتماعنا مع الذكرى السنوية العشرين لأعظم نصر باهر لتلك المبادئ. فقد مرت ٢٠ سنة منذ أن تحررت أوروبا وسائر العالم من واحد من أقسى فصول التاريخ الحديث. لقد جلب سقوط حائط برلين نهاية خط مصطنع كان يفصل بين الأمم ويقسم الأسر ويخنق الحريات ويزج بالملايين في السجون. ومن المثير للإعجاب أن ذلك الحائط العتيق قد انهار من دون إطلاق ولا حتى رصاصة واحدة. لقد استسلم لإرادة الملايين الذين كانوا يتوقون إلى الحرية وأذعن لعزيمة غرب متحد.

قبل عشرين سنة منيت قوة عسكرية مرهوبة على نطاق العالم كله بالهزيمة أمام قوة الحقيقة العالمية - صيحة من أجل الحرية والرغبة البسيطة للناس في أن يجيوا حياة كريمة. إن هدم حائط برلين قبل ٢٠ سنة لم يتمخض عن فك أسر أمم معاهدة وارسو فقط، بل أطلق العنان للآمال والأحلام والمطامح والمواهب لدى ملايين المواطنين الذين كانوا يخضعون لطغيان الاتحاد السوفياتي - ومنهم أبناء أمة وطني.

وأولئك المواطنون يشكلون اليوم أكثر من عشر أمم متنوعة تربطهم سوية الرغبات والمطامح المشتركة في العيش

والتطهير العرقي، والانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان، واستمرار الاحتلال غير الشرعي.

وبالأمر في هذه القاعدة ذاتها، ومن هذا المنبر ذاته، قال الذين أشعلوا نيران الحرب في منطقتنا وفي بلدي وقادوا حملات التطهير العرقي في جورجيا إنهم اضطروا لإشغالها "تطبيقاً لمبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة" لكي "تتجاوز تركة الماضي" (A/64/PV.4). وهذه لغة المراوغة، لغة المراوغة الكلاسيكية بعينها من الأيام الخوالي.

لقد كان الشيء الوحيد الذي داسوا فوقه في الواقع هو خط حدودنا السيادي. وقالوا إنهم اضطروا إلى ذلك، تماماً كما اضطروا أسلافهم لغزو بولندا في عام ١٩٣٩، بسبب رغبة بولندا المتهورة في الحرية، وفنلندا في عام ١٩٤٠، وهنغاريا في ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٨، وأفغانستان في ١٩٧٩. واضطروا نفس الأشخاص إلى محو عاصمة قوامها ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة، هي غروزني، من الوجود، بغرض تدمير وإبادة الأمة الشيشانية الأبية وقتل عشرات الألوف من النساء والأطفال الأبرياء. وأسجل في المحضر أن الساعة آتية، وسيضطرون إلى فعل ذلك مرة أخرى، وسيفعلونه ما لم نقم جميعاً بوقفهم. والتاريخ الحديث في الواقع دليل قوي إلى فهم نوع الأفعال التي يقوم بها هؤلاء القادة لجلب ما يطلقون عليه الأمن والاستقرار إلى دولتي.

ولكني أريد أن أقول بجلاء اليوم إن شعب جورجيا لا يمكن أن يقبل ولن يقبل وجود خط تقسيم جديد في بلدنا. وهذا التزام لا يتغير. ولن تتهاوى دولتي تحت وطأة هذه المخاطر اليومية، وهذه الاستفزازات العسكرية، وكافة أنواع الأكاذيب التي تطلق ضدنا من مصادر مختلفة كثيرة، ولن نستسلم أبداً لهذه القوة الغاشمة.

السقوط. هذا الحائط يعزل خمس أراضينا ويقسم أوروبا، مرة أخرى، على نفسها، إذ خلق خطوط قهر وخوف جديدة وخطوط تقسيم مصطنعة داخل الحدود المعترف بها دولياً لأمة أوروبية.

ربما لن يكون ما أقوله حسناً ولكنني أجد لزاماً علي أن أقول الحقيقة. الحقيقة هي أن وجود هذا الحائط تزييف للتقدم الذي يبدو أننا حققناه منذ ذلك اليوم البهي الساطع في برلين قبل ٢٠ سنة. وهذا الحائط الجديد يقول لنا، مرة أخرى، أن حكم القوة قد تغلب على حكم القانون وسيادة العقلانية.

إنني لا أرى تناقضاً - أرى فقط مأساة - في حقيقة أن هذا الحائط بينه نفس الناس الذين دُحرت ورفضت أفكارهم بصورة جماعية وبطريقة حاسمة قبل ٢٠ سنة. وشعوري بالألم لا تخف منه حقيقة أن أولئك الذين اعتبروا هدم الحائط أعظم مأساة منفردة في القرن العشرين هم الذين يقودون اليوم هذه الجهود التي تستحق الشجب.

قبل عام تعرض بلدي لغزو. فقد نزلت الدبابات والطائرات والسفن الحربية والقنابل وقراصنة الحاسوب الموجهون من الدولة على بلداتنا وقرانا ومدننا وهيكلنا الأساسية واقتصادنا. وقُتل مئات من مواطنينا في غضون أيام وأصيب الآلاف بجروح. وعشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء اضطروا إلى الفرار في وجه التطهير العرقي الذي وثقته منظمات حقوق الإنسان المستقلة توثيقاً جيداً.

واليوم تظل الأعمال الوحشية تلك دون علاج، في تناقض مباشر مع القانون الدولي ومعايير هذه المؤسسة والاتفاقات الدولية المبرمة المصممة لعكس آثار الأعمال المغلوطة هذه. هذه هي الحقائق المطروحة أمامنا عندما نجتمع هنا اليوم، وهذه الحقائق لها اسم وهو: العدوان المسلح،

أبدت سخاء كبيرا في إعلانها التبرعات وتقديمها الدعم الاقتصادي البالغ الأهمية الذي ثبت أنه لا يقدر بثمن في المساعدة على بناء الملاجئ وإعادة بناء الأحلام لمن حولهم الغزو إلى لاجئين ومشردين داخليا. وباسم جميع مواطني بلدي، أود أن أشكرهم على سخائهم، ولا سيما في هذا الوقت الذي يتسم بشدة بالغة حول العالم.

وفضلا عن الراحة التي يوفرها دعمهم المادي، أود أن أشكر جميع أصدقاء جورجيا الذين لم يدافعوا فقط عن سيادتنا، بل عن حقنا في شق طريقنا في العالم، واختيار تحالفاتنا، ورفض فكرة مناطق النفوذ التي هي من مخلفات القرن التاسع عشر، والتي أدت إلى كثير من الحروب والقمع والمشقة في تاريخ العالم. وأريد أن أشكر دول الاتحاد الأوروبي وقادته الذين أوفدوا مراقبيهم اليوم إلى جورجيا لتعزيز السلام. ويعرب الشعب الجورجي أيضا عن امتنانه لرئيس الولايات المتحدة الرئيس أوباما على عباراته الخالية من التنازلات وعلى إعلاناته القوية لدعم سيادتنا وسلامتنا الإقليمية، كما نشكر نائب الرئيس بايدن على زيارته جورجيا هذا الصيف وعلى تأكيده، من خلال الاجتماع بأطفال اللاجئين، على التزام أمريكا تجاه الديمقراطية وحقنا في اختيار مستقبلنا. وأريد بصفة خاصة أن أشكر الأمم المتحدة على مساهماتها الميدانية في السلام طوال ما يزيد على ١٦ عاما في جورجيا من خلال وجودها في بلدي، هذا الوجود الذي أوقفته مؤخرا وفجأة الأفعال الأحادية الجانب التي قامت بها إحدى الدول الأعضاء.

إن مستقبلنا يتوقف علينا، ولذلك أريد اليوم أن أبلغ الأمم المتحدة بالتقدم الذي أحرزته جورجيا من خلال جهودنا الذاتية، خلال العام الذي انقضى على تعرضنا لأول غزو شهدته أوروبا في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وبعد عام من فقدان المئات من أولادنا وبناتنا، وبعد رؤيتنا مئات الآلاف من أبناء شعبنا يشرّدون، ها هو الشعب الجورجي

وليس الحائط القائم عبر أوروبا مثار قلق لجورجيا وحدها. بل الواقع في هذا الصدد أن قيم هذه المؤسسة ذاتها معرضة للخطر. وحماية حقوق الإنسان، واحترام كرامة جميع الأشخاص على قدم المساواة، وعدم مقبولية التطهير العرقي، والتسليم بجرمة الحدود السيادية، كل هذه قيم تشكل الأساس الوطيد الذي تركز عليه هذه المؤسسة.

ونحن بالتأكيد لم نختار هذا المسار للعمل، ولكن علينا الاعتراف بعدم مشروعيته ووقفه. وبوصفنا مجتمعنا من الدول المسؤولة، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية باحترام القانون الدولي والإصرار على أن الحدود لا يمكن تغييرها ولن تتغير عن طريق استخدام القوة. وعلينا أن نهدم هذا الحائط الجديد سلميا بقوة أفكارنا وبأس معتقداتنا. وأريد للعالم أن يفهم جيدا كيف ننظر إلى هذا الحائط الجديد واستراتيجيتنا لهدمه.

وأود بادئ ذي بدء أن أقرر مباشرة أننا لا نتوقع اختفائه بين يوم وليلة. ونفهم أنها عملية شاقة للغاية، ولكن تاريخ حائط برلين يعلمنا أن الصبر يجب ألا يكون سلبيا قط. ولا ينبغي لنا أبدا أن نذعن لفكرة قبول هذه الحالة أو التسامح معها. فلم يسقط حائط برلين إلا لأن مناصري الحرية الممتلئين حماسا وانضباطا ونشاطا، سواء وراء ذلك الحائط أو خارجه، كانوا يعملون بتركيز وانضباط وشجاعة وإصرار على تذكير المجتمع العالمي بعدم مشروعية ذلك الحائط وعدم قانونيته، وعلى اتخاذ إجراء للتعجيل بنهايته.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تصويتها اعترافا بحق العودة لجميع المشردين ولجميع ضحايا التطهير العرقي. وأود أن أشكر جميع الدول في أنحاء المعمورة التي قاومت الضغط غير القانوني، وفي كثير من الحالات محاولات الرشوة، بالثبات على عدم اعترافها بتلك المناطق من جورجيا الواقعة الآن تحت احتلال قوة أجنبية. وأريد أن أشكر جميع الدول التي

للدولة بكاملها. وأتينا بأحزاب المعارضة بالفعل إلى اجتماعات مجلس أمننا الوطني، دون أن نخفي عنها أساسا أي أسرار وأتينا لها الاطلاع على جميع المعلومات الخاصة بالدولة، لضمان أن تعكس سياساتنا الأمنية الإرادة الموحدة للأمم، التي تعلقو على الفصائل وعلى الأحزاب. والتزمنا بالفعل بالانتخاب المباشر لجميع العمدة في غضون أشهر قليلة، وبدأنا في إعداد قواعد انتخابية جديدة تستند إلى توافق الآراء والاتفاق بين مختلف الأحزاب السياسية، لكي نضمن أكبر قدر ممكن من المشروعية لانتخاباتنا المحلية والبرلمانية والرئاسية المقبلة.

وإلى جانب جميع هذه الجهود والتزامنا بالإصلاحات الديمقراطية، تتمثل أكبر ضروراتنا الحتمية اليوم في مواصلة دمج جميع المصالح والفئات السياسية المختلفة في العمل على تحقيق حياة يومية أفضل لمواطنينا. ونقوم أيضا بكل ما في وسعنا لبناء اقتصادنا من جديد.

إن شعب جورجيا شعب ماهر وجاد في عمله، لكنه يعاني من عقاب مزدوج من التراجع الاقتصادي العالمي والآثار الاقتصادية المترتبة على الغزو الذي جرى في الصيف الماضي. وأكبر حتمية تواجهنا داخلنا هي إيجاد المزيد من فرص العمل، ونحن نسعى كل يوم لتحقيق ذلك الهدف. ومما يثلج صدورنا حقا ونفتخر به هو أن البنك الدولي قد وضع جورجيا في الفترة الأخيرة في المرتبة الحادية عشرة لأكثر دول العالم جاذبية للأعمال التجارية، بينما كنا قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضع سنوات في المرتبة الـ ١٢٢. ونحن في المرتبة الأولى في أوروبا الشرقية والوسطى بعد مضي سنة واحدة على الغزو. وسنواصل اتخاذ الخطوات لتعزيز اقتصادنا وإيجاد المزيد من فرص العمل.

ونحن ملتزمون بقوة برؤيتنا لجورجيا ذات السيادة والموحدة. وبالعامل سويا مع جميع الأديان والمجموعات

يعيد تجميع نفسه، ويجرر تقدما حقيقيا على طريق السلام والتحرر والحرية الفردية.

وأود أن أعرب عن تقديري لشجاعتهم. فمنذ بضعة أيام فقط، في مخيم للاجئين خارج تبليسي، شاهدت أطفالا صغار يعبرون عن إرادتهم التي لا يمكن وقفها في أن يعيشوا حياة طبيعية وحررة. كان هؤلاء الأطفال من جميع الخلفيات العرقية. والواقع أن معظم اللاجئين من أوسيتيا الجنوبية ينحدرون من أصل عرقي أوسيتي، وهربوا فرارا ممن يطلق عليهم محريهم أو أحرروا على الخروج. كان الأطفال الذين شاهدتهم في مخيم اللاجئين المذكور يغتنمون الفرصة ليتعلموا كيف يتنافسون في العصر الحديث باستخدام حواسيبهم الجديدة وإجادة الإنكليزية، وعملهم على اكتساب المعارف، بالرغم من المضاعف التي تعترض طريقهم. هؤلاء الأطفال هم مستقبل بلدي. وهؤلاء الأطفال يرمزون للطريق الذي اتخذته جورجيا بعد الغزو.

ونحن ماضون في الوفاء بالوعد التي قطعناها من على هذه المنصة في العام الماضي بتعزيز ديمقراطيتنا، وتنمية التعددية، وتوسيع نطاق الحريات الفردية. والواقع أننا قد بدأنا الإصلاحات التي ستعجل بتقدم ثورة الورد في العام القادم وترسخ هويتنا بصفتنا أكثر الدول حرية في منطقتنا بما لا يدع مجالاً للشك. وقد سمحنا بالفعل لمظاهرات المعارضة بالاستمرار دون عائق طيلة ثلاثة أشهر، رغم أنها أغلقت الشوارع الرئيسية لعاصمتنا وأصابنا مبانينا الحكومية بالشلل. وتعكس أفعالنا التزامنا العميق بالتعددية واحترامنا للاختلاف والحرية التعبير.

وفي هذا الوضع الذي لا تبعد فيه قوات العدو سوى عشر كيلومترات أو عشرين كيلومترا عن العاصمة، ومدفعتها المصوبة إلى مركز المدينة، منحنا المحطات الإذاعية التي تسيطر عليها المعارضة بالفعل ترخيصا بالبث الإذاعي

أفغانستان، حيث ستخدم قواتنا العسكرية جنبا إلى جنب مع القوات الأخرى من جميع أرجاء العالم.

إننا نكسب السلام لأن دول منطقتنا تصبح كل يوم أكثر استقلالا من إرثنا الاستعماري المشترك. ويزداد، كل يوم، رفض الدول الإقليمية للضغط الهائل الذي تمخض عن ماضيها المشترك. وكل يوم، تنتشر على نطاق واسع فكرة مقاومة النزعات الانتقامية، وكل يوم، يقول هلال الدول المستقلة - من أوكرانيا إلى مولدوفا ومن أوزبكستان وقيرغيزستان إلى منغوليا - للعالم إن مناطق النفوذ قد أصبحت شيئا من الماضي.

جورجيا ليست بلدا فحسب؛ فالجدار الجديد الذي يقطع أراضيها قد حوّل جورجيا إلى فكرة واختبار. إنها فكرة الحرية والاستقلال وفكرة اختبار للعالم - اختبار يتعين على العالم ألا يفشل فيه. فإذا نجح العالم في الاختبار، عندئذ سيندهش الجميع من السرعة التي ستطور بها المنطقة إمكانياتها الهائلة. وسيكون الانتصار الفعال المتأني على هذا الجدار الجديد خطوة هامة في الجهود المبذولة لبناء أمن الطاقة للدول الحرة ووجهة موحدة ضد الخروج على القانون والإرهاب. إن جورجيا مكان تلقت فيه جميع الثقافات والتأثيرات والأديان والتقاليد، تشكل الترياق المضاد لخطر تصادم الحضارات.

بالأمس قال الرئيس أوباما بكل وضوح إنه ينبغي ألا تفرقنا الجدران الجديدة، وإن المستقبل لمن يشيدون وليس لمن يهدمون، وإنه ينبغي أن ينتصر التعاون والقيم على الانقسام والشكوك. واليوم، أود أن تؤكد على مدى مشاركتنا لتلك الرؤية ومدى حيوية تلك الرؤية بالنسبة لبلادي ومنطقتي وخارجهما.

قبل عشرين سنة، دشنت الثورة المخملية حقبة جديدة من العلاقات الدبلوماسية وبدأت رحلة جديدة نحو

العرقية المتنوعة في جورجيا سنتغلب على الاحتلال غير الشرعي ونعكس نتائج التطهير العرقي.

إن أبخازيا مسقط رأس الحضارة الجورجية. ومنذ أيام مملكة كولشيديا القديمة - التي كانت مهد واحدة من أهم الثقافات الأوروبية القديمة، ابتداء من جيسون وارغوناتوس - ظلت أبخازيا جزءاً قيماً وناصباً بالحياة من رحلتنا عبر التاريخ. وكانت قبل بضعة أعوام جزءاً من جورجيا يتسم بقدر كبير من الحيوية. وذلك الجزء من جورجيا الذي يتسم بقدر كبير من الحيوية والنجاح قد تم إخلاؤه الآن من أكثر من ثلاثة أرباع سكانه. واستبدلت البساتين والفنادق والمسارح والمطاعم بالقواعد العسكرية وحقول الألغام والمقابر. وسيتطلب هذا وقتاً، لكنني متأكد أن أبخازيا ستعود مرة أخرى إلى ما كانت عليه - أكثر أجزاء جورجيا جمالا - وأن الاحتلال سيكون مجرد جزء من تاريخها.

لقد حضرت إلى هنا اليوم لإيصال رسالة بسيطة. إننا نعتقد أن جورجيا تكسب السلام، وهنا كيف يمكن للجمعية العامة أن تقيس التزامنا. هل أهرنا في وجه الغزو الوحشي؟ كلاً. هل اتخذنا إجراءات صارمة بحق المعارضين؟ كلاً. هل قمنا بالحد من الحرية في وجه الركود الاقتصادي؟ كلاً. فنحن، حتى في مواجهة الحن، نواصل الإسهام في تحقيق الأهداف المشتركة التي وضعها أصدقائنا والمجتمع الدولي بصورة عامة.

إنني فخور بالقول إن جورجيا في طليعة المعركة ضد تغير المناخ، فهي تنتج ٨٥ في المائة من طاقتها الكهربائية من مصادر خضراء ومتجددة. وتلك النسبة في تزايد، وفي غضون السنوات الثلاث المقبلة سنغطي نسبة ١٠٠ في المائة من احتياجاتنا. وفي الوقت ذاته، نقف في الخطوط الأمامية في مجاهدة الإرهاب في جميع أرجاء العالم مع حلفائنا، بما في ذلك

قيمتنا ومثلنا العليا ستطلق في النهاية العنان لإمكانية بشرية هائلة داخلنا جميعا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جورجيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.  
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٢.

إنشاء عالم حر وتعاوني. وأنا واثق بأننا سننجح في هذه الرحلة، لكن شريطة ألا تتساهل أو نكون سلبين وشريطة أن ندعم قيمنا الراسخة وندافع عنها. وفي نهاية المطاف، وفي هذا الأسبوع، ذكرنا رسميا هذا الصوت المرتفع لتلك الثورات المخملية قبل عقدين من الزمن - صوت فاسلاف هافيل - بالأخطار التي لم تغلب عليها بعد. وفي كلامه عن الجدار الذي يقسم الآن جورجيا، كتب مع أوروبين بارزين آخرين أن

”فشل الديمقراطيات الغربية في الرد على تفكيك أوصال دولة صديقة، وإن كانت دولة صغيرة، يمكن أن يكون له آثار عالمية وخيمة... لقد أنشئ الاتحاد الأوروبي ضد إغراء ميونيخ والستار الحديدي. وسيكون من الكارثي قطعاً إذا بدأ أننا نتغاضى بأي حال من الأحوال عن نوع الممارسات التي زجّت بقارتنا في الحروب والانقسام معظم القرن الماضي. وما يتعرض للخطر لا يعدو أن يكون سوى مصير المشروع الذي نستمر في تكريس حياتنا له ألا وهو إعادة: توحيد القارة الأوروبية بصورة سلمية وديمقراطية“.

يجب ألا نخفق في الاستماع إلى دعوة فاسلاف هافيل، ولا دعوة الرئيس أوباما ودعوة أحد أبطالنا الشخصيين من روسيا، أنا بوليتكوفسكايا، التي أسكت صوتها بطريقة وحشية للغاية. إنني أتذكر حديثي مع السيدة بوليتكوفسكايا قبل بضعة أيام من اغتيالها. لقد كانت صديقتي وبطلتي، وأتذكر الآمال التي عبرت عنها. إن صدى دعواتهم يتردد عبر عقدين من التقدم - التقدم الذي ألهم أعظم الآمال لكنه ما زال هشاً. واليوم ومعاً، علينا أن نقدم الأمل. اليوم ومعاً، علينا أن نتحلى بالقيادة وبعد النظر. اليوم ومعاً، علينا أن نظهر تصميمنا المشترك. وقبل كل شيء، اليوم ومعاً، علينا أن نقدم مثالا، بحيث نظهر أن قوة